

لاختراق حالة العداء العميقة القائمة.

وبعد، فإننا نعلن إختلافنا الصريح مع السلطة التنفيذية في السير على طريق الحلول الأمريكية الإسرائيلية، ونؤكد، أن الحل السلمي لم يكن ممكناً في زمن التوازن الدولي، وكيف يمكن أن نحصل على حل سلمي مشرف. عادل، في ظل هيمنة القطب الواحد على هذا الكوكب؟

فنحن نؤمن بضرورة فلسطين، ونؤمن بالنصر على أعدائنا ونؤمن بأن سبيل إستعادة حقوقنا المنتهبة يكمن في تفعيل الطاقات الشعبية.

ونقول في الختام، أننا لسنا هواة معارفة، وسوف نكون مع أية حكومة تلتقي مع واقعنا وأرائنا، وتكون مع الشعب ومصالحه، وأنها نؤمن بأن على الحكومة أن تلتزم بوعودها وعهودها، مثلما على النائب أن يلتزم بوعوده وعهوده أمام ناخبيه.

ونقول أيضاً، إننا مع الوحدة الوطنية، ومع الأمن والاستقرار في بلدنا، وإننا ملتزمون كل الالتزام بالالتقاء للأردن ولشعبه العظيم، ولن نكون إلا أوفياء للمعهد وأوفياء للوعده، ومخلصين لشعبنا.

«دفعت الجلسة لليوم الثاني»

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزمعي

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبد اللطيف هريبات

وشكراً لإصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، بقي عندي أساء عشرة زملاء مسجلين للحديث، أقرأ الأسماء، الزملاء:

١ - إبراهيم الغياشة.

٢ - نواف الخوالدة.

٣ - عبد الكريم الدغمي.

٤ - بسام حدادين.

٥ - ليث شيبلا.

٦ - أحمد عويدي العبادي.

٧ - زياد أبو محفوظ.

٨ - محمود هويل.

٩ - الدكتور أحمد عناب.

١٠ - الدكتور علي الفقير.

هل من الزملاء من هو مستعد أن يعطي كلمته الآن؟ شكراً لكم.

السيد الأمين العام:

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: إذا غدا نجتمع الساعة التاسعة والنصف إن شاء الله وترفع الجلسة لصباح الغد، ونبدأ بالعمل صباح الغد لاستكمال الجلسة.



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الثاني)

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة يوم الاثنين ١٠ / جماد الثاني / ١٤١٢ هجرية الموافق ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ ميلادية.

(العدد ٥)

(الجلد ٢٩)

جدول الأعمال -

صفحة

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب أحمد قطيش.

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور حسني الشياح.

ج - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب أحمد الكفاوين.

د - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب ذيب أنيس.

٣ - مناقشة البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر من قبل حضرات النواب المحترمين.

هكذا من الأعمال

تحدث السادة التالية أسماؤهم:

- ١ - سعادة السيد زياد أبو محفوظ.
- ٢ - سعادة السيد نواف الخوالدة.
- ٣ - معالي السيد ابراهيم الغياشة.
- ٤ - سعادة السيد بسام حدادين.
- ٥ - سعادة السيد ليث شبيلات.
- ٦ - سعادة الدكتور أحمد العبادي.
- ٧ - سعادة السيد محمود الهرمبل.
- ٨ - سماحة الشيخ علي الفقير.
- ٩ - سعادة السيد محمد المرعر.

٤ - جواب سيادة رئيس الوزراء على كلمات حضرات النواب المحترمين.

٥ - التصويت على الثقة.

٦ - ما يجد من أعمال.

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الأحد الساعة الخامسة مساءً ١٩٩١/١٢/٢٣.

* وقائع العدد.

٥٥

٦٠

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاثنين) الموافق ١٠ / جماد الثاني / ١٤١٢ هجري، الواقع في ١٦/١٢/١٩٩١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الخامسة) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة معالي الدكتور (عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة: أحمد قطيش، د. حسني الشيايب، أحمد الكفارين، ذيب أنيس.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة:

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة:

وحضر من الحكومة:

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكرو: رئيس الوزراء ووزير الدفاع.

٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم.

٣ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء ووزير النقل.

٤ - معالي الدكتور كامل أبو جابر: وزير الخارجية.

٥ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الثالثة المتعقدة في ١٦/١٢/١٩٩١ م. ٣

٦ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.

٧ - معالي السيد يتال حكمت: وزير السياحة والآثار.

٨ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٩ - معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.

١٠ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.

١١ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

١٢ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.

١٣ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير المواصلات.

١٤ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الأشغال العامة والإسكان.

١٥ - معالي المهندس سمير قهوار: وزير المياه والري.

١٦ - معالي السيد جمال حديثه الحريشا: وزير دولة.

١٧ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٨ - معالي المهندس علي أبو الراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١ - افتتاح الجلسة



معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل، ونستأنف الجلسة.

السيد الأمين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

الجميع: نوافق عليه ونعفي الأمين العام من تلاوته.

السيد الأمين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد أحمد الأزايدة.

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور حسني الشيباب.

١٩ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشيباب.

٢٠ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

٢١ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيحات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

٢٢ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

٢٣ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

٢٤ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.

٢٥ - معالي الدكتور عمود السمرة: وزير الثقافة.

٢٦ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التمرين.

٢٧ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.

٢٨ - معالي الدكتور فايز الحصاونة: وزير الزراعة.

٢٩ - معالي الدكتور أمين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

عُضْر الجلسة الخامسة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٦/١٢/١٩٩١ م. ٥

٣ - مناقشة البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكِر من قبل حضرات النواب المحترمين.

معالي رئيس المجلس: السيد زياد أبو محفوظ.

السيد زياد أبو محفوظ: معالي الرئيس لا يفوتني في هذه المناسبة حيث يمر على انتفاضة شعبنا الباسل في فلسطين حيث تدخل الانتفاضة عامها الخامس. وإذا سمحت لي أن أطلب من الجميع الوقوف دقيقة واحدة حداداً على أرواح الشهداء الأبرار.

ج - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكفاوين.

د - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ذيب أنيس.

معالي رئيس المجلس: هل يسواف المجلس الكريم على اجازة السادة النواب المحترمين؟

الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:



- وهنا وقف الجميع دقيقة حداد وقرأوا الفاتحة على أرواح شهداء الانتفاضة..

السيد زياد أبو محفوظ:-

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى اله وصحبه أجمعين. ومن تبعه الى يوم الدين. قال تعالى: «إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال، فأبين أن يحملنها وأشفقن منها، وحملها الانسان انه كان ظلوماً جهولاً». صدق الله العظيم.



هكذا من الأهل

معالي الرئيس... حضرات النواب المحترمين..

لا ننسى ما قامت به حكومة الشريف زيد بن شاطر في سنة ١٩٨٩ في توفير جو ديمقراطي نزيه من أجل انتخابات حرة نزيهة، فكانت نتيجتها هذا المجلس النيابي الكريم الذي يمثل كل فئات الشعب بوحدة الوطنية في جميع أنحاء المملكة. لقد جاء مجلسكم الكريم في ظروف صعبة وشاقة كادت تؤدي بالشعب الأردني إلى الهلاك، لا قدر الله، حيث المديونية الهائلة، والمؤسسات الحكومية الفاسدة، والتسبب المالي، والفساد الإداري، والبطالة، والفقر، وبوقوف السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية الممثلة بالحكومات المتعاقبة بالمرأية والمحاسبة - وإسداء النصيحة - وقيادة الأردن الحكيمة، استطاع الأردن بشعبه الكريم أن يقف في وجه التحديات التي فرضت على الساحة الأردنية.

معالي الرئيس... حضرات النواب المحترمين..

لا أود أن أطيل عليكم بعد أن استمع مجلسكم الكريم إلى كلمات عدد كبير من السادة النواب الذين ألغوا الضوء على كثير مما جاء في خطاب العرش السامي. ولكن أرى لزاماً عليّ أن أتوه ببعض الأمور التي تشغل بال قطاع كبير من فئات الشعب.

أولاً: النهج الديمقراطي:

إن الديمقراطية التي نتفق بها ما زالت قولاً لا عملاً، فما زال كثير من المواطنين يعانون من الرقابة على حرية التعبير والنقد البناء الهادف لما

فيه خير الوطن والمواطن ولا أبعد كثيراً إذا قلت أن بعض السذج علت أصواتهم بالكلمة الناصحة قد أقيمت إلى السجن والتحقيق.

مع أنه كان الأولى أن يكون الحوار الهادئ من قبل السلطة التنفيذية وطريق الاقتناع بدل التخويف والترهيب. فإن ممارسة الديمقراطية تحتاج إلى مسؤولين تشربوا روح الديمقراطية، ولأن غياب الديمقراطية، أو الانتقاص من معاييرها هو الذي يقودنا إلى هذه الفوضى الفكرية والسياسية والاعلامية، كما يجب أن نمارس الديمقراطية على حقيقتها، وأن نتحمل أوجاعها وآلامها، لأن تجربتنا بها حديثة، وهناك من يشكك بها وباستمرارها فيقول بأن الذي أعطى الديمقراطية سيأخذها منكم، مع أن هذا تشكيك في مسار الديمقراطية، فتحق تتوفر العدالة الاجتماعية ويكون الأمر شوري بين الحاكم والمحكوم لا بد من اتباع قوله تعالى: «وأمرهم شورى بينهم». ولا ننسى قوله عمر الفاروق رضي الله عنه: «ولا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها».

ثانياً: النهج السياسي:

لنا في ظل النظام العالمي الجديد يجب أن نتوجه إلى التضامن وجمع الشتات العربي بعد أن فرقته حرب الخليج، وعزل الشعب الأردني لوقوفه مع الثوابت القومية والدينية حتى يستطيع الوقوف في وجه الهيمنة الأميركية، كما يجب التوقف عن عملية السلام مع العدو الصهيوني لأنها مضية للوقت كما تبدى للعالم من المواقف

متكرر نتيجة لسياسة اقتصادية خاطئة، إذ يجب أن نبتعد عن إستيراد الكماليات التي لا لزوم لها، كالسيارات الفاخرة، والمشروبات الروحية والكحولية، والأثاث الأوربي، والعطورات الثمينة وما إلى ذلك، حتى نوفر ما نملك من عملة صعبة من أجل شراء ما نحتاجه من مواد ضرورية في الوقت الذي نعمل فيه على ترشيد إستهلاكنا لبناء اقتصادنا الوطني بعد أن حُجبت عنا المساعدات العربية والدولية. وأما من الناحية الصناعية فيجب أن نتحس مشاكل مصانعنا المحلية وأن نعالج ما قامت به الحكومة من فرض ضرائب إنعكس أثرها على المنتج والمستهلك مما جعل أصحاب المصانع يفتشون عن بلاد أخرى يقيمون فيها مصانعهم، مع أننا في أحوال ما نكون لتشجيع المستثمرين لإقامة مصانع جديدة بعد الهجرة الثالثة لخلق فرص جديدة للعمل. كما يجب أن نرحب بالمستثمرين العرب وأن نعطيهم كل التسهيلات الضرورية من أجل إقامة المصانع والمشاريع التنموية.

وأما المجال الزراعي فيجب وضع خطة زراعية تناسب مختلف البيئات في المملكة، لتحد من الهجرة الداخلية وتخفيف العبء عن كاهل صغار المزارعين بالخبرة والمال والتقنية، كما نعمل على إنشاء محميات للرعي خاصة في سني الجفاف، كما يجب التوسع في صناعة منتجات الحوم الألبان الطازجة والعمل على توفير اللحوم البيضاء من الدجاج والسمن بأسعار في متناول الجميع حتى يتحقق المثل السائر «لنأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع».

الصهيونية المتمتعة والمعوقة لقرارات الشرعية الدولية. فنحن مع السلام العادل الشامل والمشرق الذي يعمد لنا فلسطين كاملة من البحر إلى النهر لأنها وقفٌ إسلامي، لا تتحرر إلا بالجهاد المقدس الذي تقع مسؤوليته على كل العرب والمسلمين في شتى أقطارهم، وإني أؤكد على عروبة القدس وإسلاميتها. كما أطلب الحكومة الموقرة أن تستمر في الوقوف وراء انتفاضة أهلنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي دخلت عامها الخامس، ضاربة أروع أمثال التضحية والفداء من أجل التحرير، في الوقت الذي ضن فيه كثير من الحكومات العربية من البذل والعطاء متناسين مسؤولياتهم العربية والدينية، كما أنني أطلب الحكومة الموقرة أن تستنكر مقررات مؤتمر القمة الإسلامي في «داكار» الذي دعا إلى ترك الجهاد في مجابهة الصهيونية، واستمرار الحصار الاقتصادي على القطر العربي الشقيق العراق الصامد في وجه الأعداء، وهذا مما يؤكد حقيقة أن أميركا وهيمنتها هي التي تفرض المواقف في إعطاء القرارات.

كما أنني أطلب الحكومة الموقرة الاعتراف والوقوف مع الشعوب الإسلامية في الاتحاد السوفياتي في مطالباتها بالتحرر والاستقلال وكافة المسلمين المظلومين في بقاع الأرض. كما أنني أطلب الحكومة الموقرة بالوقوف إلى جانب القطر العربي الليبي الذي يتعرض لمؤامرات أميركية صهيونية.

ثالثاً: النهج الاقتصادي:

لا زالت ميزانية الدولة تعاني من عجز

رابعاً : النهج الاعلامي :

من ناحية الصحافة يبدو أن شمس الديمقراطية لم تسطع على الحياة الصحفية، فما زال كثير من الصحف تحجم عن الكلمة الحرة وتبتعد عن النقد البناء، وما زالت الرقابة تمارس صلاحياتها على الصحف، مما يؤدي إلى تحجيم دور الصحافة وتعطيل مسيرتها مما يتطلب الاسراع في إخراج قانون المطبوعات والنشر إلى حيّز التنفيذ. وأما التفتاز والاذاعة فعليهما العيب الأكبر من أجل بناء جيل عربي اسلامي يستطيع الوقوف أمام الغزو الفكري من أعداء العروبة والاسلام، فيجب على القائمين على ادارة هذه المؤسسات أن يخافوا الله أولاً، وأن يتجهوا الوجهة الصحيحة، فيعودوا إلى تراثنا الاسلامي ليستمدوا منه العبر والنهج القويم من أجل خلق جيل مسلم يتمسك بعقيدته.

خامساً : النهج الاجتماعي

لقد نفشت البطالة في مجتمعنا الأردني وزاد خطرها بعد أزمة الخليج التي رددتنا بالمتعلمين والفنيين والخبراء حتى وصلت نسبتها إلى ما يزيد عن ٣٠٪ من مجموع السكان، وقد آن الأوان لقيام الحكومة بوضع الحلول المناسبة لعلاجها، وأما جيوب الفقر فقد تجاوزت الخط الأحمر مما يتطلب سرعة المعالجة في تأهيل كل من يقدر على العمل والانتاج.

سادساً : وأما مطالب محافظة الزرقاء التي أنشرف بتمثيلها.

تشكل محافظة الزرقاء، المحافظة الثانية في مملكتنا الحبيبة في عدد السكان، فلا زالت

محرومة من الخدمات الصحية، حيث أن المستشفى القديم والمراكز الصحية عاجزة عن تلبية حاجات المحافظة الصحية، وهناك توجه لاقامة مستشفى على طريق ياجوز بالقرب من الرصيفة. أرجو أن يتم ذلك في العهد القريب إن شاء الله. كما لا زالت قرى المحافظة وتجمعاتها الزراعية في حاجة إلى مزيد من الطرق الزراعية والانارة وإيصال المياه والخدمات الهاتفية.

إن معظم سكان محافظة الزرقاء لا زالوا يسكنون على أراضٍ أميرية ملكاً للدولة وأنهم يأملون أن تعطي هذه الحكومة الرشيدة هذا الموضوع كل الاهتمام، من أجل تسجيل الأراضي لوضعي اليد بيد مثل رمزي وتخليص المواطنين من مشكلة مستعصية عجزت كل الحكومات السابقة رغم عودها عن حلها.

كما أطلب الحكومة الموقرة بالعمل على توسيع الطريق الذي يمر بمدينة الضليل والخالدية إلى مسرين حيث يشكل هذا الطريق خطراً على الأهالي من الناقلات «ترانزيت». وكذلك توسيع طريق ياجوز الذي يربط الزرقاء مع صويلح وغرب عمان، وهو طريق مكتظ جداً كثرت عليه الحوادث بسبب ضيقه، وكثرة المتعطفات الخطرة عليه.

كما أطلب الحكومة بالإيعاز لتوصيل التيار الكهربائي والمياه للتجمعات السكانية في غرب الزرقاء على طريق بيرين.

كما أطلب الحكومة الموقرة بالمحافظة على البيئة في محافظة الزرقاء وذلك بإبعاد مكب النفايات المشترك بين عمان والزرقاء الذي

يشكل مكربة صحية، وكذلك العمل على إيجاد الحلول لمحنة التنقية في الحربة السمره والروائح المنبعثة من مصفاة البترول والتي أصبحت تشكل مضايقات صحية على أهالي الضليل والهاشمية.

وفي ختام كلمتي آمل من هذه الحكومة الرشيدة أن يأخذ الله بيدها ويعينها لتمكين من تنفيذ بيانها الوزاري المستمد من خطاب العرش السامي.

كما آمل من حكومة الشريف زيد بن شاعر المعروف باخلاصه للعمل بجدية لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستعصية، ورفع كفاءة قواطنا المسلحة وحفظ الأمن والاستقرار في ربوع وطننا العزيز قال تعالى :

«وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقاء» صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الاستاذ نواف الخوالدة.



السيد نواف الخوالدة : بسم الله الرحمن الرحيم

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٦/١٢/١٩٩١م. ٩

معالي الرئيس - الاخوة الزملاء

اننا نلتقي اليوم نواب الشعب لمناقشة البيان الوزاري للحكومة في هذه المرحلة التي شهدنا خلالها الكثير من الاحداث السياسية الهامة ومع الحكومة الحالية حكومة الشريف زيد بن شاعر والتي يشكلها للمرة الثانية وسبق ان تولى رئاسة الحكومة في فترة من أهم الفترات وأدقها والتي شهدت اجراء انتخابات حرة نزيهة جاءت بممثلي الشعب لنقل همومهم والدفاع عن حقوقهم بالرغم من الاحوال الاقتصادية التي لا تحفى عليكم، وها نحن نلتقي مرة أخرى لنكمل المشوار من أجل أردن عزيز مرفوع الراية، لتحقيق الاماني القومية والوطنية في ظل الاستقرار السياسي والاجتماعي والامن الذي حققته القيادة الهاشمية المخلصة، وهنا لابد من التعاون بين الحكومة والمجلس لمواجهة التحديات المصرية التي يمر فيها وطننا العربي في ظل الظروف الدولية التي نشأت بعد أزمة الخليج والتي أثرت ولا زالت تؤثر على الامن القومي العربي، حيث أننا نريد لبلدنا الاردن ان يكون نموذجاً لمبادئ الحرية والعدل والكرامة والاستقرار.

■ معالي الرئيس - الاخوة النواب

لقد جاء البيان الوزاري معبراً عن رأي الأمة ويحقق الكثير من الاماني والطموحات فقد أعطى البيان كل العناية واسباب القوة لقواطنا المسلحة الاردنية درع الوطن وحامي ثراه.

وهي تعتبر مفخرة لنا ولكل العرب حيث أنها تحمل شعار الجيش العربي وكانت ولا زالت

لها مواقف خالدة في أرجاء الوطن العربي منذ تأسيس هذا الجيش حيث أنها تقدم الشهيد تلو الشهيد دفاعاً عن الأمة والكرامة، وفي مقدمتها قضية فلسطين التي التزمت القيادة الأردنية بالدفاع عنها لايمانها بالثوابت الوطنية والقومية من أجل التحرير. ونظراً للدور الطليعي الذي تقوم به قواتنا المسلحة والأجهزة الأمنية، فالتأني لا نقبل أي مساس أو اعتداء على كرامة أي فرد من أفرادها ومن أي جهة كانت لأنها الحامية للوطن والمواطن في الأردن والعرب.

الوعظ والارشاد

اننا نطالب بالاهتمام الشديد بقضايا الوعظ والارشاد ودعم السعاف والمرشدين، وتنقيته من كل الشوائب التي تستغل المنبر لشق الصف وإثارة الفتن بين فئات المجتمع وتجريفة المسلمين الى احزاب وطوائف يشهد لك باسلامك او يشكك به بقدر قربك او بعدك من هذه الفئة او تلك، وان لا يكون منبر الخير وسيلة للهجوم وللشتم الموجه الى الاشخاص او المؤسسات التي تتحمل مسؤوليات رئيسية في هذا البلد، وأن لا يضطهد رأي ما الاراء الاخرى ونحن نناشد دوماً بتوسيع ساحة الديمقراطية وإيجاد حيز لكل الاراء لما فيه خير الجميع ولا يجوز بأي شكل من الاشكال ان تكون قواتنا المسلحة وأجهزتنا الامنية عرضة للهجوم او التشكيك بها من عل هذه المنابر.

معالي الرئيس الزملاء الكرام

وفي مجال الاقتصاد الوطني فان حرص الاردن على تطوير الزراعة واعطائها الاهتمام

معالي الرئيس الاخوة الزملاء

لقد تحدثت البيان الوزاري عن قضيتنا المركزية، قضية فلسطين وعن نتائج أزمة الخليج وانكسارها وأثارها على الاردن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد والمبادرات السياسية التي طرحت بعد ذلك، وتعامل الاردن معها وصولاً الى عقد مؤتمر (مدريد) وكان هناك الكثير من الاراء والاجتهادات حول مشاركة الاردن فلو نظرنا الى الوراء نجد ان مقررات الأمة العربية معظمها قد وافقت على قرار ٢٤٢، ٣٣٨ - والتي تنص على مبدأ الارض مقابل السلام والذي اصدرها مجلس الامن، وكما اننا نرى ان منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ومن خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت مؤخراً في الجزائر قد وافق بالاغلبية على الدخول في هذه المفاوضات من اجل السلام.

وبما ان الاردن كان سباقاً دائماً من اجل دعم هذا الشعب مثلاً بقيادته منظمة التحرير الفلسطينية فإنه أيد قرارات المجلس الوطني

من وضع الحلول المناسبة للمشاكل التي ضربت بظلالها على هذا البلد وانتمى على الحكومة ان تترجم جميع المبادئ والافكار والتوجهات الى واقع عملي.

والله نسأل ان يوفقنا جميعاً لما فيه خير الوطن والمواطن وان يبقى وطننا الاردن حراً عزيزاً في ظل قيادتنا الهاشمية الرائدة.

معالي الرئيس:

هناك أمانة من عشائري بني حسن لواء جرش وهي القرى التالية: قفقسا، المشرفة الشرقية، المقطرة الغربية، المشرفة الغربية، المقطرة الشرقية، الكفير، المصطبة، تلمعة الرز، مرصع، جبا، الرحمانية، المنط، الرمان، يثنون رئيس الحكومة سيادة الشريف زيد بالثقة الملكية، وان ثقتهم بسيادة الشريف ثقة مطلقة داعين له بالتوفيق والفلاح لخدمة الاردن في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعلكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب السيد ابراهيم الغياشة.



الخاص فائماً ينبع ذلك من الادراك العميق لما لهذا القطاع من اثر كبير على الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات السوق المحلية وتأمين الاكتفاء من السلع الزراعية والغذائية خاصة ونحن نلاحظ ارتفاع حاد في الاسعار، فاني أرى واجب على الحكومة دعم هذا القطاع وتبني برنامج وطني لتشجيع الزراعة في الريف الاردني والبادية. اما الثروة الحيوانية ولما لها أثر كبير على الدخل القومي والنتائج المحلي فاني اتفق على الحكومة دعم هذه الثروة خاصة ونحن نرى اعتماد المزارع على المراعي الطبيعية والتي تقلصت خلال السنوات الماضية مما ادى الى قلة الاهتمام بهذه الثروة فاني اقترح على الحكومة ان تقوم بتأمين مقومات هذه الثروة وذلك من خلال انشاء مراكز في مناطق الريف والبادية بشكل واسع وتزويد هذه المراكز بوحدة لتوزيع الاعلاف، الى جانب وحدة بيطرية ومركز لتوفير المياه لتمكين الثروة الحيوانية من الوصول الى المراعي الطبيعية واستغلالها والتخفيف من الاعباء المترتبة على مربي هذه الثروة.

معالي الرئيس - النواب المحترمين

لا اريد الاطالة عليكم واختصار للوقت فاني لن اخوض في مطالب دائري الانتخابية واترك هذه المطالب للموازنة الا انني ارى ضرورة ان تستمر الحكومة بدعم القطاعات التعليمية والشبابية والصحية والسياحية من اجل الوصول الى الاهداف التي نطمح اليها

معالي الرئيس، الزملاء النواب

انني ارى بأنه بالتعاون التام بين الحكومة وممثلي الشعب وبالعامل المخلص الجاد ستتمكن

السيد ابراهيم الغياشة: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - الاخوة الزملاء نواب الشعب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يجتمع مجلس النواب في هذه الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر ليناظر وفق الاصول الديمقراطية البيان الحكومي الذي على اساسه تطلب الثقة، ولا بد لي في بداية حديثي من ان اتعرض الى المسألة الشكلية الدستورية حول موضوع البيان رغم ان المجلس العالي لتفسير الدستور قد اصدر قراره بخصوص جواز اعتماد خطاب الافتتاح السامي كيان للحكومة ومنهاج عمل لها، وانني احترم ذلك القرار باعتباره صادرا عن مؤسسة قائمة بموجب الدستور، ولكنني في ذات الوقت اتفق ان يعاد النظر مستقبلا في هذه المسألة نظرا لاهميتها وخطورتها ايضا وذلك ان اعتماد خطاب العرش السامي كمنهاج حكومي لمناقشته من قبل مجلس النواب يؤدي الى مساواة جلالة الملك وتعريض حديثه السامي الى البحث بالانجباب او السلب وهذا يتناقض مع المادة ٣٠ من الدستور التي تنص على ان الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعية ومسؤولية. بينما تنص المادة ٥١ من الدستور على ان رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون امام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة.

صحيح ان حكومات سابقة منذ عام ١٩٥٧ قد اعتمدت احيانا نهج اعتبار خطاب العرش السامي بيانا لها ولكننا نذكر جميعا تلك

الظروف التي كانت تحيط بذلك الاجراء والتي اصبحت الان بحمد الله جزءا من الماضي الذي تجاوزته بلدنا العزيز في تطلعه لبناء مؤسساته الدستورية الديمقراطية وتعزيز وتعميق خطواته نحو الافضل.

معالي الرئيس

ايها الاخوة الكرام

ان سيادة رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاکر هو رجل قويم المسلك تلقى تربية قومية بحكم انه ابن فارس شجاع من فرسان الثورة العربية الكبرى هو المغفور له الشريف شاکر الذي عرفه ابناء الاردن انسانا شعبيا متواضعا كريما تسلم في كثير من الاحيان مسؤوليات عليا كان فيها مثالا للرجولة والشهامة وحسن الخلق. وان رئيس الحكومة مع انه قد تولى في المؤسسة العسكرية الا انه من المعروف عنه انه مؤمن بالديمقراطية وعمل على صيانتها فقد اثبت ذلك على وجه الخصوص عندما تسلم مسؤولية رئاسة الحكومة بعد احداث نيسان عام ١٩٨٩ واشرفت حكومته انذاك على الانتخابات النيابية في ظروف صعبة وشهد الجميع بحياد تلك الانتخابات ونزاهتها. من هنا ومن ذلك الرصيد الكبير لسيادة الرئيس فانه يبقى موضع ثقة الجميع، ومع ذلك فلقد كنت اتفق ان سيادته قد تقدم ببيان حكومي مستقل عن خطاب العرش السامي لكي يتمكن مجلسكم الكريم من مناقشته بحرية.

اما وان الامر اصبح غير ذلك فان من واجب نواب الشعب ان يترفعوا الى مستوى اعل من المسؤولية يرتقي الى الموضع الصعب الذي

الصعب الذي تمخض عن مؤتمر مدريد وما يتبعه من اجراءات، كما ان التعتن الصهيوني المدعوم بالتواطؤ الامريكي الغربي ضد الحقوق العربية والثوابت الوطنية سواء بخصوص حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني او بخصوص المستوطنات والهجرة اليهودية او بخصوص مسألة القدس الشريف وغيرها، كل ذلك يكني لاحباط الانسان العربي وعدم اقتناعه بسلامة الخط الذي تجري عليه الامور في عالمنا العربي وهو حق في ذلك ومن هنا قلت ايضا ان الحكومة الحاضرة تمجد نفسها امام اخطر المصاعب للسير في هذا الطريق الصعب كذلك.

معالي الرئيس

ايها النواب الكرام

ان قيادة هذا البلد الصابر مثله بجلالة الملك كانت على مر العهود قادرة على ايجاد المخرج للوصول به الى شواطئ الامان وانني ادعو الله ان يلهم الجميع الصواب والرشاد لتجاوز هذه الصعاب التي تعصف بنا هذه الايام.

اما بالنسبة للقضايا الداخلية فلا بد من الوقوف امام كثير من المشاكل التي تعاني منها البلاد خاصة في ضوء توافد مئات الالاف من ابنائنا الذين كانوا يعملون في دول الخليج مهجرين من تلك الدول التي ساهموا في بنائها فكان جزاؤهم التشريد والابعاد والالام. فاضافت تلك الاحداث الى مشاكل اردننا الاقتصادية والاجتماعية مزيدا من المعاناة وهوما يتطلب من الحكومة اهتماما كافيا لاحتواء واستيعاب هذه المشكلة بكل جوانبها مثلما تمجد

وجدوا انفسهم فيه فبلادنا العزيزة تمر بمرحلة خطيرة ودقيقة والتحويلات من حولنا وفي العالم بصورة عامة خلقت اوضاعا غير عادية ولم يشهد لها عالما مثيلا من قبل، فانفراد الولايات المتحدة الامريكية وهيمنتها بعد غياب قوى التوازن الدولي اصبح امرا واقعا، والانظمة العربية في معظمها قد سلكت فيما يسمى بازمة الكويت سلوكا لا يتفق مع طموحات الجماهير العربية وحتى مع الحدود الدنيا لميثاق الجامعة العربية. وافسحت الارض والمياه العربية للجيوش والاساطيل ووسائل الدمار لضرب شعبنا العربي في العراق الاشم وتدمير قوته التي تعتبر القوة العربية الوحيدة القادرة على التصدي للعدوان وبذلك حرمت نفسها من اكبر مصادر القوة والثقل في هذا المعترك الدولي الرهيب وتعرض اردننا الابي الصامد الى الاذى نتيجة لمواقفه الجريئة الشجاعة ملكا وشعبا وحكومة وما زال ملتزما بها رغم كل الصعاب، وامام نتائج كل تلك الاحداث والصعاب اضطر الاردن بعد ان قبلت بعض الاطراف العربية الرسمية الذهاب الى مؤتمر مدريد. اقول اضطر الاردن الى القبول بذلك دون الحصول على الضمانات التي كان يتوق اليها ويناضل من اجلها.

ولقد احسنت حكومة سيادة الشريف زيد بن شاکر صنعا عندما اعلنت فور تشكيلها عن الغاء بعض الاجراءات السابقة فاعادت بعضا من الطمأنينة للمواطن الاردني رغم بقاء خطر وصفات المؤسسات المالية الدولية الكريهة قائما، وما زال بحاجة الى وقفة جريئة للصمود في وجه ضغوط المؤسسات الدولية الدائنة، وتمجد الحكومة الحاضرة نفسها الان امام حقائق الموقف

هكذا من المأهول

مشكلة البطالة المتفاقمة طريقاً مسدوداً أمام إيجاد الحلول لها رغم وعود الحكومات المتعاقبة واصبح غلاء الاسعار وارتفاع مستوياتها في اضطراب مستمر واصبحت الغالبية العظمى من ابناء شعبنا تعيش تحت خطوط الفقر والحرمان الامر الذي يهدد بنتائج وخيمة لذلك فان على الحكومة ان تبادر الى تدابير ابعاد هذه القضايا والخروج بمنهج عملي لمعالجتها.

واني اذ ادرك ادراكاً تاماً الامكانيات المتوافرة وحجم المشاكل التي تعاني منها البلاد وخاصة مشكلة المياه الحالية وتطوراتها المستقبلية وارتباطها بقضايا الامن المائي القومي فاني ادعو الحكومة الى عقد مؤتمرات او ندوات اقتصادية متخصصة تشارك فيها مختلف قطاعات وفئات شعبنا الفنية والاقتصادية والسياسية لوضع خطة متكاملة لمعالجة كل تلك القضايا.

لقد وعدت الحكومات المتعاقبة في كل بيان وتصريح ولا استني احداً باجراء اصلاحات الادارية وتطوير الاجهزة الادارية ومحاربة الفساد ووضع قوانين لمحاسبة ومحاكمة الفاسدين ومن اثروا على حساب الشعب وقوت يومه، الا اننا ما زلنا حتى اليوم نعيش على صدق تلك الوعود التي لم تر النور رغم مرور زمن طويل على كيلها.

والحكومات كذلك قد وعدت باجراء تغييرات اساسية في الانظمة الادارية لتطوير الحكم المحلي واقامة مؤسسات الادارة اللامركزية في المحافظات وما يتبعها وتوزيع المشاريع في تلك الوحدات الادارية لتسهيل على المواطن والحد من الهجرة الريفية ولاعطاء

ابناء المناطق الفقيرة ما يكفي من الاهتمام بامورهم الحياتية ومنحهم فرصاً متساوية مع غيرهم في المناطق الاخرى لكن تلك الوعود هي الاخرى بقيت حبراً على الورق مع مزيد الاسف وكذلك ما ما حصل في العام الماضي من نتائج الفياضانات في الجنوب قد كشفت عن الخلل الخطير وعدم الاحساس بالمسؤولية في وضع الحلول لتلك القضايا فالمواطن في مصالحه وحياته يبقى مهتداً بأي حدث طاريء. وابناء محافظات الجنوب ومنهم ابناء محافظة الطفيلة على وجه الخصوص ما زالوا على حالهم دون اي اهتمام حقيقي ولم ينالوا حصصهم من التطوير الكافي ومن الوظائف الرئيسية القيادية في المؤسسات الرسمية والشركات رغم ان لديهم الشهادات والمؤهلات العلمية اللازمة لتلك الوظائف ورغم ان المناطق الجنوبية تشكل مركز الثقل في مصادر الثروة والاقتصاد الوطني.

معالي الرئيس

ايها الزملاء الكرام

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٦/١٢/١٩٩١ م. ١٥

القمح والشعير والذرة والحمراء والبيضاء التي تستهلك جزءاً كبيراً من الدخل القومي. نحن بحاجة الى اليات الدولة والجيش وتجنيد الطلاب والموظفين ومختلف القطاعات الشعبية في عمليات التحريج وزراعة الاشجار المثمرة والشجيرات الرعوية والعناية بها كتكليف للخدمة الوطنية اياماً واسابيع معينة في مواسمها من كل سنة للتهوض بمستوى بلدنا واثاق ثروته وان شعبنا ومؤسساتنا اذا تم توجيهها وقيادتها على الوجه الصحيح قادرة على مزيد من العطاء ولنا في العراق الشقيق خير مثل على ذلك فما لحقه العدوان الثلاثي من دمار في ارض الراغبين وفي بنيت التحتية ومصانعه ومؤسساته كان كارثة بكل المستويات بشهادة جميع المراقبين الذين توقعوا ان العراق لن يستطيع اعادة الخدمات الضرورية وبالمساعدة الاجنبية ومليارات الدولارات قبل مرور ما لا يقل عن ثلاث سنوات، فاذا بالخدمات والمصانع والجسور والمنشآت ومصافي النفط جميعها تعود الى حالها خلال اسابيع واشهر معدودة رغم قسوة الحصار الظالم الذي ليس له مثيل.

حقاً ان ارادة الشعوب لا يمكن ان تقهر ان هي وجدت القيادة القومية الشجاعة التي تتصدى بالامان لمعالجة اصعب القضايا، لقد وقف شعبنا بمختلف قطاعاته الى جانب شعب العراق وقيادته في تصديبه الحازم للعدوان وصموده امام الحصار غير المشروع اكثر من خمسة عشر شهراً حتى الان وهو عاقد العزم على الصمود، وان شعبنا اذ يستنكر استمرار الحصار واثاره القاتلة وغير الانسانية مما نجم عنه موت عشرات الالاف من الاطفال والشيوخ والمرضى

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٦/١٢/١٩٩١ م. ١٥

فانه يطالب الحكومة الاردنية اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير مع المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي لفك الحصار الظالم الذي تشارك فيه انظمة عربية بقدر كبير ورئيسي مما يزيد من معاناة اشقائنا رغم ان الاسباب التي تدرعت بها امريكا وحلفاؤها واعوانها لتبرير فرض الحصار قد انتهت وليس من سبب للابقاء على ثمانية عشر مليون عراقي رهن التجويع والمعاناة سوى ارضاء الغطرسة الامبريالية الامريكية وريبتها اسرائيل.

انكم نواب شعبنا قد اعلستم من على هذا المنبر الديمقراطي انكم تستنكرون استمرار الحصار فمطلوب من الحكومة هي الاخرى ان تقوم بدورها الكامل للسعي لوضع نهاية لتلك الجريمة (الحصار) وان تتخذ الاجراءات لتسهيل وصول الامدادات الغذائية والدوائية والمواد الضرورية لاعادة ضرورية لاعادة بناء ما دمرته تلك الحرب الوحشية.

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

ان طريقة تشكيل هذه الحكومة مع احترامنا لرئيسها ومعظم الوزراء فيها وكذلك غيرها من الحكومات السابقة قد جرت وتجري وفق اسلوب تقليدي في التجميع، والاختيار، ودون معايير محددة، او تشاور حقيقي مع الفئات السياسية والكتل النيابية التي تمثل تلك الفئات لاشراكها في رسم مستقبل البلاد ومصالحها، وقد لمسنا ايضاً اسلوب اشغال المواقع القيادية سواء على صعيد التشكيل الحكومي او على صعيد المجلس النيابي حيث يتهافت بعض افراد

الكتل النيابية أو تتم المناورات والتواطؤ سعيًا وراء مكاسب شخصية أو مناصب وزارية دون مراعاة للمصلحة العامة أو الثقة التي أولاها المواطن النابح لمثليه تحت هذه القبة، ولقد كنت وشاركني الكثيرون - اتفق كخدمة لبلدنا وشعبنا أن نتمتع جميعاً على الموضوعية والمبدأية في التعامل لبناء مؤسساتنا الديمقراطية وفق التعددية الحقيقية وليس التعددية الشكلية المجردة وبما يتناسب مع ما أثبتته شعبنا من وعي وجدارة وتمسك بالقيم الديمقراطية خلال السنوات القليلة الماضية. أما وإن الأمر يسير على غير هذا النهج فقد أعلنت انسحابي من الكتلة الدستورية بسبب من ذلك فإني سأبقى وفيًا لصالح أولئك الذين منحوني ثقفتهم وشرفوني ككاتب لهم، بنقل رغباتهم في التزام الصالح الوطني والقومي مطلقاً من إيماني بأنه لا يصبح غير الصحيح.

وأخيراً لا بد من الحديث عن أمور محددة وهامة منها

١ - عدم وجود سياسات واضحة للوزارات لكي تكون ملزمة للوزراء بالتقيد بها والتي من خلالها نستطيع إيصال الحق لأهله لكي لا تكون الوزارة مسيرة على مزاجية الوزير فلان أو علان.

٢ - الإصلاح والتطوير الإداري: كثيراً ما ترددت هذه الجملة في البيانات الوزارية ولكنها لا تطبق وإن طبقت فإنها في أغلب الأحيان تطبق بعكس مفهومها.

لذا فإني أتمنى على الحكومة الجديدة أن

تطبق ذلك بدايةً على وزاراتها لأن الوزير هو قمة الهرم الإداري في وزارته وبالتالي يعود ذلك على الحكومة اجمع.

ومن خلال معرفتنا لبعض الوزراء الحاليين ومنهم من تقلب في مناصب وزارية عدة ومنهم من هو في أول الطريق ومن خلال الممارسات الإدارية الخاطئة التي ارتكبوها والتي كانت ان تؤدي الى كوارث في الاردن عادوا الى دفة الحكم ونسأل الله اللطيف والسلامة للجميع.

كما اتفق إعادة النظر في الهيكلية الادارية للدولة بجميع فئاتها وتوزيعها بعدالة ووضع الانسان المناسب في المكان المناسب لكي يكون قدوة لجهازه ويساهم في بناء بلده بكفاءة واقتدار.

٣ - كثيراً ما تستخدم الجملة التالية: (جيوب الفقر) - (ذوي الدخل المحدود) فإني أجد نفسي مضطراً للوقوف عند هاتين الجملتين والتي تتكرر على مسامعنا من بعض الزملاء وغيرهم.

١ - جيوب الفقر:

بدايةً أحمده الله بأن زملائي يتحدثون عن جيوب الفقر أي بمعنى أن فئة قليلة تعاني من الفقر في مناطقهم.

ولكن ما رأيكم أيها الزملاء بأن هناك مناطق كاملة تعاني من الفقر وبمعناه الكامل حيث هناك عائلات لا يوجد لها معيل وتعاني من مجاعة بمعنى المجاعة التي لا يمكن أن تصورها الإنسان.

عصر الجلسة الخامسة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٦/١٢/١٩٩١ م. ١٧

وإني أعني ما أقول ومستعد لاستضافة من يريد أن يطلع على الواقع، ولقد سمعت بكل جهدي لحل جزء من هذه المعاناة لكن للأسف لم أوفق بذلك بحجة الاجابة بأن النظام لا يسمح او التعليمات لا تساعدني... الخ.

لذا أرجو إيجاد الحلول الناجمة لمثل هذه الحالات الجماعية ومعالجتها بأسرع وقت لانقاذهم مما يعانون.

ب - ذوي الدخل المحدود

قد ينطبق هذا المصطلح على المحافظات التي يتوفر بها مصادر العمل المختلفة ويتوفر لهم دخل لا يقل عن مائتي دينار تقريباً ويكون عدد افراد أسرهم لا يزيد على خمسة افراد في احسن الظروف.

فما رأيكم في مجتمع بأكمله لا يتجاوز دخل الاسرة فيه المائة دينار ولا يقل عدد افراد العائلة فيه عن عشرة افراد ولا يوجد لديهم أي دخل آخر، في الوقت الذي يتقاضى فيه البعض ما يزيد على اربعة الاف دينار كمعدل شهري دون تمييز بالكفاءة ودون صنع المعجزات فكيف يحصل هذا التناقض الكبير في مجتمع واحد صغير.

الا تستحق هذه الفئة ذات الدخل المتدني من مجتمعنا الاردني كل الدعم والعناية لمساعدتها في ظل هذه الظروف المعيشية الصعبة بأن تقوم الحكومة بعمل دراسة لواقعهم ووضع السياسات الصحيحة للاخذ بأيديهم لكي يكونوا عمال بناء وعطاء في مجتمعنا الحزبياً بأنه يوجد مؤسسات مختلفة أسست لخدمة هذه

الفئات اصلاً منها صندوق التنمية والتشغيل، صندوق المعونة الوطنية، مؤسسة التدريب المهني، المنظمة التعاونية، وتخصيص موازنة خاصة من رأس مالها للنهوض بتلك المناطق، كما انه من واجب الشركات المتواجدة في هذه المناطق ان تساهم في تخفيف معاناة اهلهنا هناك بتخصيص جزء من ارباحها السنوية لمثل هذه الحالات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب السيد بسام حدادين.



السيد بسام حدادين: معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الزملاء النواب المحترمون

ان آلية تشكيل الحكومات في بلادنا، التي تستند الى اختيار اعضاء الفريق الحكومي أولاً، وفيما بعد يأتي اعداد البيان الوزاري، هذه الآلية، تُعَوِّم الطبيعة السياسية للحكومة وتُهْمِش

دور البيان الوزاري بصفته برنامجاً للحكومة، مما يضعف صلة الحكومة ببرامجها الذي لم تعد له الا قيمة رمزية عامة، ويوسع المسافة التي تفصل بين التوجهات وبين التطبيق والممارسة، ولأننا نعودنا على حالة الانقسام بين التوجهات وتطبيقاتها وبين الشعارات وآلية الممارسة لتحقيقها، فلم يعد كافياً تقييم الحكومة - اي حكومة - انطلاقاً من بيانها الوزاري، ولذا لا بد من فحص استعداد الحكومة لتلبية القضايا الأكثر أهمية على الصعيد المختلفة السياسية والديمقراطية والمعيشية.

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

اننا في الوقت الذي ندخل فيه بحق مرحلة من افق وخطر المراحل التي تواجه بلادنا، فليس امامنا الا ان ندقق بمنهج التعامل مع قضايا هذه المرحلة وتفاصيل مكوناتها - واقصد حصراً - المواضيع التالية:

اولاً: مؤتمر السلام والتسوية السياسية

ثانياً: المشكلات الاقتصادية والمعيشية

ثالثاً: البناء الديمقراطي

بالنسبة لمؤتمر السلام والتسوية السياسية، فاني اود ان الفت الانتباه الى مسألة منهجية ديمقراطية حضارية. فمن المعلوم أن الغرب يستقوي دائماً بالسلطة التشريعية لتدعيم موقف السلطة التنفيذية في مواجهة الاطراف الخارجية، حكومة الولايات المتحدة تطلب منا اقتناع الكونجرس. وحكومة اسرائيل تحمي نفسها من التنازلات بقرارات من الكنيست.

وكل يوم نسمع عن استفتاء للرأي العام الاسرائيلي نعطيه كل الاهمية في تقييم الموقف الاسرائيلي من الحل السلمي. فماذا عنا نحن؟؟ اين البرلمان؟ واين الرأي العام من كل ما يجري، ولم تختار حكومتنا دائماً ان تقف وظهرها مستند الى فراغ؟؟ نريد مرة واحدة ان تقول حكومتنا للسيد بيكر وغيره (لحظة من فضلك) هذا قرار لا نعدك به، نريد اقتناع البرلمان. لكن حكومة الولايات المتحدة، وغيرها تعرف وهي تريد ان يستمر الامر كذلك، ان القرار يمكن التزاعه من المسؤول في غرفة مغلقة، وهم، امريكا وكل الغرب واسرائيل، يجبون ذلك لكم لا يحترمونه، فهذا افضل طريقة لاعتصار التنازلات، ولهم في ذلك تجارب مشهودة.

وارجوا معالي الرئيس ان نفهم جيداً لغة بعضنا، فلسنا في معرض التشكيك او الاتهام او التخوين، بل هي كما قلت مناقشة لمنهج، فنحن يحزننا اي مظهر يعكس حالة عدم الثقة في البرلمان والتشكيك في نفسه او في الرأي العام ووعيه. فقد شهدنا ثمانين جولات لوزير الخارجية الامريكي ومباحثات تناولت ادق التفاصيل اوصلتنا الى مدريد ثم واشنطن، وكان الغائب الاكبر عن كل ذلك البرلمان والرأي العام. ولكننا منذ ان ولينا طريق الديمقراطية ووقعنا ميثاق العهد على هذا الطريق، افترض اننا تصالحنا مع انفسنا وقررنا ان نفوز في السباق الحضاري المرير ضد التخلف البنيوي. وقررنا ان نكون شعباً وحكومة تدأ للإخوين. وان لا نسمع لاحد بعد اليوم ان يشفق على تخلفنا، ان ينسخر، بأسلوب ما، من حياتنا بطريقة الحكم عندنا.

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمون

اني ارى في موضوع التسوية السياسية ان ثمة اقلية برلمانية اكيدة تؤيد تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الاسرائيلي، وفق قرارات الشرعية الدولية. وان ثمة اقلية في الرأي العام تريد تسوية سلمية للصراع اذا كانت التسوية تضمن اعادة حقوقنا المشروعة وكذلك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. واني مع اتجاهات سياسية رئيسية في البلاد تؤيد بقوة الوصول الى تسوية متوازنة تضمن انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة، وتتيح للشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير. وليس الخلاف مع الحكومة في هذا الاعلان المبني ولا في اهمية عدم ادارة الظهور لجهود السلام والتعاطي مع مؤتمر السلام والمفاوضات. لكن الخلاف في التفاصيل وفي اطارات الحل والمسارات والشروط المقترحة. فقد اصبحنا امام نتائج وامام مؤتمر للسلام ينسف الاسس التي يمكن ان نبني عليها ما يصون ويحمي الثوابت الوطنية والقومية التي نرفع جميعاً رايتها. فجولات بيكر الثمانية للمنطقة لم تكن تعني كما كان يقال بشرتات عقد مؤتمر السلام. لقد كانت مفاوضات حقيقية يديرها الوزير الامريكي حددت مسبقاً اطارات ومسارات الحل وسقوله، ونسفت عملياً قرارات الشرعية الدولية التي اعتبرناها احدى مرتكزات ثوابتنا لحضور مؤتمر السلام، لندقق جيداً فيما جرى ويجري. . .

• ذهبنا الى المؤتمر قبل ان توقف اسرائيل بناء المستوطنات اليهودية، ودون ان تعلن عن نيتها لوقفها.

عصر الجلسة الخامسة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٦/١٢/١٩٩١ م. ١٩

• ذهبنا الى المؤتمر ونحن موافقون على ان سقف الحل المعروض على الفلسطينيين هو حكم ذاتي اداري لسكان الضفة والقطاع من دون القدس وتحت السيادة الاسرائيلية.

• ذهبنا الى المؤتمر وموضوع السلاجتين الفلسطينيين قد انتقل الى اطار المفاوضات الاقليمية المتعددة الاطراف، والذي يعني تنظيم توطينهم في الدول التي يقيمون فيها، لانه خرج من اطار المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية، ولم يعد شأنها فلسطينياً.

• دخلنا المفاوضات وموضوع القدس معزول عن بقية الاراضي العربية المحتلة، بما يعني ان الحل المطروح للقدس سيأخذ بعين الاعتبار المقولات الاسرائيلية حول القدس الموحدة وعاصمة دولة اسرائيل.

• دخلنا المفاوضات والترابط بين مراحل الحل غير وارد. بما يعني ان خطر التطبيع الذي تريده اسرائيل كبادرة حسن نوايا سيكون خطراً مائلاً وبما يعني ان المجال سيتاح لاسرائيل ان تتفرد في الاطراف العربية.

فماذا بقي من الثوابت والاسس الوطنية والقومية للحل الشامل والمتوازن التي تنتفي بها؟ هل تنفع النوايا الطيبة امام تحديد مسارات الحل واتجاهاته وسقفه مسبقاً وقبل بدء المفاوضات؟

اننا امام تسوية سياسية محددة الملامح تلحق المدخ الضرر ببلادنا وسيادتنا الوطنية. . . انها تسوية تهدد بلادنا بخطر التوطين الذي طالما رفضناه اردنيين وفلسطينيين، انها تسوية تستتبع استقلال وسيادة بلادنا، واذا كان هناك من مبررات كانت تساق لتبرير الموافقة على

حضور مؤتمر السلام... فقد حصل هذا الحضور... ولا نريد ان تشهر هذه البررات في وجهنا لنقبل بما لا يمكن القبول به... وعلى حكومتنا ان تعي ان الفرصة لا زالت قائمة لتصويب مسار المفاوضات، ان تصويب مسار المفاوضات يقتضي بان تأخذ الحكومة بما يلي:

١ - الاصرار على ان الوفد المشترك المفاوض يشكل من ولدين احدهما اردني والاخر فلسطيني

٢ - اعتبار الوفد الفلسطيني في الوفد المشترك مثلاً للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وهو المخول يبحث كافة ابعاد القضية الفلسطينية بما في ذلك قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في العودة الى ديارهم.

٣ - اعتبار ان استمرار اسرائيل في بناء المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة يشكل خطراً على الامن الوطني الاردني الى جانب انه يتلغ الارض ويخل في التوازنات السكانية، ويكرس الاحتلال.

٤ - الاصرار على الترابط بين مراحل الحل، على قاعدة تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ورفض مبدأ التطبيق قبل الوصول الى انسحاب اسرائيلي شامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس واعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بنفسه دون وصاية.

ان الأخذ بهذه السياسة الواقعية التي تتعامل مع الواقع بمنتهى الموضوعية والمسؤولية الوطنية، يجعل من دور الأردن صاناً مساهماً

انني ادعو الحكومة الى تنسيق الجهود مع الاطراف العربية المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية من اجل تجميع المفاوضات الجارية الى حين تصويب اطارات ومسارات الحل كي يقترب هذا الحل من قرارات الشرعية الدولية ويلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية والقومية، ان تنسيق جهد ودور المفاوضين العرب، وانفصال محاولات التفرد الاسرائيلية وادخال المفاوضات في متاهات جزئية وفرعية، لا يمكن ان تتم بشكل ناجح ما لم تتوحد هذه الاطراف على تصويب مسار المفاوضات وتقرجها من الاحايل والتاورات الاسرائيلية التي تنهز من الالتزام بأسس الحل الشامل والمعادل.

معالي الرئيس

الزملاء المحترمون

وفي المجال الاقتصادي

فان النهج الذي نريده ان يصبح خلفنا حتى نصل الى مجتمع سيد يظل عزيزاً مرفوع الرأس حتى بفقره وضيق امكانياته، هذا النهج يتجل ايضاً في الشأن الاقتصادي. وعلى وجه الخصوص في موضوع صندوق النقد الدولي الذي حدد الاتفاق معه، بمجمل سياسته الاقتصادية. ايضاً مع هذا المراهب الدولي لم نستقوي ولو قليلاً ببرلماننا او بالرأي العام

وصاية حقيقة ونحن بتنا او شارفنا على تسليم رقابنا.

معالي الرئيس - الزملاء النواب

لقد تعمقت خلال العقود الماضية تبعية اقتصادنا الوطني للخارج واختلالاته الهيكلية. وبقينا ان احدا لم يعد يراهن على حلول فورية للازمة الاقتصادية بمظاهرها النافرة المعروفة. لكن المصلحة الوطنية العليا تقتضي بان تشتت الحكومة سياساتها الاقتصادية القصيرة والمتوسطة المدى من منظور شامل يسعى لمعالجة الاختلالات ومراعاة الانجازات على طريق انهاء التبعية وتعزيز القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني. لا ان تقع الحكومة اسيرة الاعتبارات الانية والانحياز لاصحاب المصالح العليا.

معالي الرئيس - الزملاء النواب

لن تنطلي على ابناء شعبنا سياسة تجاهل الحكومات لواجباتها في وضع حد للغلاء الفاحش والتضخم ووضع حد ادنى للاجور، وفي تنظيم سوق العمل والتقدم في معالجة البطالة، وفي محاربة الفصل التعسفي والتسريح الكيفي للعمال، وفي رعاية مصالح الفلاحين، وصغار المزارعين، وفي حماية مستوى معيشة الفئات الشعبية عموماً. ان هذا التجاهل ليس ناجماً عن تعقيدات فنية بل هو في جوهره خيار سياسي واقتصادي، مثل انحيازاً سافراً لصالح الفئات الاجتماعية المسيرة على حساب الفئات المستضعفة. ولذا ادعو الى ان تنتهج الحكومة سياسة متوازنة تراعي مصالح الفئات الشعبية وتؤمن الدعم للصناعات الوطنية والنشاطات الانتاجية، لا ان تثقلها بالضرائب الاضافية.

لواجهة ضغوط الصندوق. نحن لا نرى في الصندوق والبنك الدوليين الصديق والناصح الامين. فهي يمثلان مصالح خارجية محددة. ولديها صفات محددة يريدان تطبيقها ضماناً للمصالح التي يمثلانها، ولا تهمها مصلحة وطننا ولا مستقبل اقتصاده وحاجات ابنائه، ولذلك فليست وصفة الصندوق هي بالضرورة طريقنا الامثل، واذا كنا مضطرين للمساومة مع ممثلي الصندوق فلنسا مضطرين للقبول بمحتوى وصفته ومضمون فلسفته. لدى الصندوق الدولي دفاتر وارقام، ولدينا بشر وهذه الارقام ينعكس كل رقم منها سلباً على مئات الالاف من شعبنا بصورة مأساوية. وفي هذا الصدد ايضاً جرى كل شيء في الغرف المغلقة. ووقف مفاوضنا الاقتصادي متزوع السلاح بينا كان من الممكن الاستقواء على شيلوك الاقتصاد الدولي، الذي لم يجلب لاي بلد في العالم سوى المجاعات والتردي الاقتصادي والمزيد من التورط في شرك التبعية والديون، يمكن الاستقواء بالبرلمان وبالرأي العام. وفي كل الاحوال، فان برنامج التصحيح، كما يسمى، ليس شأننا خاصاً لبعض موظفي وزارة المالية ودوائر اخرى. انه شأن وطني خطير ينعكس بصورة مباشرة على لقمة خبز مئات الالاف من المواطنين. فابن دور السلطة التشريعية واين دور ممثلي الرأي العام، واين الخبراء الاقتصاديين والسياسيين من كل هذا؟ نحن نعلم ان شهية الصندوق للتدخل في كل صغيرة وكبيرة لا حدود لها، بل ان ممثلي الصندوق باتوا يحضرون اجتماعات مجلس الوزراء في بعض البلدان. وفي النهاية فان الصندوق يضع البلد الذي يسلم رقبته له تحت

معالي الرئيس، الزملاء المحترمون

أريد أن أخصّ الطبقة العاملة الأردنية بمداخلتي لأنني اعتقد أن العمال هم أكثر فئات الشعب اضطهاداً ومعاناة، فلا زالت عمليات الفصل التمييزي والتسريح الجماعي للعمال ماضية على قدم وساق من دون رادع أو تدخل رسمي مباشر يحمي هؤلاء العمال من الجشع.

ولا يزال العمال ينتظرون قانون العمل الجديد، ولا أقول تعديل القانون القديم الذي وضع في إدراج الحكومات المتعاقبة لأكثر من ١٥ عاماً، لا شيء إلا خدمة لأصحاب العمل الذين يريدون الإبقاء على قانون العمل الحالي الذي يحتاج بنصوده لأصحاب العمل دون قيد ويحد من صلاحيات الحركة النقابية العمالية.

إن على الحكومة أن تتدخل لوضع حد أدنى للأجور، وأن تواصل عملية إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة وأن تأخذ دورها في حماية حق العمال في انتخاب قياداتهم النقابية دون وصاية أو تدخل أو تجاوز على الانظمة والقوانين.

في مجال البناء الديمقراطي.

معالي الرئيس - الأعضاء الكرام

غني عن القول أن الديمقراطية هي سلاحنا الأمضى والمجرب في مواجهة التحديات الكبيرة التي تنتصب أمامنا، ولا يمكن أن تستقر الديمقراطية وتستوطن في بلادنا ما لم يتم تشريعها بقوانين ديمقراطية وعصرية. حتى لا تظل البلاد تحت وطأة أمزجة الدوائر والمسؤولين وحالة اللد والجزر التي عشناها في الفترة الماضية كفيلة بأن

تجعل من هاجس البناء الديمقراطي هاجساً وطنياً من الدرجة الأولى.

وعليه نسأل.. هل سترفع الحكومة الأحكام العرفية بعد أن تجاوب المجلس مع كل طلبات الحكومة المتعاقبة؟ وأقر كل المشاريع والقوانين التي تدعو بها الحكومات السابقة لتبقي الأحكام العرفية قائمة.

إن شعبنا يتطلع إلى اليوم الذي ترفع فيه الأحكام العرفية لأن ذلك يعني إطلاق صافرة البناء الديمقراطي التي تأخرت كثيراً بسبب التأخر في تقديم مشاريع القوانين الأساسية (قانون الأحزاب وقانون المطبوعات والنشر) وثانياً لأن مشاريع القوانين هذه صيغت بعقوبة عرفية متزمتة تقيد الحق الدستوري وتحجّر العملية الحزبية وعملية النشر بحيث تبدو عبثاً على الديمقراطية والأمن الوطني بدل أن تتعاطى معها باعتبارها ركناً من أركان الديمقراطية التعددية ودعم رخصة لاستقرار البلاد وتماسك الجبهة الداخلية.

إن مسؤولية وطنية كبرى تقع على عاتقنا نحن الذين في موقع السلطة التشريعية في هذا الزمن الذي ستم فيه صناعة قوانين الديمقراطية الأردنية، والتي سيكون لها أثر كبير على حياة الشعب والوطن لسنوات عديدة قادمة. إن مهمة الإسراع في مناقشة قوانين الديمقراطية وإبطال مفعول الصواعق العرفية المزروعة فيها هي أولى مهماتنا على طريق تطوير القوانين السارية المعمول ودمقرطتها.

ونسأل أيضاً عن نقابة المعلمين واتحاد الشباب ونقابة الفنانين واتحاد الطلبة متى سيتأخ

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام،
النائب السيد ليث شبيلات.



السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ثم الحمد لله، الحمد لله الذي لا يحمّد على مكروهه سواء الصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله ومن وآله وبعد،

صاحب السيادة رئيس مجلس النواب

أصحاب السعادة النواب/ يشاركني في هذه الكلمة الزميل النائب الشيخ يعقوب قرش السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فقد مرت ستان من عمر مجلسنا هذا وحري بنا في هذه المناسبة أن نتوقف للحساب... فحق يرتفع حسابنا للحكومة عن مجرد لفوكلام لا بد من صيانة مقام وهيبة مجلسنا بتمريضه للحساب الذاتي... والا فإن فاقد الشيء لا يعطيه...

لهذه القطاعات الشعبية أن تنظم نفسها لتشارك من موقعها في صنع حاضرهم ومستقبلهم؟ إننا نثير هذه الاسئلة لأننا نريد للشعب أن ينتظم بكل فئاته سياسياً ومهنيًا ونقائياً، لتتوفر له سبيل المشاركة الشعبية، لأننا لا نريد ديمقراطية النخبة وإنما الديمقراطية التي تقضي إلى المشاركة الشعبية باعتبارها وسيلة لإشراك الشعب في السلطة واتخاذ القرارات.

وعليه نسأل أيضاً، هل ستقدم الحكومة بقانون جديد للانتخابات النيابية أكثر ديمقراطية وعصرية وعدالة من القانون الحالي.

باتتظار أن نسمع كلاماً محدداً من الحكومة.

معالي الرئيس - الزملاء النواب المحترمون.

إننا ونحن نضع أمام الحكومة الموقرة وجهة نظرنا، سياسياً واقتصادياً وديمقراطياً وفي كل ما جرى، وفي ما هو جار الآن، ووجهة نظرنا لما هو مطلوب للهوض بواقعتنا وحماية وطننا. سنراقب أداء الحكومة بكل جدية ومسؤولية وطنية فمصلحة هذا الوطن وإبنائه هي موضوعنا المشترك، وكل اتفاق أو اختلاف سيكون حول هذا الموضوع. فنحن في قارب واحد، وإن نتصل من مسؤوليتنا أو نجاحها فيها حينئذ اعتقدنا أن مصلحة الوطن والشعب تتطلب أن نخالف أو نمتعض أو تناضل لتصويب كل خطوة بالاتجاه الذي يلي هذه المصلحة.

والسلام عليكم

كلنا من الأهل

لقد اتى هذا المجلس يوم اتى بهيبة كبيرة ارتعب منها المطلقون، وخاف منها المقدسون، ولأول مرة في تاريخ الأردن، تدافع يومها المرشحون لرياسة الحكومة ولمعضيتها هربا من تولي المسؤولية التي تسبب لهم وقفة حساب امام مجلس يمثل تلك الهبة الظاهرة، ولكن وبعد مرور شهر واحد فقط بدأت برادر سلبية في الظهور بينها في كلمتنا لدى مناقشة الموازنة يومئذ محذرين من الانحراف..

واليوم وبعد عجيء ثالث وزارة تقابل هذا المجلس وبعد ان اشغلنا الناس بمسلسلات طويلة من الاجراء المهيئة للتعدلات والتشكيلات الوزارية المتتالية نفق امام الله ثم امام الشعب نستعرض انتاجاتنا.. فهل استطعنا كمجلس موثوق من الشعب ان نبدل من نوعية الوزارات التي كانت تحكمه قبل اطلاق اسر مؤسسته الشورية، ام ان الامور بقيت على حالها؟ هل استطعنا ان نغير من نهج الحكم الذي كان يشكو منه الناس ام اتنا اصبحنا جزء منه؟ هل اعدنا للشعب كثيرا من الشرعية الدستورية التي سلبت منه ام اتنا اعطينا الشرعية الشعبية لحكومات متجاوزة على حقوقه؟ لم تتنازل اي منها بعد عن اي سلب سلبته سابقاتها من حقوق الشعب؟ كنت قد تلوت على مسامعكم ايها السادة في كلمة حجب الثقة عن حكومة السيد المصري التسلسل التاريخي لسلب الحكومة الشعب ومؤسسته الدستورية النيابية حقوقا عديدة من خلال التعديلات الدستورية المتتالية كما بينت ما تعرفونه جميعا من عدم احترام الحقوق الاخرى المتبقية له في الدستور..

ولقد اقر السيد المصري وحكومته بانهم يوافقون على كل ما ورد في خطابي في هذا الشأن واهم يشاركوني الرأي ولكنهم لم يبدوا اي تجاوب عملي في هذا الموضوع. لذلك فان التحدي الكبير امام هذا المجلس الاول بعد طول غياب هو: هل يجرؤ هذا المجلس ان يستعيد من السلطة التنفيذية تعديلا دستوريا واحدا لصالح الذين انتخبوه؟.. اليس تقصيرا منا مثلا ان نبقى ممارسين لاعمالنا التشريعية اليوم تحت سيف المادة الدستورية المعدلة التي جعلت من هدم ركن من اركان الدولة والدستور أمراً ممكناً بتغيير البرلمان. ان الدستور ينص في مادته الاولى ان نظام الحكم في الاردن نيابي ملكي، وان ذكر ذلك في مطلع الدستور له اهمية قصوى حيث يحمي هذا النص ركني النظام (النيابة والملكية) سواء بسواء من التبدل والتغيير والازالة حتى بالطرق الدستورية.. ولكن الذي حدث اثناء عشرات السنوات من سوء الممارسة هو ان الحكومات المستبدة حرقت الثقافة المحلية تحريفا خفيفا الى الدرجة التي باتت فيها كلمة نظام مرتبطة فقط بالملكية، ولم تعد مرتبطة بالنيابة ابدا.. فاصبح انتقاد الحكومة الذي جعلها الدستور مسؤولة امام الشعب عن كل الامور التنفيذية يصور يانه انتقاد للملكية التي رفعا الدستور عن المسؤولية والمسائلة وحصر المسؤولية في الحكومة صيانة للنظام من الاهتزاز..

واصبح بذلك انتقاد الحكومات امرا ممنوعا تدريجيا بحجة حماية النظام، وتدن مقام الركن الاول للنظام (المجلس النيابي) ليصبح في معظم الاحيان تابعا لمؤسسة الحكومة، التي معها

بلغت اهميتها فانها لا ترتفع ابدا لان تكون ركنا من اركان النظام، بل انها في خدمة النظام واركانه واهدافه.. فولدت الامة ربتها، وتكبر الابن على ابيه، وتسلب بذلك الفساد تدريجيا الى الدولة حين غاب الركن الاول للنظام واركتب الفساد بحجة حماية الركن الثاني منه.. والحقيقة العملية هي ان معظم الحكومات السابقة قامت بتغيير النظام الاصيل المستند الى دستور ١٩٥٢ تدريجيا من نظام نيابي ملكي مزدوج الاركان الى نظام ملكي نيابي مزدوج الاركان، ثم الى نظام ملكي آحادي الركن، حتى عادت الحيلة البرلمانية وجاء مجلسنا من اجل اعادة ترتيب ما قلب من النظام واحياء النظام الاصيل المزدوج الاركان، وليقود مسيرة شاقة لاعادة الاحترام والهيبة والكينونة الدائمة للركن الاول من نظام حكمنا حسب دستورنا، ذلك الركن الذي يعتبر الغاء بمثابة الغاء للشعب بأكمله.. ويزيد من صعوبة المهمة وتعقدها ان الحكومة بعد ان ابتلعت المؤسسة المسؤولة عنها (المؤسسة النيابية) قد تمتمت الهيمنة عليها هي بدورها من قبل عدد من اجهزتها فاصبح الحفيد سيدا على والده وعلى جده معا.. واصبحت الحكومة صورة للسلطة تقابل مجالس نيابية هي بدورها صورة للسلطة.

اما السلطة الحقيقية فهي مكدسة في مكان اخر لا علاقة للثنين بها.. والسؤال الان الى اين تسير هذه السلطة الفاعلة اليوم وما هي نتائج تفردا وتسلبها وتجاوزها؟ في السنوات الماضية ومنذ اكثر من عقد من الزمان وصل التفاف الشعب حول العرش حالة مثل لم تصلها الدولة في اي وقت مضى، حيث تحلت الغالبية العظمى من التنظيمات المعارضة عن اية فكرة او

منهج يطالب بتغيير للنظام الدستوري في البلاد، بل تبني كل هؤلاء شعارات اقصاها النضال من اجل الدستورية والمحافظة على الدستور والارتقاء به الى افضل حالاته قبل التعديلات المتكررة (دستور ١٩٥٢)، عاملين بعد ذلك بالطرق السلمية الشورية الدستورية لاقناع الشعب بتبني برامجهم الفكرية السياسية الاقتصادية الاجتماعية، ولكن، وبدلا من ان توظف هذه الحالة المثالية التي اوقفت كل صراع مكشوف او مستور مع العرش، حيث اصبح العرش، فعلا ودون حاجة لاي تدخل اممي، رمزا لا نزاع حوله للوحدة الوطنية وللمحافظة على الامن، اذا بالقبضة الامنية تتزايد ويصل القمع الى اعل درجاته بطريقة لا يختلف عاقلان على انها تعمى النفوس ضد الدولة وتغلق القلوب نفورا من العرش الذي من اجله يدعى ارتكاب مثل هذه التصرفات، فلمصلحة من يجري هذا؟ ولخدمة من؟

لخدمة الشعب الذي بات ترتعد فرائصه من هذه الاجهزة؟ ام لخدمة العرش الذي تحفر هذه التصرفات تحت اسس المحبة التي يستقر عليها في قلوب الناس؟ من يجرؤ ان يكون وراء هذه التصرفات التي تخلخل الامن؟ ولمصلحة من يعمل؟..

تعالوا نتذكر ايها السادة اصحاب الرأي ونعمل فكريا وعقلنا لكي نصل الى المستفيد الحقيقي من كل هذا!! واضعين بين ايديكم تحليلنا وموقفنا الثابت من هذه المسألة والذي بات يكرر منذ سنوات عديدة على مسامع كبار المسؤولين، فبعد ان حققت الولايات المتحدة

كلنا من الأشهر

ورقة الاستعمار العالمي التفتت الكامل للعالم العربي، وضرب الزعامة القومية، وبعد ان افلحت قبل اكثر من عقد او عقدين من ابدال ادق انواع القيادات الطائفية الفترية الاقليمية الى كثير من دول المنطقة وكتونانها وميليشياتها، اصبح لديها في المنطقة قيادات لا يعرف لها اصل ولا فصل مستعدة لان تبدأ تنازلاتها عشرات الخطوات ابعد من اقصى تنازل يمكن ان تسمح لنفسها به قيادة هاشمية ذات نسب وأصل... فانقلبت هذه القيادة بذلك عبثا وعقبة في وجه المخططات الاستراتيجية الامريكية، وقد رأينا اثناء حرب الخليج البرهان على ذلك عندما لم تستطع هذه القيادة الا ان تنحاز الى اصلها... ورأينا كيف اعلنت الادارة الامريكية غضبها من هذه القيادة الصديقة معلنة بلسان الحال والقال معا ان صداقتها المستمرة لا يحظى بها حقيقة الا العبيد الانذال الذين يأثمرون بامرهم دون تفكير او مراجعة... وكما يتنا ل كبار المسؤولين تكرارا منذ ما يزيد عن عشر سنوات فان رأسين اليوم باتا مطلوبين لامريكا: رأس الحركة الاسلامية بجميع اتجاهاتها، لانها الحركة الوحيدة التي تستطيع توحيد الشعب العربي والامة الاسلامية على المستوى الجماهيري متخطية الحدود، اما الرأس الثاني فهو رأس جميع الهاشميين كبيرهم وصغيرهم لانها عائلة قيادية يتخطى قبولها الحدود القطرية العربية بل الحدود العربية برمتها الى اقطار الاسلام مشكلة تهديدا وحدونيا على مصالح الاعداء، فاعظم قيادة عادية تجد صعوبة حتى في توحيد قطرها في الوقت الذي يتلقى فيه اسم اي هاشمي بسيف بالقبول في مشارق ديار المسلمين ومغاربهم.

واخشى ما يخشاه الاستراتيجيون في الغرب ان يتجه احد هؤلاء الهاشميين نحو الاسلام عقيدة اقتصادية اجتماعية سياسية فتزلزل الكيانات المصطنعة كلها بتوجه قلوب المسلمين عبر الحدود للالتفاف حوله ولدعوته الى توحيدها واقامة الامة، وما حزب الخليج عنا ببعيدة حيث التف المسلمون بكل قوة حول من كان يحاصمهم بالامس عندما نهض لعزة الامة...

وحين تمثل للغرب في الاردن غموج ما كانوا يخشونه دائما في ذلك التلاحم المخيف الذي حصل في الاردن بين الحركات الاسلامية والقيادة الهاشمية التي سمت نحو مسؤولياتها... فالاسلاميون ليسوا طلاب حكم لذاتهم بل انهم مستعدون لتقديم ابنائهم فداء وقربانا بين يدي توجه قيادة بلدهم نحو مسؤولياتها الشرعية

لمصلحة من إذا يسعى المفسدون للافساد بين القيادة والشعب ومن هو الذي وراء هذا الافساد... ان الفتنة نائمة لعن الله من ايقظها... لقد ابلغنا بعض انصار قضاياء العالم الثالث في الولايات المتحدة ان متابعتهم للاعلام فيما يخص الاردن وقيادته تدلهم على ان امرا ما يبيت لهذا البلد وقيادته... وتذكرنا كيف تجري مكافاة افراد متفرقين من الشعب كانوا قد حضروا انفسهم للدفاع عن بلادهم من غزو يهودي محتمل في حرب الخليج، واضاف التهم التي كملت لهم، فازداد خوفنا من ان العدو العكسي قد بدأت الادارة الامريكية فعلا... لمصلحة من يستعدى الشعب المسلم ضد قيادته؟ لمصلحة من يبلد ويمذب عشرات

العشرات في معتقل لا ينطبق عليه قانون؟ لمصلحة من تفصل التهم لفتية آمنوا ببرهم فزادهم هدى؟ فتقحم اسماؤهم مع قلة نستكر اية اعتداءات قاموا بها ضد مواطنين في هذا البلد، امن مثل هؤلاء بمن لا سلطة بايديهم يخشى على النظام؟ ام من غيرهم ممن يكون قد تسلسل الى مراكز النفوذ والسلطة الفعلية؟...

حتى المحكمة العسكرية (امن الدولة) لم تستطع ان تقبل بسذاجة التهمة التي اسندتها اليهم جهاز الذكاء في هذا البلد... تهمة قلب الدستور بالقوة... فبرائهم منها... الا يضع ذلك علامات استفهام كبيرة على ذكاء هذا الجهاز... امن قلة الذكاء يحدث ذلك؟... ام من شدة ذكاء بعض من يسيطرون على القرار فيه ممن قد يكون لهم مصلحة في ابقاء التوتر الاجتماعي السياسي قائما لتبقى مراكزهم متصدرة اجهزة الدولة... ما هي الرسالة التي يوحون بها؟... انهم يقولون انه في غياب الشورى لم تحسك مؤامرات لقلب نظام الحكم، وانه لم يفض على عودة المؤسسة النيابية سنة ونيف الا وبدانا بالامساك بالمؤامرات! لذلك بدانا نسمع تصريحات رسمية لصحيف اجنبية بان الحكومة تعتقد ان المسيرة الديمقراطية تسير باسرع مما يجب؟ نبؤونا ايه السادة من المتآمر حقيقة ومن الذي يتآمر عليه... نعم هناك مؤامرات ولكنها ليست مؤامرات من الشعب لقلب الركن الثاني من النظام (الملكية) بل انها مؤامرات من بعض الاجهزة لقلب الركن الاول من النظام (المؤسسة النيابية)...

من المستفيد من الشتم المستمر للنواب في

اروقة وزنازين هذا الجهاز؟ من المستفيد من الاستخفاف المستمر للوزراء في مكاتب هذا الجهاز حيث يؤكد للمراجعين انه لا وزير داخلية ولا حتى رئيس الوزراء له سلطة حقيقية عليه...؟

من المستفيد من مشاركة بعض الاجهزة الرسمية في التخطيط والتوجيه لتخريب لقاءات جماهيرية مسموح بها وحتى لمحاولة الاعتداء على بعض النواب؟ لم تجرؤ الحكومة السابقة بالامر بالتحقيق المستقل في هذه التهمة الاخيرة فهل تتكرم الحكومة الحالية بفتح التحقيق اللازم؟

من المستفيد من كل هذا التخريب بين شعب وقيادات شعبية، وبين القيادة التي تحكمه؟ ان المحاكمة الاخيرة والذين دبروا لها لا يستطيع كشخص مسؤول امام الله ان اغيبها من فكري، واني استعين بالله داعيا: اللهم ان كان هؤلاء الذين اتهموا وحاكموا الفتية يفعلون مثل هذه التصرفات عن صدق نية للمحافظة على امن البلاد مبتغين بذلك وجهك بالمحافظة على عبادك، فساعهم يارب على اخطائهم واوجرمهم على نيتهم خيرا!!! اما ان كانوا يعلمون انهم ظلمة وانهم يتعمدون ظلم العباد وجلد ظهورهم وضرب وجوههم فاني لا اجد إلا أن اسألك يا الله ان تحصهم عددا، وان تهلكهم بسدا، وان لا تبق منهم احدا!! ان الذين يشككون القيادة بولاء المدافعين عن حريات الناس الدستورية هم اكثر الناس الذين يحوم حولهم الشك... فنحن لا نسمع ولا نقبل بأي تشكيك بولائنا لارضتنا وبلادنا ولامتنا اذ اتنا المسؤولين الاول كنواب عن الامن، لا نقبل ان

هكذا من الأشهر

الى اعادة بنائه قبل ان يسمح النائب لنفسه ان يصبح وزيرا .

والسؤال المطروح علينا ايها السادة النواب، في صف من نحن اليوم؟ وفي صالح من نعمل؟ هل نحن نواب الشعب الذين يعملون على اعادة بناء مؤسسته المستقلة الالية رمز الشرعية الشعبية وعين رقابته على اجهزة بلاده؟ ام اننا قفزنا الى صف الذين قوضوا الركن النيابي للنظام؟ من لهذا الشعب ايها السادة؟ من هذا الشعب من المتقدين باستمرار للمسيرة الشورية عن لا يؤمنون بالشورى ولا يؤمنون بالنيابة . ان انتقاد المؤسسة النيابية، ولا اقول النواب، ان انتقاد المؤسسة النيابية اعتداء على النظام بنفس الدرجة التي يعتدى بها عليه عندما يتعرض احدهم لمؤسسة الملك .

سيدي الرئيس

السادة النواب

انني وانا ادرك ان الله قد حرم شهادة الزور اشهد بين يدي الله والمواطنين الكرام شهادة مطلع مجلس تحت هذه القبة منذ تسع سنوات انه فيما عدا الاشهر الاولى ذات الهية لهذا البرلمان . فان حالة القمع والجوع واذلال المواطنين قد عادت الى اسوأ من قبل وقد بلغت قممتها في عهد حكومة الحريات !! حكومة رفع الاحكام العرفية لفظا وفي عهد مجلس الحريات هذا !! ولا اعتقد ان بيان الحكومة الجديدة يشر بالفرج . فالحكومة السابقة جادت بخطاب تكليف وبيان وزاري واضح الانفراج ومع ذلك فانها كانت في واد وكانت وعودها في واد اخر

يعلم علينا في هذا موظف تابع لمسؤوليتنا اخذته العزة بالسلطة فجعل يستكبر حتى على رؤسائه نواب الامة المكلفين من قبل مواطنهم بمراقبة حماية امنهم والسهر على رعاية مصالحهم والمكفون منهم بالسمي لازالة كل من لا يؤمن من هؤلاء على امن البلاد والعباد .

ومن عجب الزمان انك تجد كثيرا ممن يدعون الغيرة المطلقة على امن الوطن قد امنوا انفسهم باملاك واموال خارج البلاد بطرق واساليب لا يمكن ان تكون شرعية يغرون اليها عند الخطر ويتجرون بعد ذلك وبصفقة على تسويق نظريتهم في الامن والوطنية على من لا يملكون في الاردن الا ما ورثهم اياه الاباء عن الاجداد .

في ظل هذا الانهيار المؤسسي عاد البرلمان الى الحياة وكان معولا على النواب ان يصلحوا المسيرة وان يعيدوا بناء الركن الذي تقوض، وكان واضحا لدينا ان اية مشاركة في الحكومات التي سببت هذا الانهيار قبل الضغط والنضال المؤسسي من اجل اعادة تسلسل السلطة الى طبيعتها الدستورية لن تصب في صالح الدستور ولن تصب في صالح الشعب بل على العكس من ذلك فان كل الاحوال التي وصلنا اليها في غياب الشرعية البرلمانية قد جرى في هاتين السنتين تعميدها بالشرعية .

لذلك فقد حملنا كمرشحين النساء الانتخابات شعارا رئيسا طالبا بتطبيقه وتنفيذه الا وهو ضرورة ابتعاد النواب في المراحل الاولى للبرلمان عن الوزارات حتى يضبط المجلس بكامل هيئته على الحكومات التي تكثت النظام

لها مثل وكأنه يراد لنا ان نكون شهود زور على ديمقراطية ليس لها الا وجود صوري .

ايها السادة في مثل هذه الاجواء سير قانون للحزب وقانون للمطبوعات، وفي رأينا ان القوى المخلصة للشعب يجب ان تتبنى برنامج النقطة الواحدة قبل تفكيرها في تسويق ايدولوجياتها وتنظيراتها الفكرية . فالانسان المقموع لن يجرؤ على المشاركة في التنظيم الذي يريد وستزدهر احزاب المصلحة: محطات الوصول وسيكبر عندئذ على مصالح الشعب اربع تكبيرات شرعية . برنامج النقطة الواحدة هو برنامج التكاتف والتحالف من اجل تحقيق الحريات الدستورية للمواطن تحقيقا لا رجعة فيه، تحرسه القوانين ويحرسه نواب يتعدون عن مصلحتهم الشخصية . نستطيع بعد ذلك التنافس في اجواء الحرية الفكرية في تسويق برامجنا الفكرية. هذا فيما يخص المسألة الداخلية .

اما فيما يخص القضية الفلسطينية التي تراجعت في برامج الدول العربية لتصبح اقرب الى الشؤون الخارجية منها للشأن الداخلي للدولة القطرية وسلامة . فان بحثها في معزل عن النظام العالمي لا يؤدي بنا الا الى الضلال . فمنذ عشرات السنوات بدأ ربط جهادنا من اجل فلسطين بما يسمى بالشرعية الدولية . وحتى الان فاننا نتكلم بمنطق الشرعية الدولية الذي هو عين اللاشرعية .

فالقضية الفلسطينية كانت منذ معاهدة فرساي في صلب مخططات النظام الدولي القديم المتجدد . ذلك النظام الذي انشء بهدف

وواضح ان بيان الحكومة الوزاري اليوم قد مال نحو تثبيت الحال العملي للحكومة السابقة . وقد يتفاجأ السامع لهذه الشهادة لأول وهلة عندما يستعرض شخصية دولة الزميل النائب طاهر المصري اللطيف الدمث ومن جاء معه من فريق وزاري، نستطيع تعداد اكثر من نصفهم من الحقوقيين ومن الشخصيات التي كانت باستمرار قبل توليها المسؤولية الوزارية في صف طلاب الحريات ونشاطاتهم ومهرجاناتهم، ولكن التمتع في هذه الشهادة يدرك صدق وصف حالة الحكم التي بيتهها: السلطة في مكان والحكومة في مكان آخر. ولا يخفف على المواطنين قليلا الا هبة رئيس الحكومة على جهازه التنفيذي وقدرته الشخصية على الضبط الجزئي لاجهزة متغلغلة لم تتعود ان تحترم الحكومات . اما كرسي الوزارة فلا تسل عن قلة هيئته وعن الحال المتدنّي الذي اوصلناه اليه .

اذ اننا المسؤولون المباشرون عما يجري للمواطنين فبدلا من ان نجلس بثقلنا منتظرين الخطاب وما يقدمونه للشعب بين يدي قبولنا المشاركة في الحكم اذا بنا نتدافع في سباق وصراع حول من يأتي للوزارة مستعدين في سبيل ذلك ان نقدم نحن مالم يقدمه السابقون . نقدم اغل واثمن ما اكرمنا به الشعب الذي حملنا الى هنا . الثقة التي بها نحمل الشرعية نقدمها دون مقابل ونقدم فوقها في بعض الاحيان كرامتنا عندما يدرك كل طالب للوزارة من انه اغما سيأتي مجرد صورة للسلطة التي يمارسها غيره . ثم نتساءل لماذا القمع والجوع ومن المسؤول عنها . كل ذلك يمارس بسلطتنا واسمنا وبشرعية لم يسبق

الوصول الى حكومة عالمية ذات سيادة عالمية تلغي في نهاية الامر السيادة القطرية . ذلك النظام الذي بقي في صلبه ثابتا مسيطرا عليه من الانجلو ساكسون ابتداء من العاصمة البريطانية وانتقالا بعد ذلك الى العاصمة الامريكية .

ذلك النظام الذي قام من اجل تفتيت الدولة الاسلامية التي كانت العقبة الرئيسية في وجهه وازالة الخلافة التي يهاجمها امر المسلمين في دولة ذات خطر عليه، ومنع قيام اية وحدة اسلامية بتفتيت الولاءات الى ولايات قومية . ثم يضرب وتفتيت القومية القائدة الجامعة للمسلمين القومية العربية بتقسيم العالم العربي من دون كل اقطار الارض الى دول قطرية لا يسمح لها بالاتصال بالوحدة مع انه لا توجد دول ولا حتى ولايات ضمن دول في العالم كله تمتلك خصائص الوحدة التاريخ والثقافة واللغة والدين مثل هذه الامة.

لن اطيل على مسامعكم ايها السادة بسرد تحليل طويل عن النظام الدولي الجديد، وسأكتفي بتوزيع بحث حول هذا الموضوع ارجو ان تطلعوا عليه وارجو ان تكرموا بالاذن بتسجيله في المحاضر الرسمية لهذه الجلسة . وتصويره وتوزيعه على السادة الزملاء . وانتقل الى خلاصة القول بان النظام الدولي الذي تقوده ولايات متحدة مفلسة ماليا تستعمل صندوق النقد الدولي كبوليس اقتصادي، ومجلس الامن كحكومة عالمية تاذن للجيش الامريكية ان تكون الشرطة العسكرية العالمية من اجل غزو مصادر الثروة في الخليج كما رأينا سابقا . اما لاحقا فاسازون البرازيل، وبيرو لبيسا

والجزائر، وغابات ماليزيا لاحقا . بعد ان سمحت تلك الحكومة العالمية للالة العسكرية الصهيونية ان تهيمن على العالم العربي ان تبتلع وان تهضم فلسطين متطلعة الى غيرها من جيران فلسطين . لا يمكن ان تسمى شرعيته شرعية دولية . ولا يمكن ان نعتقد باننا اذا ارضيناه فقد نجونا بما تبقى ولا يمكن ان نستمتع لكل اصوات السذنين يزينون لاستسلام هذه الامة في فلسطين . بعد ان استسلمت الامة في نجدتها للعراق . فلم يقف معه رسميا احد . ووقفت افضل دول العالم العربي والاسلامي معه بالشاعر والمواقف السرية فقط . وتشترك حاليا جميع الانظمة العربية والاسلامية في مؤامرة النظام الدولي لقلب نظام الحكم فيه . هذا النظام العراقي الذي مها اختلف وطني خلص معه فانه اختلاف رأي يتقزم امام وقته العملاقة في وجه النظام الدولي للظالم لوحده .

وكان آخر حلقات هذه المؤامرة القعة الاسلامية حيث تساقطت الدول التي تدعي الاسلام مثلها تساقطت في القعة العربية قبلها دول تدعي العروبة . فتم تشديد الحصار على العراق الشقيق واسقط لفظ الجهاد من قاموس دول تقول بالاسلام . كل ذلك يجري في الوقت الذي تدل فيه واشنطن وتل ابيب الامة العربية والاسلامية بكيل الاهانات تلوا الاهانات للوفود المتهاككة على الصلح ظنا منها ان سيقى بعد ذلك اية سيادة لدولها على نفس اراضيها .

ايها السادة النواب

اننا اذا استعملنا عقولنا ودراستنا بعد التوكل على الله . علمنا ان هذا النظام العالمي

الجلديد مهزوز ويحمل بذور انهياره السريع . واننا نستطيع المساهمة في ذلك بالسعي الحثيث للتفاهم مع جميع القوى والدول المتضررة منه، والذي يكمن مقتله، بالاضافة الى كل تداعي الانبيارات فيه، في تحالف ضد سداد الدينون الربوية المتزايدة باستمرار مها بلغ التسديد، وفي تحالف يقف ضد الثقافة الاستهلاكية في العالم الثالث . وتبني مقاومة سلبية لصيقة بمضمون الرسالة الاسلامية، شبيهة بنضال المهاتما غاندي حيث يعتبر انفكك الشعوب عن ثقافة الاستهلاك مقتلا لهكذا نظام اشد فتكا من اسلحة عسكرية لا تملكها . فحياة الغرب متعلقة في استمرار ارتفاع مستوى المعيشة الامريكية .

وكل الحروب تخاض من اجل السيطرة على الموارد وفتح الاسواق، وان اخلاق الاسواق قرار وطني يحتاج الى ثقافة وطنية شبيهة بثقافة اليابانيين الوطنية . والصمود عليه كفيل باسقاط النظام الذي يعيش على مشتريات المغفلين من ابناء الشعوب الاخرى . ويمنع اي تطبيع مع العدو الصهيوني . ووضعا امام قدرنا الذي لا مفر منه من حتمية مصادمة قوى الاستكبار بالصبر والمجادة والمجاهدة.

وان التحدي الدولي الذي يولده موقف اية دولة عربية ترفع المقاطعة عن العراق لكفيل بان يولد حرارة تصهر الشعب العربي المسلم الواحد في الاقطار الصامدة المتصدية في وحدة عربية اسلامية لا يمكن تحقيقها ابدا في حالات الرخاء والتنمية على الاسلوب الامريكي . بل في حالات الضيق والضعف والعض على النواجز

والتي تعجز الكرامة العربية المسلمة موحدة الامة . وعليه ومن جل كرامتنا وشهامتنا وشرفنا الذي من دونه لن تنهض امة ومن اجل بحث الحياة في عروق امة يجيل للناظرين انها في التزع الاخير، فاننا نؤيد جميع القوى المناهضة للاستسلام ونرى وجوب بدء عملية النهوض من كيوتنا برفع الحصار رسميا كما رفعناه شعبيا عن العراق الشقيق . . . مستقدم من مجلسكم الكريم في هذا الخصوص بمشروع قانون يمنع فرض الحصار الاقتصادي على اية دولة عربية مستعينة بالله على تكليف الله مقبلين غير مدبرين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، ارجو ان اعلم الاخوة الافاضل انه قد وصلتني رغبة مكتوبة من اعضاء هذا المجلس، بما يزيد عن ٤١ عضوا، لاصدار بيان ادانة المؤتمر وادكاره الذي أعلن اسقاط الجهاد من قاموس المؤتمر الاسلامي.

هذه الرغبة مكتوبة موقعة من اقلية المجلس، سيصدر بها بيان بفحوى ما طلب في هذه الرغبة ان شاء الله

الان عندنا مدة ربع ساعة للصلاة وشرب القهوة ونرجو ان نعود بعد ربع ساعة بالضبط.

ترفع الجلسة وتتناقش بعد ربع ساعة

- وهنا وقعت الجلسة مدة ربع ساعة للصلاة والاستراحة وعاد المجلس بعدها للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس : النصاب مكتمل
ونستأنف الجلسة، النائب الدكتور احمد عويدي
العبادي.



الدكتور احمد عويدي العبادي: اعوذ
بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم.

بسم الله الرحمن الرحيم، بسم الله خير
الاسماء، بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء
في الارض ولا في السماء، اللهم اني اسألك
منازل الشهداء والنصر على الاعداء، وعيش
السعداء، واجعل عملنا خالصا لوجهك في
السراء والضراء.

معالي الرئيس، الاخوة النواب الكرام،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته،
وبعد،

لنتناقش اليوم بيان حكومة سيادة الشريف

زيد بن شاكرا، ثالث الحكومات في حياة مجلسنا
الكريم خلال سنتين، فاذا كان لهذا التعاقب
والتهايوي السريع للحكومات من مؤثر، فلما
يدل على ممارسة مجلس النواب لدوره الفاعل
تعميرا وتديرا في الحياة السياسية من جهة، وما
يعانيه الاردن من عدم استقرار سياسي في هذه
الحقبة من جهة اخرى، ارى انه لا دخل لسيادة
رئيس الوزراء في عدم الاستقرار هذا.

ولو تبصر اي من المتبعين السياسيين في
اسباب عدم الاستقرار هذا، لوجد انها في مفهوم
نهجنا الاردني، تكمن في عدة امور هامة وان لاح
في الافق بارق البساطة امام الاعين للوهلة
الاولى، فقد اصبح الان جليا ان العديد من
أسندت اليهم مواقع القرار وصنعه سواء في
السلطة التنفيذية او التشريعية ليسوا في مستوى
الثقة التي وضعها القائد والشعب، فبرهنوا كثير
منهم على انهم غير اهل لهذه المواقع، بل وراحوا
يمهدون ما استطاعوا الى من حولهم ودونهم من
مواقع القرار الى غير اهلها، ضمن دائرة من
الشلليات، والمزاجيات دونما مراعاة للصالح
العام، مما انتهى بالامور الى مجموعات من الزمر
الحرقاء الغير قادرة على ممارسة مسؤوليات
الدولة او ادارة الحكم وتأمين الامن والحماية
للوطن لانهم هم انفسهم بحاجة الى من يحميهم
ويؤدو عنهم، وكل مؤهلاتهم انهم يحترفون
التلون والتعامل مع الصغائر بكل معانيها، من
الطمع والجشع والهب والسلب، ولم يتقوا الله
يوما في تحويل ما استطاعوا في الوطن الى دكاكين
تفتح ابوابها وتغلق وفق هواهم، ومصالحهم، لا
وفق متطلبات الصالح العام، وبذلك استنسر

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٦/١٢/١٩٩١ م. ٣٣

بنات الطير في ارض الاسود النائمة، وغاب
رجال الوطن والدولة، وحل محلهم من يضحون
به، ولا يضحون من اجله، مهمهم انفسهم لا
يضرهم من هلك اذا نجوا ولا من جاع اذا
شبعوا، وتصدق فيهم قول الشاعر،

حشد من الزمر الحرقاء ما حفلت
به الحياة ولا شدت به عصبا
من كل حرباء ماء الغصن لونها
فما وعت نسبا الا ادعت نسبا

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

لا عجب ان نعاني حقبة من عدم
الاستقرار، في جوتتالي فيه المؤامرات علينا من
الداخل والخارج، والاعداء لا ينفكون يزرعون
عملاءهم في كل مكان يلبسونهم شئ اللبوس،
تارة قناع الدعوات الزائفة، واخرى لباس
التحرر، وطورا ممارسة الديمقراطية، ومهمهم عبر
ذلك كله، التنافس مع الشيطان في ايجاد
الاساليب التي تحقق اهدافهم للعمل على زعزعة
استقرار الاردن، وبالتالي اندثار النظام والوطن
تمهيدا لمسح هويتنا الاردنية، كما بذل هؤلاء
جهودهم ولا زالوا لان تكون الاردن عمرا
ومستقرا لمن لا يرقى الى الحد الأدنى من شرف
المواطنة الاردنية العزيزة.

ولا يتوان هؤلاء ان استطاعوا، عن
تصفية كل مواطن شريف يجرى دم الصدق
والانتها والاخلال للوطن وللنظام في عروقه،
محاولين على الدوام التشكيك والمس ببولاء
الشرفاء بشق الاساليب والاحاييل، ورميهم
زورا بالتهور والاستيزاز تارة، والتهاون
والاستهتار تارة اخرى، وهم اذ يفعلون ذلك،

فلا تهم يدركون ان هؤلاء المواطنين الشرفاء
واقفون لهم بالمرصاد سدا منيعا، ودعرا متينا
لكشفهم وتعميرهم والحيلولة دون تنفيذ مآربهم
واهدافهم الهدامة، ومع هذا فان المخلصين
يضحون ويدفعون باستمرار ثمن اخلاصهم
غاليا، بينما يقبض اولئك ثمن غدريهم غاليا
من هنا وهناك، وان صوتهم وان بدا مرتفعا فهو
مرتفع بمقدار ما يقبضون.

انهم يمارسون فعلتهم هذه، وفي امانتهم
اختلاط الرؤى، وقلب الاوراق علينا لتخطيط
بحثا عن الحقيقة ضمن سلسلة من التجارب
على حساب الوطن والنظام والمواطن، ولكن
ليتهم يعلمون انهم، وامون وامون وامون.

انني اقول كلامي هذا بجنه الصدق،
لانه يتعذر وصف الداء دونما معرفة الدواء،
ويتعذر وصف الدواء دونما معرفة الداء، انها
ممارسات وتراكمت تواجهنا جميعا مجلس نواب
وحكومة، أقول تواجهنا كجبل من جليد، ولكن
لا بد ان يذوب ويتلاشى بعون الله، ثم بحكمة
قائد الوطن وتوجيهاته السديدة، ويتعاون بناء
لامناس منه بين مجلسنا الكريم والحكومة الحالية
للنظر بعين الجد والاعتبار لهذه القضايا جميعها،
ويجب ان يعرف الجميع ان الثلج لا يعمر في
بلدنا طويلا، وان الشمس لا تغيب طويلا عن
ارضنا.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

ومن اسباب عدم الاستقرار استغلال
المفاهيم السامية في غير مكانها، انهم يتحدثون
عن الديمقراطية والعدالة والحرية وهي مبادئ
فهنائها ورضعناها مع لبن امهاتنا، عبر

هكذا من الأهل

الاجيال، منذ وجدنا على ترقى الاردن الطاهر الغالي، فاصبحت بذلك جزءاً من ذاتنا وسلوكياتنا، اما اذا كانت الديمقراطية والعدالة والحرية، كما نراها على ارض الواقع والممارسة، حراما علينا، وحلالا للمسيئين البنا، وشعارا وستارا يلوذ من ورائها المتآمرون، ويصولون ويجولون ليمملوا على نغش الوطن ونبيه، وزيادة معاناة اهله، وهدم مؤسساته والتعريض برموزه واركانه، ومحاولة زعزعة الثقة في نظامه وبنائه، والطمع بقواتنا المسلحة من الجيش وقوى الامن الوطني، وان يعتبر الانتباه للاردن عنصرية والقيم والالغاء لاي وطن غيره وطنية، وان يعاقب من يعتز بداردينه ويثاب من يتكر لها، وان يحاط كل وطني بسبل من اتهامات الافك والاشاعات الضالة التي تملأ البلاد ضده بين عشية وضحاها، وان يجارب الاردني في وطنه، ليكون غريباً عليه، وهو عليه غريب، اقول اذا كانت هذه الديمقراطية والحرية والعدالة، حينها اقول ومع كل اردني غلص يقول: بشت تلك الديمقراطية والعدالة والحرية التي بها يتشدقون واليهما يتنادون، واذا كانت كذلك فهي عدونا الاول الذي يجب ان نهزم عليه قبل ان نلقى حتفنا على يديه.

واذا كانت الديمقراطية والحرية والعدالة تعني نحر الاردن في مناهات السياسة الدولية المفروضة وتلويبه وزجه في مزالق خطيرة وتحميله مالا طاقة له به، وتلميع الجبناء وتنصيبهم في مواقع القرار اي موقع قرار، واعتبار الاوفياء الشجعان غرباء على الديار، وان يتناول وضع القوم على رقبهم، وقميصهم على قلوبهم، ولتيمهم على كبرهم، ولاجرهم على عفيفهم،

وهادمهم على بانهم، وجاهلهم على حكيمهم، ويعيرهم على حادهم، فانه يمكن لمن يطالب بذلك ان يجد ضالته المنشودة في وطن اخر ليس في وطننا، اما مثل هذه الديمقراطية والعدالة والحرية فليست منا ولسنا منها، ولن نسمع لاي واحد من هؤلاء بان يمس هذا الوطن وهذا النظام بسوء، ولا ان يتناول على الامن والجيش باسم الشعب.

واذا كانت الديمقراطية والعدالة والحرية، في مفهومهم، تعني الايدان للخوان الرديء والحاقد السبيء بالتناول على قواتنا المسلحة الباسلة وقوى الامن الداخلي المقدمة ووصفها بانها موجودة لحماية اسرائيل، وتارة وصف ضباطها وافرادها بما لا يليق بالشرف والذوق، وبما ليس له اساس على ارض الواقع والممارسة، وطورا يتجاوز بعضهم بالمطالبة بحلها والغائها، او ادخالها في التيارات السياسية والاحزاب، او ترويع السياسة والاحزاب بين صفوفها، وان ينظر الى التحقيق مع جندي فار تول يوم الزحف على انه تعد على الحريات العامة واختراق حرمة المنازل، او ان يقوم من يطالب بالجهاد بايواء جندي فار من الجهاد، او يفترى على القوات المسلحة بوجود طبقية في المأكل والمشرب، اقول، اذا كانت هذه هي الديمقراطية والحرية والعدالة فان من حقنا القول ان ابسط ما يقال لمن يتنادون بهذا ويروجون له، قولنا لهم، انه لافرق بينكم وبين الاعداء الا فارق واحد، الا وهو انكم هنا واولئك قابعون لا تدري اين يصدرون الاوامر من حيث هم قابعون.

وهنا اخرج عن النص، ان قواتنا المسلحة ليست موجودة لحماية اسرائيل، فالبالد العربي الوحيد الذي له حدود مع العدو المحتل والذي ليس بين جيشه وبين العدو المحتل قوات طوارئ دولية هو الاردن، والجيش الاردني ضمخ يثرى فلسطين كل روبة وكل واد وسطر ارقى انواع البطولات والتضحيات هناك، وجاهد وقاتل عبر تاريخه الطويل.

لماذا يوصف بأنه موجود لحماية اسرائيل؟ من هي اسرائيل التي يحميها؟ هل يعتبر الاردن وشعب الاردن ونظام الاردن اسرائيل وهذا الجيش لحماية اسرائيل؟ ام انه يقصد اسرائيل تلك؟

لست ادري باعتقادي ويكل تأكيد ان الذي يملأ جيبه من الدولارات ويتهم جيشنا بأنه لحماية اسرائيل هو الذي يدافع عن اسرائيل وليس جيشنا الذي يدافع عن اسرائيل.

واذا كان الاتهام لقواتنا المسلحة بانها لا تجاهد ولشعبنا بأنه لا يجاهد فما هو الجهاد؟ لقد قررت الامة الاسلامية جمعا في مؤتمر «داكار» وكنتم ايها السادة قد قلتم قبل قليل في عدد من الكلمات اليوم وامس ان الامة الاسلامية تخلت عن الجهاد، فلماذا نحن في الاردن شعبا ونظاما وجيشا وملكا نحمل وذر الامة العربية والامة الاسلامية؟ ما ذنبنا؟ ما دخلنا في ذلك؟ لماذا نوصف باننا نحن الذين نخلينا عن الجهاد؟ الامة الاسلامية كلها هكذا شامت نحن لا نستطيع اطلاقا ان نغير التاريخ بهذا الذي تعتقدون اننا نستطيع تغييره.

وهل الجهاد ان تزرع قنبلة في مسجد

يذكر فيه اسم الله؟ وهل الجهاد ان تقتل بريئا لا ذنب له في اية قضية خاصة او عامة؟ وهل الجهاد ان ابيت في بيتي مروعا وان يلقى على بيتي الكثير من الحجارة واطلاق الرصاص انا او اي واحد منكم، هل هذا هو الجهاد؟ اذا كان هذا هو الجهاد فلسنا من هذا الجهاد وليس الجهاد منا.

اما الجهاد الحق فهو الذين يبدلون انفسهم واموالهم في السراء والضراء، وقد بذل هذا الوطن وبذل شعبه وبذلت قيادته وبذل جيشه جميع انواع التضحيات جهادا في سبيل الله ودفاعا عن الامة ارضا وشعبا ولكننا دائما ندفع الثمن، لماذا؟ لست ادري هنا تتفق هذه الكلمة مع الكلمة التي قلت انها لحماية اسرائيل وانه ينظر اليها اننا نحمل اسرائيل.

وقد آن هؤلاء الخائبين الجبناء ان يدركوا ان مفهومنا الحق للديمقراطية والعدالة والحرية هو: بقاء الاردن، وعلو الاردن، واستمرار الاردن، وطنا ونظاما وشعبا وقوات مسلحة، وكل ما عدا ذلك لا يزيد عن كونه عبارات جوفاء وصرخات في الهواء لا ذوي لها ولا صدى عندنا، انها مسؤوليات جسام تواجه الحكومة والمجلس معاسواء بسواء، ولا مجال للمزايدات الرخيصة التي لا تحتلها المرحلة ولا الوطن.

ايها الزملاء الكرام، انني من موقعي هذا اقول لكم بكل صدق وصراحة، انه علينا ان نبدأ من هنا، علينا ايها السادة ان نتصدى لاولئك المشبهين بكل قوة وشجاعة، وان نحول دون ان يكون بيتنا، وفي صفوفنا مجلس نواب ومجلس وزراء وشعب ان لا يكون بين صفوفنا جميعا مكانا ليهود الاسخريوطي او

هل هذا من اسرائيل

التضحيات وارض الوحدة.

ولم اجد منذ فجر الاسلام ولغاية يومنا هذا عائلة في تاريخنا العربي الاسلامي لاقت من صنوف الاذى وتكران الجعيل والتفاضي عما قدمته اياديا البيضاء من خير وتضحيات وبطولات لهذه الامة في مشارق الارض ومغاربها كمثل ما تعرضت له ولاقت اسيرة ال البيت، وقد قال الله جل وعلا في محكم تنزيله العزيز، لرسوله الكريم جد هذه الاسرة النبيلة العريفة: «قل لا اسألكم عليه اجرا الا المودة في القربى» اذن فنحن هنا بالاردن نشكل نسيجاً متماسك الاجزاء منسجم الاهداف، وطناً وشعباً وقيادة وجيشاً، نسيجاً لا تنفصم عراه، ولا تحور قواه.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

عندما اصبح الاردن، في مطلع هذا القرن مستقراً لمبادئ الثورة العربية الكبرى استقطب حولها عدداً من شرفاء العرب واحرارهم ومفكرهم، وكان لهم دور تاريخي جليل في بناء الدولة الاردنية بمفهومها القومي الحديث، عرفنا كثيراً منهم دخلوا في الدعوة اغنياء وخرجوا من الدنيا فقراء لا يلوون على شيء، الا الذكر الحسن والعمل الطيب على عكس ما نرى على ارض الواقع ان يدخل الشخص الى الدعوة فقيراً ويخرج منها غنياً أو وزيراً، ذلك انه لم يكن همهم الا رفعة الارض التي احتضنتهم والمبادئ التي امنوا بها.

ومع هؤلاء ارتضى الاردن بقناعة وإيمان ان يكون مرتكزاً وملاذا لجميع احرار العرب وشرفائهم، لا ان يكون موطناً قديماً او وكراً لاي انتهازي ومارق يعتبر هذا الوطن بقرة

مسلمة الكذاب، او ابي من الذين يريدون من الناس اتخاذهم اصناماً وازلاماً تعبد من دون الله، او مراكز قوى اذا مكنت لا تعمل الا لمصلحتها وجهتها وذاتها. ولكي يتحقق هذا، فان الامر يستدعي اعادة النظر بجميع مواقع القرار، في اجهزة الدولة وتقنياتها من الشواشب لنضمن مستوى رفيعاً من الاداء والخدمات، واعطاء المخلصين والمتحمسين اماكنهم التي تليق بهم، وعندما يكتمل بناء الوطن، فنحن جميعاً نرجو الوطن.

لا بد هذا الشعب يأخذ دوره ويعظم العملاء والاصناما ويلقن الاشرار درساً قاسياً ومحاسب الانصاب والازلاما ويعود للوطن البهي بآؤه عدلاً يشع وعزة وسلاماً

وانني هنا ايها الاخوة الكرام لدي من الوثائق والملفات التي تثبت كل ما قلت بالاسماء والحوادث والمواقع، ولكنني اعف وأكف الا اذا طلب المجلس مني.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

لم يتعرض وطن وشعب ونظام وجيش في التاريخ لمؤامرات كمثل ما تعرض له الاردن، ورغم حجمه الصغير، الا انه كان ينبوع خير وعطاء، ومنطلق بركة وسناء، تقرر على ارضه وشراه مصير الامة العربية والاسلامية عبر تاريخها، كمؤنة، وطبقه فحل، واليرموك، وعين جالوت، وحطين، واستعادة ملك بني امية، واشماع الدعوة المباسية والثورة العربية الكبرى، فالاردن اذن ارض البطولات وارض

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٦/١٢/١٩٩١ م. ٣٧

وحدة والاردن ارض الوحدة وشعبها شعب الوحدة ولكن اذهبوا الى زعماء الامة العربية والاسلامية واقنعوهم بالوحدة فانا اول من اطاع واخر من عصى، ثم اتنا حتى عندما عملنا وحدة مع الضفة الغربية واصبحتنا دولة واحدة اصرت كل الدول العربية والاسلامية على فصل الوحدة بين الشعبين الفلسطيني والاردني.

لماذا نحمل نحن هذا الوزر؟ لماذا يوضع علينا نحن الشعب الاردني اتنا شعب غير وحدوي؟ لماذا؟ ليس ذنبنا اذهبوا الى زعماء الامة العربية والاسلامية واقنعوهم بالوحدة وغيروا ميثاق الجامعة العربية ونحن في الاردن سنقبل بكل ذلك حينها، اما ان نحمل الوزر ولا طاقة لنا به ولا ذنب لنا به فذلك عين الجحود وعين التكران.

وحيث ان جميع صنوف المزايدات والمؤتمرات والخطابات والحلول الثورية قد فشلت في تحقيق مآرب الانسان العربي، واخذت هذه الامة من نكسة الى نكسة فان صوت النهج الاردني العقلاني المتمثل بصوت قائد الوطن الحسين المفدى كان متميزاً بالعقلانية والحكمة في التصرف، وحسن تدبير الامور، ورغم وصف المزايدين له باوصاف شتى لا تليق به، واكتشفنا متأخرين كامة وشعب ان النهج الاردني هو الاخرى بالاتباع، والا نروح جيئة وذهاباً بين انياب والوان التناقضات، وان ندرك خطورة المرحلة التي نحن احوج ما نكون اليها في رص الصفوف والتماسك في وجه الحملات الشرسة على الاردن ووحدته الوطنية، والالتفاف حول القيادة الحكيمة - قيادة آل

حلويا، فاذا حر الضرع استغل واقام، واذا جف ترك وجفا. الا ان شرفاء الوطن ظلوا يعصمهم كبرياؤهم عن الانزلاق في اسواق البيس والشراء، رغم المغريات ومحاولات الاحتواء الحثيثة.

ولا حاجة لنا هنا للتوكيد ان الرعيل الاول من اباؤنا واجدادنا قد حافظوا على هذا الوطن عبر الاجيال، وتحملوا شظف العيش، وقسوة الحياة حياً به، ودفاعاً عنه، وهنا نجد ان الاردن شعباً وقيادة وجيشاً وارضاً وهاوياً البطولات والتضحيات والوحدة.

واننا اذا تفهمنا تاريخ الاردن قيادة وجيشاً وشعباً نجده كان ارض الوحدة منذ صدر الاسلام، فلا احد يستطيع الانكار مهما كان مزوراً للتاريخ او غير مؤمن به ان رسول الله صل الله عليه وسلم قد وحد أمة العرب، ومن هناك انطلقت الدولة الاسلامية العربية الموحدة، وبقي الاردن كورث للثورة العربية الكبرى يناذي بالوحدة، فمبادؤها الوحدة والحرية والحياة الافضل.

وعندما طلع ميثاق الجامعة العربية عام ١٩٤٥ كان احد نصوصه الرئيسة واحد موائقه او بنود ميثاقه هو عدم الوحدة العربية، فلماذا نحمل نحن الاردن وزر الامة العربية؟

ان ميثاق الجامعة العربية ينص على انه لا يحق لاية دولة عربية ان تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة اخرى، وينص ميثاق الجامعة العربية على ان كل دولة عربية مستقلة ذات سيادة، فلماذا نحمل نحن الاردن وزر عدم وحدة الامة العربية؟ ما ذنبنا؟ نحن طلاب

هكذا من الشاعري

البيت.

للعراق ولم يقدموا شيئاً للانتفاضة إلا البيانات التي في نهاية المطاف تشتم الأردن. ما ذنب الأردن؟ لماذا كل شيء يجعل لنا في هذا البلد؟ لا نستطيع الصمت كثيراً على كل هذا الوزر الذي يوضع علينا، ولا نستطيع الصمت كثيراً على كل هذه الأصوات الحاقدة التي ترتدي شق اللبوس وفي حقها وحقيقتها أنها تتفق مع ما قاله «أريك كير كيرايده» في كتابه «خشخشة الاشواك» هذا الكتاب الذي ترجمته أنا إلى اللغة العربية من اللغة الانجليزية، هذه الأصوات الحاقدة هي تلاميذ لـ «أريك كير كيرايده» تلاميذ للاستعمار البريطاني وتلاميذ للاستعمار الصهيوني.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

أما ما ورد في بيان الحكومة حول التعليم الجامعي بالأردن، فإنه قد عُذَّ عذداً وتدنَّى جودة، بسبب التخمّة المشرّلة في التمدد والتوسع السريع للجامعات الاهلية التي حولت اشرف مهنة في الدنيا، وهي العلم، إلى سلعة تجارية تباع وتشترى، بحيث أصبح عدد هذه الجامعات الاهلية في الأردن، يغطي بلداً تعدد سكانه عدة اضعاف سكان الاردن.

وكحل لهذه المشكلة التي اصبحنا نعاني منها، وتشكل عيشاً علينا، ونحن في بداية الطريق، فإن قطع الطريق على فئة من المستغلين لاسمائهم ووظائفهم في هذه الجامعات الاهلية بات ضرورة وطنية، لذا فاني ارى إيجاد غطيل من القبول في الجامعات الاردنية الحكومية الاربعة، واعتقد هذا الكلام مبرحه لمعالي الدكتور عوض خليفات، وذلك بهدف المحافظة على مستوى وسوية التعليم اولا، والمحافظة على

اثنائنا من الانجراف والانحراف وراء تيارات وافكار هدامة، نجد بؤرتها المناسبة في مثل هذه الجامعات الاهلية.

أما النمط الاول الذي نقترحه في القبول في الجامعات الحكومية، فهو كما هو معمول فيها حالياً، وأما النمط الثاني هو ان تقبل هذه الجامعات الاربعة الحكومية بقية الطلبة الاردنيين حسب شروط الجامعات الاهلية التي نعاني منها من حيث المعدل والرسوم، وبذلك نعد من مشكلة الجامعات الاهلية التي نعاني منها، ومن جشع اصحابها وطمعهم، ومن المشاكل التي يعانيها طلابنا، ومن إسقاطها على سبيل المثال وليس الحصر، أنهم لا يجدون الكتب والمراجع اللازمة رغم ما يدفعونه من الالف الدنانير اقساطاً، والذي يذهب إلى مكتبة الجامعة الاردنية، وأنا من روادها اليوميين، يجد طلاب الجامعات الاهلية يأتون للبحث عن الكتب والمراجع يدفعون «٢٠٠٠» دينار أردني رسوم ولا يجدون الكتاب في الجامعة الاهلية.

وباتباعنا لهذا النمط من القبول فأننا سنضمن دخلاً مالياً جيداً نحن احوج ما نكون اليه لتغطية نفقات ومصاريف هذه الجامعات الحكومية، بما يخفف من النفقات في الموازنة، ويزيد في رواتب المدرسين والعاملين.

سيدتي الرئيس، الاخوة الزملاء

لقد طرح هنا تحت هذه القبة كلام يقول بان الاردن هو وليد لمعاهدة «سايبكس بيكو» فإذا أردنا ان نتفحص هذا الكلام مع منطق التاريخ نجد في هذا الكتاب واسمه «الكتاب الأردني في كتب الرحالة والجغرافيين المسلمين» من سنة

١٣هـ - ٩٠٠هـ، من تأليف الدكتور احمد عويدي العبادي، في الصفحة ١٣ يقول «ولي سير ابن اسحق ان ابا جهل قال للذين بيتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم للفتك به وهم على بابه ان محمداً يزعم انكم ان بايعتموه على امره كنتم ملوك العرب والمعجم، ثم بعثتم من بعد موتكم فجعلت لكم جنات كجنان الاردن» هذا في سيرة ابن هشام الجزء الاول صفحة «٤٨٣» والحميري صفحة «٢١».

فقط اقول وقال ايضاً ياقوت الحموي في الجزء الاول الحرف «أ» صفحة «١٣٤» ان الاردن تعني القوة والشدة والغلبة وتعني النعاس، والنعاس تعرفون انه في اللغة والشرع يعني الامن والطمأنينة، «ثم ارسل عليكم من بعد الغم امة ناعسا يفتش طائفة منكم» اذا النعاس مقرون بالامن والامن مقرون بالنعاس، اذا الاردن وعندما جاءت الفتوحات الاسلامية كان هنالك خمسة اجناد في بلاد الشام، وكان احدها الاردن وكان شرحبيل بن حسنة قائد الجيش الذي جاء الى الاردن باسمه الصريح الواضح، اذا الاردن لم يكن وليد «سايبكس - بيكو» ولن يكون في يوم من الايام وليد «سايبكس - بيكو» سايبكس - بيكو وضع حدوداً سياسية على ارض اسمها الاردن اما انه خلق الاردن او اوجد الاردن لخالق الاردن هو الله وموجد الاردن هو الله.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

اسمحوا لي ايها الاخوة الزملاء، ان اوجه كلامي الى سيادة الشريف زيد بن شاكور، رئيس الوزراء، فاقول يا سيادة الرئيس، ان النيل من

هكذا من الشاهل

هيئة الدولة الذي نشاهده ونعانيه الآن، يصب لصالح الاعداء، ولا يمكن ان يتنظم عقد المجتمع، وتستقيم قناته، وتحقق عدالة القضاء، ويستمر الاردن وهويته الا بوجود هيئة الدولة، والاستقرار.

فقد نال الدولة ما نالها، في الفترة الماضية الكثير من التطاول والمس ببيتها، بما يخرج عن اطار المصلحة العامة، وعن حد الانتقاد البناء لاختطاف الحكومات والوزراء، وان اية دولة تتعرض هيبتها لكل من هب ودب، ولكل أفك مارق يريد النيل منها، وتسكت عنه، فالما هي تساعده في خلطة البناء، وعدم الاستقرار، وتشجيع اخرين من دونهم لا تعلمهم في التطاول على الوطن ومؤسساته.

فالامل مفقود عليك يا سيادة الرئيس، ان تعيد للدولة هيبتها، وان تضرب بيد الحزم والعزم على كل أفك مارق، وكل انتهازي عايت وكل قلم مسموم مداده من الخارج، وكلماته تنغرس في عقول الضعفاء من الناس، وتنخر في عظام الدين في قلوبهم مرض، فيزور الشك والفساد، والفرقة والكراهية بين ابناء الشعب الواحد، او بين مؤسسات الدولة الواحدة.

ان المطالبة بالغاء الاحكام العرفية يجب ان يحمل محله قانون ينص عليه الشرع وهو الحراية.

ارجو يا سيادة الرئيس ان تضرب بيد من حديد على المتطاولين المنافيين وعلى الاقلام المسمومة التي عاثت فسادا لشككت في كل غلص وطبقت وزمرت لكل من هو على شاكلتها، فوضعت كل فارمن كبا ورفعت كل

خوان نبا، وراحت تنحر الديمقراطية والحرية والعدالة والانسانية على مذبح الوسواس الخناس، وقد رأيت هنا ان اقتبس فقرة من مقال نشرته احدى الصحف الاردنية في ١١/٢١/١٩٩١، يقول فيه كاتبه والمزاج العام، ومجلس النواب الان مستعد لاستقبال رجل قوي ودمت وطيب القلب، ومستعد لقبول وزارته دون معرفة الاسماء وهنا نلمس تعريضا بمجلس النواب انه من فئة البصم على كل شيء فيحرض الناس على النواب، والنواب على الحكومة، ويضع في غلد الناس والنواب ان الحكومة ولدت وفي يدها سوط، وان النواب اجبن من ان يؤدوا دورهم الدستوري، وبذلك نجده يجرس النواب على الحكومة، فكأنه يقول: حذار حذار اياها النواب ان توافقوا على الحكومة... فالمزاج العام اقل تشككا ووجعا لان الامريكين وسلامهم حار في البده انظروا الترويج للسلام على الطريقة الاميركية، على انه سلام حار، والحراة تعني الدفء والحب والمودة... وانما لان الاعصاب ارتاحت قليلا، وكأنه يقول ان الاعصاب لا تزال متشنجة من الحكومة الحالية وضد كل حكومة وان هذه الحكومة رغم ما فيها من الزخم لم تستطع تحقيق اكثر من الدرجة الضئيلة من الارتياح ومجلس النواب اقل استهانة وهنا نجد تأليا واضحا للحكومة على النواب، في انه يستهين بها لكنه هذه المرة اقل استهانة، وبذلك يزور اسفين الحقد والكراهية والصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية... ونراهم ان نائب واحد لن يرسل بوقية من البرقيات اياها ولو على طريقة تسخ تاكلني يا سيدي طبعا انا المقصود هنا

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٦/١٢/١٩٩١ م. ٤١

اراذل الناس ليبقوا في مواقع القرار؟ ام علينا مواجهة الحقيقة بجرأة وشجاعة وان نعيد تقييم الاحداث ونصارع الشعب بما جرى حقا؟

عل اية حال، لنا كبير الامل بمولاي المفدى وسيادة رئيس وزرائه تصويب المسيرة معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

اننا لنقف خلف قيادة الحسين الحكيمة، ولن نخذله لا في السراء ولا في الضراء، ولنا به وبقياته الثقة المطلقة، واننا لنقف معه في محاولاته الحثيئة ايضا لرأب الصدع في العلاقات العربية العربية والاردنية العربية، وبخاصة مع الدول العربية المجاورة ودول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، التي ما توانت يوما عن دعم الاردن وشعبه عبر السنين، واننا لتطلع الى اليوم الذي تعود فيه العلاقات بين البلدين الى مستوى المحبة والثقة وحسن الجوار التي تسيطر الشعبين والقيادتين الحكيمتين.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

ثم نأتي الى موضوع الثقة ارجو ان اصبح مفهومها هاما هنا، فلم اكن اعارض الدولة، ولم اكن اعارض رغبة في المعارضة، ولا لها وراء سراب مجدها، وانما، عارضت واعارض اخطاء الحكومات، وممارسات الخاطئين، وعدم كفاءة من تسلم مركز الولاية، ومارست بذلك جزءا من واجبي في قول كلمة الحق التي يطمئن اليها قلبي، ويرتاح معها ضميري، لاداء الامانة الموكولة الي من قبل الشعب لخدمته وخدمة الوطن.

واقول هنا لهذا الكاتب، لا داعي للمراهنة، وبخاصة انني المقصود بهذه الجملة، وحيث ان البخل ليس من طبعي، فاني لن ابخل عليه ببرقية هذا نصها: «الى الكاتب الذي يعتقد بعض الناس بوطنيته رغم الاعطيات من هنا وهناك، اذكرك بالحكم الجنائي الذي اصدره القضاء الاردني العادل بحقكم لصلتكم باعداء الوطن والامة في منتصف الخمسينات» انتهت البرقية وخسر الدهي رهانه.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

لم تكن المؤامرات على استقرار الاردن وليدة لحظة او سنة بل توالى وتوالى منذ امد بعيد، وقد شهدنا بعضهم عن لبسوا قناع البراءة وعملوا من وراء الكواليس استطاعوا استغلال طيبة شعبنا الاردني الاصيل البريء واقتعال احداث قبل بضع سنوات كادت تودي بالاردن ونظامه واستقراره ومسيرة، واساءت لعلاقاتنا مع جيراننا العرب. ولعدد من المخلصين من ابناء وطننا، يدفع هؤلاء المضللين احقاد وآرب وارتباطات كشفت عنها الحقيقة لغالبية شعبنا، والتي تمنينا ان ندرکها جميعا منذ بواكيرها، وتبين ان من اغراضها ايضا، خلخلة البناء، ومزق وحدة الشعب التي تسجنها بمرقنا ودمنا وتكاتفنا جميعا، وانني اتساءل:

هل سنبقى نتخبط بين حين واخر ضحايا حلقات هذه السلسلة من التآمر على الاردن ونظامه ومحاولة زعزعة استقراره؟ وهل سنبقى نجانب كشف هذه الاضاليل والمضللين واختلاقاتهم واستبعاد المخلصين الاكفاء من ضحايا هذه المؤامرات ولتتح المجال للعديد من

تعلّمون جميعاً، اني حبيت ثقّي عن
الحكومات السابقة لقناعات واسباب يستها في
حينه، وثابت الايام والاحداث صحتها، لقد
عرفتم ابا الاخوة من خلال مواقفي وممارساتي،
في هذا المجلس الكريم ان الثواب التي اؤمن
بها، وانطلق منها هي: ديني ووطني وآل البيت
والشعب الاردني والقوات المسلحة الباسلة
بجميع فروعها.

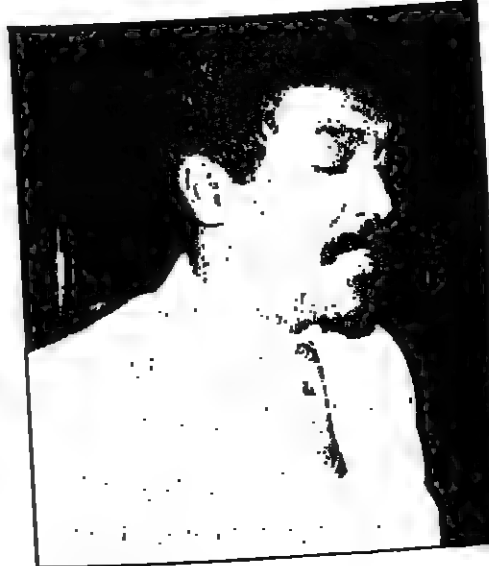
وبما ان رئيس الوزراء الحالي هو سيادة
الشريف زيد بن شاكور الذي يعتبر حقيقة جزءاً
من هذه الثوابت، ومغزواً مشرفاً لها، وبما انني
شخصياً اثق بسيادته ثقة بعيدة المدى واعرف
صدق اتنامته ووفائه للصدق والصادقين،
بالاضافة الى ما وجدته في قاعدتي الشعبية من
تأييد جماعي لهذه القناعة، فضلاً عن مشاورات
اجريتها مع عدد من اهل الفكر واصحاب
الرأي، فقد اتفقنا جميعاً بالقناعة ذاتها. وعلى
هذا الاساس فاني اعتبر هذه الفترة بالنسبة لي
استراحة الحارث الذي لم يلقى سلاحه، والذي
يكف ويعف عن قول مالا يجب قوله الا في
الوقت المناسب، بانتظار ما ستفعله وتحققه هذه
الحكومة من حل للتراكمات والسلبات التي
ذكرتها في هذا الخطاب، وغيره في السابق،
والعمل على تصويب المسيرة التي احوج ما تكون
اليها، حافظاً لسيادته جملة على هذا المجلس
ياجراء انزه انتخابات تياينة شهادتها المنطقة
العربية الى الآن، وملذكرا باناه بصنعه هذا
صاحب جميل علينا جميعاً.

ومن منطلق هذا الانتظار والكف والعف
وهذه القناعات والجميل، وإن أبائي وأجدادي

قد بايعوا آل البيت بيعة لا تزال في عتقي وستبقى مستمرة ان شاء الله، فاني امنح سيادة الشريف زيد بن شاكِر رئيس الوزراء ثقّي وتأييدي لشخصه الكريم، مؤكدا ان في حكومته عددا من الوزراء الذين هم موضع احترامي وتقديري واخرين لا يرقون الى مستوى ثقّي، مع الدعاء الى الله العليّ القدير ان يوفق سيادته قلدما بما يرضي الله سبحانه، ويخدم الوطن والشعب والقوات المسلحة، بتوجيهات من مولاي الملك المفدى راعي المسيرة وقائد الوطن، مؤكدا بانني بائذ كل ما في وسعي خلاصا صادقا لدعمه ومؤازرته لانجاح مهمته، خاصة في هذه المرحلة الحرجة الدقيقة من تاريخ الاردن والامة، التي يحس الشعب الاردني والبيت من اجلها بما جاوز اية مزاودة.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء شكرا
لاصفائكم، والسلام عليكم ورحمة الله
وبركاته.

مغالي رئيس المجلس: وعليكم السلام
الأستاذ النائب محمود هو عمل.



السيد محمود هويمل:
«بسم الله الرحمن الرحيم»

والحمد لله وكفى وصلى الله على
المصطفى وبعد،
معالي الرئيس، حضرات النواب
المحترمين،

ان عجز الحكومات التي عايشت هذا المجلس عن التصدي للقضايا الوطنية الملحة أدى الى زعزعة الاستقرار الحكومي وحتى تكون منصفين فانه ليس من العدل تحميل هذه الحكومات وحدها مسؤولية الاخفاق بل ان نظائر عدة عناصر وظروف أدت الى عدم بلورة سياسات مستقرة ومشاريع وطنية قابلة للتنفيذ، فبالرغم من ادراك الجميع لاولوياتنا الملحة الا اننا نحجبنا وعجزنا عن الالتفاف حول مشروع وطني واضح المعالم ومميز القسامات قابل للقياس في كل جوانب تقدمه وبالتالي فاننا اليوم مطالبين بالعمل على اعادة النظر في شكل العلاقة بين مجلس النواب وبين الحكومة باعتبارهما ركنا العملية الديمقراطية ولا بد من فعالية كلاهما لضمان حركة تقدم تستجيب لطموحات أبناء شعبنا الذي منحنا ثقته ويتطلع اليها بأمل أن نساعد على حل مشكلاته، وهذه المشكلات ليست جديدة والمطلوب تصور جديد لحلها.

معالي الرئيس، حضرات النواب
المحترمين،

ان التعددية السياسية والتي نسعى جميعا لترسيخ أركانها لا تكفي الأمنيات لحمايتها وتطوير ممارستها بشكل وطني فاعل بل لابد من العمل وعلى عدة محاور من أجل ارساء قواعدها

محضر الجلسة الخامسة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٦/١٢/١٩٩١ م. ٤٣

بشکل متین.

وأول محور لذلك هو تطوير كفاءة وفعالية المؤسسات الحكومية حتى تستطيع أن تقوم بدورها الوطني بعيدا عن أي خلاف في وجهات النظر السياسية والمحور الثاني هو في تطوير الاقتصاد الوطني وإعادة توزيع الثروات للتقليل من حدة التفاوت الطبقي ولإرساء قواعد التعايش الطبقي بشكل سليم.

سيدى الرئيس، حضرات النواب
المحترمون،

ان حماية استقرارنا وترسيخ قواعد الديمقراطية يتطلب وبشكل جاد العمل على التصدي للقضايا التالية:

أولاً: التعليم

ان استمرار المؤسسات التعليمية في التخطيط بين سياسات مختلفة كانت تلمية اعتبارات مكنية وأكاديمية لابد من وقفه فوراً والعودة الى بناء صيغة التطوير التربوي تستلهم واقعنا الاجتماعي وظروفنا الخاصة حتى تصبح مخرجات العملية التعليمية منسجمة مع شروط بيتنا وظروف حياتنا، وهذا يتطلب إعادة النظر في توظيف الاستثمارات التربوية فأنا مكثفي أن أذكر في هذا المقام أن هناك مدارس بلغت كلفة أبنيتها أكثر من ٢ مليون دينار وبلغت كلفة تجهيزاتها مبلغ مشابه ولا يوجد فيها طلاب يتناسب مع حجم المبالغ المصروفة، وهذه المدارس موجودة ومن أراد أن يعرف فالتنازل عليها. هذا مؤشر على أن العملية التعليمية لا تسير في مسارها الصحيح، وأن كنا نطالب

هذه من اهل

كلنا من المأهول

باستبدال التلقين بالابداع فيا ترى من سيقيم بهذه المهمة . . ترى منذ كم ونحن نطالب برفع مستوى المعلم اديبياً ومادياً حيث لا يزال المعلم في اسفل أولويات تطوير العملية التعليمية . اذ لا يزال المعلم يفتقر الى الاستقرار الوظيفي والنفسي والمادي بالإضافة الى أن امكانية تطوره علمياً ما زالت ضيقة ولا توجد للآن صيغة للتجاوب مع احتياجاته فلقد ذهب بعض المعلمين ليشتكوا أمرهم الى أحد وزراء التربية فوجه لهم انذاراً، مثل هذه الحالة وغيرها كثير يدعوننا لأن نقول انه لا بد من وجود صيغة مؤسسية تحمي حقوق المعلمين وتسوقف الاستقرار برفع الشعارات دون أي مضمون اجرائي لتنفيذها.

ثانياً: الزراعة

لا تزال الزراعة في الأردن تشكل مصدر دخل وحيد لأكثر من ٤٠٪ من مجموع السكان . وأي إهمال للقطاع الزراعي في الأردن يعني إهمالاً لقوت ٤٠٪ من السكان إضافة الى أن الانتاج الزراعي يشكل أهم ركن من أركان استقلال قراوتنا السياسي لذلك فان تطوير السياسة الزراعية يقتضي منا ما يلي:

- ١ - تطوير الارشاد الزراعي لرفع كفاءة المزارعين بشكل ملموس وتحرير الكفاءات العلمية في مجال الزراعة من العمل المكتبي والروتيني .
- ٢ - تطوير الشروط التجارية في التعامل مع المزارعين لحماية انتاج المزارعين من مشاكل واختناقات عملية التسويق أيضاً كان مصدرها.

٣ - وضع الية لدعم المزارعين بشكل يساعدهم على حل مشكلاتهم سواء أكانت نتيجة لتقلب الطقس أو لتقلب الأسواق وذلك بتطوير الصناعات الغذائية وتطوير آلية للتأمين الزراعي تحمي مصادر دخل المزارعين وتديم تصريف انتاجهم .

ثالثاً: الاقتصاد الوطني

ان ارتفاع نسبة البطالة في الأردن وارتفاع نسبة المواطنين الذين يعيشون دون خط الفقر، وارتفاع حجم الديونية الخارجية وأعبائها على الاقتصاد الوطني وتدنّي المستوى النسوي للصناعات المحلية وتحجر سياسات الاقتراض البنكية كل هذه تشكل معالماً لصورة الواقع الاقتصادي في الأردن.

فبالرغم من تزايد حدة البطالة لا زالت المشاريع والتصورات الموضوعة لمحاربة البطالة لا ترقى الى مستوى وحجم المشكلة الحقيقي وبالرغم من تزايد حدة الفقر لا تزال سياسات محاربته عاجزة عن مواجهته . ان وجود ٣٠٪ من مجموع السكان دون حد الفقر يشكل تحدي سيمرغ أنوفنا بالتراب ان لم نستطع مواجهته بشكل حازم.

سيدي الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

ان سياسات الاقتراض البنكية تمثل أهم آلية لإعادة توظيف رأس المال في المجتمع ولكن ما يجري في الأردن أن البنوك تمول فقط رأس المال ولا تمول شروط الانتاج الأخرى ولا يمكن أن نحمل البنوك وحدها مسؤولية تطوير

سياساتها بل لا بد للحكومة من أن تضع الحلول حتى تشجع البنوك على تطوير سياساتها وحتى تضمن استثمار رأس المال الموجود في البنوك باستكمال بناء قاعدتنا الانتاجية.

رابعاً: عملية السلام

بالرغم من محدودية الامكانيات في الأردن وعظم التحديات كنا دائماً وما زلنا في الخط الأمامي ولن تدفعنا يوماً للتخلي عن حقوقنا التاريخية في فلسطين . واستطاعت قيادة جلالة الملك الحسين المعظم أن تمكّننا من عدم التفريط بأي حق من حقوقنا ومن الصمود في وجه أعقّ المخاطر . وبالرغم من التطورات الدولية التي عصفت بامكانياتنا القومية وبددتنا الا أن طبيعة الصراع الذي نخوضه يلزمنا أن نستمر به أيا كانت الظروف فهذا صراع حضاري استهدف منذ البدء هويتنا الحضارية لهذا فان الصراع لا ينتهي بمجرد صمت البنادق بل ان استمراره بأشكال وموائل جديدة يشكل التحدي الحاسم لحماية كياناتنا وهويتنا من الانقراض.

وان أي تفريط في الحقوق في مجريات عملية السلام سيؤدي بالنتيجة الى منح اسرائيل السلام الذي تريد وحرمان أنفسنا من هذا السلام . ان أي تفريط في الحقوق الأساسية في فلسطين سيكون مدخلا لحالة من عدم الاستقرار ستعصف بآمنتنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتجعلنا نحرم أنفسنا من السلام الذي قدمناه لأعدائنا.

سيدي الرئيس، السادة النواب المحترمين ان حكومة سيادة الشريف زيد بن شاعر

أمام تحديات ضخمة على الصعيدين الداخلي والخارجي، تتمثل في الاصلاح الاقتصادي والاصلاح التربوي والاصلاح الاداري وفي استمرار دوران عملية تقدم مجتمعتنا وأمامها تحدي خارجي واضح وأنا اذ أمنع الثقة لهذه الحكومة فاني أطلبها بالعلنية التي تشكل ركنا أساسيا لتخفيف حشد قوانا لمواجهة هذه التحديات . وتحقيقاً لوحدة الصف والغاء لكل مداخل التشكيك وعدم الثقة، لا بد من إتاحة الفرصة أمام المواطنين للوصول الى المعلومات دون عوائق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الدكتور علي الفقيه.



الدكتور علي الفقيه: بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. اللهم إني أعوذ بك من الذل إلا لك،

ومن الفقر الا اليك، ولا تشغلني بما قد تكفلت لي به، ولا تحرمني وأنا أسالك، ولا تعذبني وأنا استغفرك.

إذا أبقت الدنيا على المرء دينه

فمهما زوت عنه فليس بضائر

فما رضي الدنيا ثواباً للمؤمن

ولا رضي الدنيا عقاباً لكافر

معالي الرئيس. الأخوة النواب المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يبدو أنه ليس من باب التوافق، بمقدار ما هو من باب القدر، الذي ألهمني أن أكتب كلمتي لتكون رداً على الكلمة التي تكلم بها النائب المحترم، وأنا أكبر فيه أنه رجع إلى الحق فإن الرجوع إلى الحق فضيلة، وخير من التمادي بالباطل، فمضمون هذه الكلمة، رد واضح وصريح، على منطق اللامتنق.

لما كان الرحي يعني الحق الذي لا باطل فيه، فإن غيره الباطل الذي قد يصادف بعض الحق وذلك هو الجزء الذي يتفق فيه العقل مع الدين، فحال من استهدى بوحى الله كمن سار على الدرب مبصراً، فهو واصل هدفه لا محالة كاسلم ما يكون. وما عداه العمى الذي يوصل صاحبه إلى الردى، والفنك والضيق، ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشه يوم القيامة أعمى، قال رب لم خشرتني أعمى وقد كنت بصيراً، قال: كذلك أنك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى، ولو كان مراد الله من إنزال رحيه لمجرد فرض إرادته على البشر لابرأز هيئته وأظهر إلهيته، وتحذيد معالم

العبودية والذلة في خلقه أمام جبروته لكان له إلى تحقيق ذلك السبيل الذي جعل به السموات والأرضين والجبال تأتي طوعاً أو كرهاً، وهي الخلق الأعظم والأكبر من خلقنا، ولكنه أثر الحرية لنا في الاختيار ارتقاء بجنسنا عن بقية الأجناس. فحملنا الأمانة بعد أن زدنا بأداة إدارتها، ألا وهي العقل، وجاءت هذه القدرات في المدى الذي لا يسعنا في الاستقلال عنه، والاستغناء عن شرعه نظراً للمحدودية فينا والتسريح في تحصيل مرادنا من إدراكاتنا، واختلاف العقول منا، فلا نكاد نجتمع على أمر، مهما صغر، إذا بقينا في إطار هذه العقول، فقد نكره شيئاً لو علمناه لكان خيراً، والعكس صحيح، وقد ندعو بالشر ظناً منا أنه الخير، والعكس أيضاً صحيح، لذا جرت حكمة الله رفقا بنا ورحمة، أن لا يدع أمرنا إلى تدبيرنا، فأنزل الشرائع لتحقيق العدل بيننا، على أنبياء حازوا من العقول ما يجعلهم أكثر البشر أهلية للاستقلال عن الرحي لو كانوا يستطيعوا. فلقد ترك الرحي مساحة من القضايا ليقول فيها النبي برأي مستعينا بالشورى من حوله، من أصحاب الكمالات العقلية والسلوكية، ومع ذلك كان الرحي ينتزل بالتصويب في العديد من المواقف والأحكام، ليؤكد لنا نقص الأهلية في إدراك الأمور والتشريع، لذا ألزمتنا شرعه، وأقسم على ذلك بقوله ولا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً، فمن رام عدلاً من غير شرعه فقد طلب محالاً، لأن الحق واحد لا يتعدد، وأصابه شرع الله وأخطأه الباقون. من هنا جاءت مطالبتنا بتطبيق شرع الله والسعي

نحوه حيثاً من باب احقاق الحق الذي نريد وازهاق الباطل الذي أضاع كل شيء عزيز علينا.

ولي أن أتساءل عما اكتسبنا من تفهيم شرع الله؟ فإن ظن البعض أن صلاح ديننا مرهون بتخريب ديننا، فإن واقعنا قد أثبت العكس، فقد خسرتنا معاً، فدنيا العرب والمسلمين عجب عجب، فنحن الأمة الوحيدة بين الأمم التي ضعفنا في كثرتها، وفقرها في وفرة مالها الذي يغني البشر وهوانها وفلها في كثرة سلاحها واستراتيجية أرضها. والأنكى من ذلك كله أن إذلالها أتى على أيدي خاتلة البشر، عن ضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بغضب من الله. ولعنوا على لسان داود وعيسى بن مريم. فما تفسير هذه الظاهرة سادتي المحترمين؟ ما تفسير هذه الظاهرة إلا أن الله قد عطل منا القوى التي تمكنا من الاستفادة من هذه كلها من باب الغضب علينا فحالتنا كما قال الشاعر:

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ

والماء فوق ظهورها محمول

إنه تعطيل الفكر، وعدم استخدام للعقل. أو إنه مداخلته القدر حالت دون الاستفادة منها، فما الذي حال بين الحكومة وبين أن تعلن أنها بسبيل التوجه نحو تطبيق هذه الشريعة فلماذا نصر على أن نزيد في فترة تبهنا الذي أرى على يه بني اسرائيل ١٩ فمن رام إصلاح ما أفسدنا فلا سبيل إليه إلا بما صلح به أول الأمة يوم. كانت أفسد منا، وعلى حد قول الفاروق: (نحن أمة أعزنا الله بالاسلام ومهما ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله).

إن إتهام سبيل الايمان لا يكلفنا في أمور الأسباب والوسائل الا وفق ما نستطيع فقط وما وراء ذلك عمل ربنا الذي وعد بانجازه إن حققنا ما طلب منا وما تخلف عن تحقيق وعده يوماً ما. فرأس الدين صحة اليقين فالبعث الايماني قائم على نصرة الدين منا ليقوم هو بنصرة من نصر هذا الدين، «ان تنصروا الله ينصركم» ففعل الشرط مقدم على جوابه وسابق لحصوله. وجاء التحدي لنا إن لم نقبل ذلك منه بقوله: «وإن يغدلكم فممن الذي ينصركم من بعده» فما دام النصر منه حصراً لقوله تعالى «وما النصر الا من عند الله» فلا بد أن نطلب الأمر من مظانه لا من مجالس أمنه، والا فطيننا الأمر من غير أهله لون من ألوان العبث والتضييع. فكيف لنا أن نفسر طلب الله من أمي أن يعلم البشرية الا أنه هو الذي سيتولى هذا الأمر بنفسه، من خلال هذا الأمي، ليكون اكراماً له لما جاءت صورة التعليم من خلاله. وكيف لنا أن نفهم تكليف النبي الفقير الذي لا يملك من الدنيا شروى نغير، أن يحمل من جياح البشر المتقاطعين المتحارين من أجل فرس أو بطيخة أعظم الأمم، الا أن نقول هذه ارادته التي جعلها نافذة من خلاله ليكون صسرة التكريم لأعظم خلقه؟ أم كيف نستوعب إرادة التحدي التي عز مثيلها في النبي وأصحابه في مواجهة ضغوط الشرك والطفافة مع أن كل الأمور توشي بضرورة التكيف مع هذا الواقع، إبقاء على النفس، وخلاصاً من الأذى، وكفاً للعدوان واعتزاز أي موقف غير هذا لربنا من ألوان الجنون والانتحار الذي لا مبرر له ١١٩ فما معنى أن يقول النبي لعنه وهو آخر موقع يحول بينه وبين وصول الأعداء إليه، فهو الدرر الذي

هكذا من الله على

منها مؤخراً أعجب العجب، إذا كان موقفنا هذا على التندر تحت عناوين عديدة، فأتانا ومن خلال مرجعيتنا الدينية نحتذي حذو النبي ولا ضير علينا في ذلك الذي ما قبل الحلول الوسط على حساب المعتقد والوطن وكرامة الأجيال. فلقد كنا نخشى من وراء موسكو أو بكين أو في خندق أوروبا وأمريكا حماية لأنفسنا من أنفسنا أو حماية لأنفسنا من اخوتنا وجيراننا، فجاء اليوم الذي طردنا فيه من كل هذه المواقع لنجد أنفسنا في صحراء التيه، لا نملك إلا أن ندخل بيت الطاعة الأميركي الذي فضل بعقلية «الكابوي» الذي يتلذذ بألم الآخرين ولا يروق له إلا الدماء أن تسيل أمامه ليستمتع بالشواء من لحوم البشر، فجاء على صورة من الأذلال لا أرى - إن كان لنا عقل - إلا أن نؤثر الموت عليه والدليل عليه ردحات وزارة الخارجية في واشنطن. فوالله للموت مائة مرة خير من أن نستجدي عدداً لئلاً حاقداً يرى قتلك قرينة ومالك حقاً الذي اغتصبته منه، وعرضك الذي صُتته دهوراً حلالاً وغيبة عليه.

فإذا كان وجود اليهود في أرض فلسطين عاملاً لاقتناع من خلال قوتهم ومطامعهم وضعف المقابيلين مبرراً - من باب دفع الأذى على أقل تقدير - لقبول ما يعرضون فلنأنا لا نرى وجودهم هذا إلا الشرط الذي يتوقف عليه الوعد بزوالهم على أيدينا، فهو عامل اغراء أن نقول لا، مادامنا نستيقن زوالهم كما جاء بالأخبار اليقينية، واليهود هم أنفسهم على يقين من هذه الحتمية التاريخية فلقد قال بن غوريون: إنني أضمن بقاء لي في فلسطين بدليل أنني الآن موجود فيها، وأضمن بقاء لابني آموس، ولكنني

ما بعده إلا اللحم والعظم الذي لا يقوى على التحدي لسيف المشركين، وكان العرض الأخير، وجاء مغلفاً بأغلفة الوعود بأن يُسود عليهم فلا يقطعون رأياً دونه، وأن يغترو حتى يكون أغنى الجميع مقابل أن يتخل عما يؤمن به من مثل وقيم، وعقائد، فكان الجواب: والله يا عم لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري ما تركت هذا الدين حتى ينصره الله أو أهلك دونه. إنها الفرصة الأخيرة التي ما بعدها إلا الدماء وأزهاق الأرواح. ليس من الحكمة - في مقياسنا وكما نرى الأمور بمنظار عقولنا - إلا أن يُتوت النبي هذه الفرصة، وأن يحاول كسب الوقت لتحقيق قدر أكبر من المكاسب ودفع الأذى ١١٩؟ ليس الواقع المرير الذي يعيشه أصحابه تحت سيطر التعذيب والجوع ونير الاحتلال وكابوس الترهيب كافي لتبرير مثل هذا الحل وقبول مثل هذه الضمانات لحل المشاكل ليس هذا هو شأن مسلمي هذه الأيام، الذين ينادون بالتمرد على الهيمنة الأمريكية لأنهم يرون أن القدر قد أتاح لهم المجال أن يكونوا الفئة التي تخرج عن أن تقف هذا الموقف بعد أن دُجنت دول وأديلت، فلقد أذعن الشرق والغرب لأي جهل القرن العشرين «بوش» فجاء بملي إرادته وشروطه على المغلوبين مستخدماً سيف الترهيب والترغيب، فمن أطاع اغتني، ومن عصي قله العصا ودونكم الأمثلة: فبدأ بالمراق وسيشي بليبيا والبقية على الطريق. فإذا كان موقف المسلمين الآن في هذا بعداً لونا من ألوان الحق كما يزعم البعض مناه أو هولون من ألوان الخدمة لليهود كما يملو لصحافة (ادفع حتى أركع) (وأزود لمن يزود) أن تصفنا به والتي رأينا

أن نختصر الطريق بقطع التردد، ومنع عاطلة المخلصين الناصحين. ولقد أخبر النبي أن للحجر والشجر دوراً في معركة إنهاء الوجود اليهودي وقد بدأ الحجر تحركه الأول في يد أطفال الحجارة ولا ندري لو كان الحجر في أيدي الرجال العظام لا ندري المدى الذي سيصله الحجر أو نصل نحن به لتحقيق الوعد الإلهي بانتصارنا عليهم، فلا ينبغي أن نعطيهم هدنة أخرى أطول لالتقاط الأنفاس ولابد من دعم الانتفاضة إذ بدأت بحيث لا تتوقف فعل يديها باذن الله نهاية سرطان الفساد والفساد في الأرض. ولا أعني هنا فعل الحجر بمقدار ما أعني صلابة الإرادة التي تحارب بحجر، إن انساناً يملك إرادة القتال بحجر لا يصعب عليه أن يكون أعظم المقاتلين لو أنه نال البندقة أو الفنبلة اليدوية. وحتى يكون الحدث الهيا منسوباً إليه، وهذا أمر مهم، يوم بدر كان النبي مع صحابته قلة، فلما أراد الله يوم بدر من أيامه لم يجعل للنبي قوة. فلما أعطاه أعظم نصر لأقل امكانية قال أنا الذي أعطيت النصر لا غيري، وكذلك وجود الله يبرز يوم يخفي وجود الجميع.

وحق يكون الحدث الهيا منسوباً إليه كما نسب إليه يوم بدر أكثر من بقية الأيام ستكون أضغف ما تكون وسيكون عدونا أقوى ما يكون، وأكثر ما يكون، وأقدر ما يكون، ليأتي نصرنا عليهم في صورة من الاعجاز الذي لا يدعيه أحد، ومن هنا جاء نصر صلاح الدين كرامة لصدقه مع ربه وأمه، وجاء الفتح والقطر، تنرياً لحسن ظنه بربه واعتماده الجهاد في اللحظة الأخيرة رغم أنه كان أسيراً حالاً منا اليوم مع عدونا فأبى الاستسلام وأثر الجهاد.

لا أضمن بقاء لابن آموس. فهم على أبعد مدى سيُعطون فرصة البقاء لجيلين، لا أكثر، وعلى الأمة التي هيأتها الأقدار لأمر عجرت عنه البشرية أن تتجه هذه الوجهة لتحقيق وعد الله الذي لن يخلف أبداً. وإذا كنا اليوم نجد نشاراً في طروحاتنا هذه فلنا من سالف أيامنا مثل أمثال. ألم يُستكر على النبي يوم الخندق أن يُعذ الخائفين الذين بلغت القلوب منهم الخناجر وباتوا يظنون بأنهم الظنون بقصور فارس والشام واليمن فقد قال قائل التفاق: عجبا لأمر محمد هذا بعدنا بالقصور من فارس والروم وأحدنا لا يجرؤ أن يقضي حاجته خارج بيته ١١٩ لو قدر لك أن تكون سراقاً بن مالك الذي لحق بالنبي بعد خروجه من الغار مهاجراً فقال له النبي ارجع سراقاً عم الخبر عنا وأنا أعلمك بسواري كسرى، فمادما سيكون جوابك لهذا النبي؟ ما أظن منطق الناس اليوم - إلا ما عصم ربك - إلا قائلًا: عجيب أمر هذا النبي أهي أحلام اليقظة أم جنون العظمة أم استغفال الناس إلى الحد الذي يكونون معه فيه بلهاء ولتصديقه فيما لا تطيقه العقول؟ انه يضرب بكل مقاييس البشر عرض الحائط وكيف يريدنا بعد ذلك أن نصدقه. فنحن صديقوا تصديقه في أخباره التي قد لا يسعف الواقع بتصديقها، وهم أحفاد أبي جهل الذي رفض اسراءه ومعرجه بحجة أن الفرس والبعر لا يستطيعان تحقيقه فجاء المستقبل بتصديق ما أخبر به وسأني بالبقية كما أخبر، وقال رب العالمين «هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بإلهه شهيداً». فنحن اليوم نعيش أرمصاص هذا المستقبل الموعود، وما علينا إلا

هكذا من الأصول

هكذا من الله

إن قضيتنا مع يهود ثانوية يا سادة بالنظر الى ما هو مطلوب منا لتكون في مستوى تحقيق وعد الله بأن يظهر الاسلام على كل دين، فلقد أخبر النبي أن الأرض قد زويت له فرأى مشارقتها ومغارها، وأبلغه ربه أن دينه بالغ ما بلغ الليل والنهار، أي الكرة الأرضية كلها، فنحن أمة الدعوة والبلاغ وهذه قضية أعم وأعظم فإذا اعتراضا الوطن أمام المعضلة الصغرى فهذا يعني أن المرض بلغ غايته منا وما بعدها إلا الشفاء. فلكل أمر انتهاء ويرجع الأمر الى ضده فما بعد ضعفنا هذا الذي بلغ الحضيض إلا التبوؤ نحو القوة والمجد، وما بعد القمة التي وصلتها أمريكا إلا السقوط، وليكون في الأمر مفارقة عجيبة سيأتي سقوط القيلة على أيدي الطير الأبابيل، وستأتي نهاية الطواغيت على أيدي أصغر المخلوقات، مزيداً من الله في اذلال من تجبر وطني. فافرق فرعون على يد موسى وقومه المستضعفين وأورث المصطفى وصحبه الضعفاء الذين قالوا عنهم هم أراذلنا مشارق الأرض ومغارها وسيفعل الله ذلك من جديد كما بدأ، فيا ليتك من هذا الجيل الذي يستيقظ قتال يهود على نهر الأردن نحن شرقيه وهم غربيه، فنقتلهم قتل عاد وادم، ولشل هذا فليعمل العاملون، والعمل لغيره عمل بخلاف القدر فوالله لو حملتم من أغصان الزيتون ما يأتي على أغصان زيتون الضفتين بأكمله ما تحقق إلا الموعود، ولو جمعتم ملايين من عبدة السلام ما تحقق السلام ولو جمعتم مليون أبوجابر ما جبر الكسر الذي بيننا وبينهم، ومليون عبد الشافي ما شفيتم الجراح التي بيننا، ومليون موفق ما وفقتم بين الحق والباطل، ومليون سهيل ما سهلتم أمر

اليهود في أمتنا، ومليون حنان ما حنت قلوبنا عليهم ولا قلوبنا عليهم، ذلك لأنهم جميعاً (نتن ياهو).

إن أكثر ما يخيف يهود منا أن نعود الى منطق الاسلام فتواجههم به لأنه هو الوحيد الذي يفوت عليهم فرصة البقاء مدة أطول.

معالي الرئيس، الأخوة النواب المحترمين.

ما بال هذا الجيل نزعاً ضيق الصدر عجولاً، فأجدادنا صبروا على الاحتلال قروناً ولكنهم ما سلموا لغتصم بحق فان وصف الغصب لا يذهب بالتقدم ولكن أن تطوَّب للغاصب ما أغتصب فهذا يعني إزالة الصفة الاجرامية عنه. وهذا ظلم لا ينبغي الاقدام عليه فزريد أن نبقي يهوداً في نظر الأجيال سفلة مجرمين سفاكي دماء حتى تقتل القلوب عليهم حقداً لا بد أن يتعاطف ليقتلهم من الجذور وهو الأمر الموعود. ومن العار أن نجتمع على باطل، وأن نسكت عن حق وأن لا ننكر الفساد، لأننا جزء من تاريخ سيؤثر على من بعدنا بصورة من الصور فلا ينبغي أن نكون عامل التعويق أمام القادمين.

أما القدس يا سادة فأمرها عظيم وخطبها جليل، وهنا تسكب العبرات لمن له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وقضيتها متميزة عن بقية فلسطين فأقرأوا معي نص المهددة العمرية. بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، إلى أن قال ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود. وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص.

وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين. كتب وحضر سنة خمسة عشر وشهد على ذلك خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان. فهذه المقتطفات من المهددة العمرية تؤكد جملة حقائق أن هناك إجماعاً من نصارى العرب (وهم غير الروم) لأن الروم نصارى الأعاجم والمسلمين أن لا يسكن في القدس يهودي. فمن اعترف أو يريد أن يعترف لليهود في القدس بحق فقد نقض عهد الله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين فماداً بقي له بعد هؤلاء من ذمة ١١٩٩

معالي الرئيس - الأخوة النواب المحترمين.

لا ينبغي للمرء أن يغتر بحسن الكلام وطيه إذا كان الغرض المقصود منه ضاراً فإن الذين يجردون الناس إنما يخلطون السم بالخلو من الأطعمة والأشربة، ولا يصعب عليك الكلام الغليظ إذا كان الغرض المقصود منه نافعاً فإن أكثر الأدوية الجالبة للصحة مرة مستبشرة. فصدقتك من صدقتك لا من صدقتك، فمن أحبك نباك، ومن أبغضك أغراك وغير المقال ما صدقه الفعل.

إن القيادة التاريخية هي تلك التي تأتي يوم يعز في القادة وتكون الأمة فيه شلر ملر كالغنم الشاتية، فتخرج من باطن المعجز وتولد في رحم المقم وتعيش في عراء النيه والضياع لتقلب كل هذه السليبات بالتحدي والاصبرار والنيات على المبادئ الى انجائيات. وهذا ما نريده لقيادتنا التي فلك من القومات الأخرى ما يجعلها فريدة

النوع والقدر، والأمر لا يتطلب أكثر من الإرادة وحسن الظن بالله، والبدء بعملية مصالحة مع الله جذرية يكون بعدها الفرج والنصر الموعود.

معالي الرئيس، الأخوة النواب المحترمون

خسريت صفحاً عن الحديث في الأمور الأخرى لأنني أريد الأهم وما بعد ذلك مما تشعرون به من ضيق الأرزاق وقلة الامكانيات، واستشرء الفساد وسوء التطبيق لصور العدالة بين المواطنين فأمر ما صعب الله حالها علينا إلا لأننا صعبنا الأمر الأول مع الله «ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب». فما ضنكتنا إلا لسوء الموقف منا مع الله، وما تسلط الأعداء علينا إلا لأننا عصينا فاقنض أن يؤدبنا والظالم سيف الله في أرضه يتقم به ثم يتقم منه وما تحدثت عن الغلاء وارتفاع الأسعار لأنني أرى أن أغنيائنا وهم فئة من المجتمع ما زالوا أفقر من فقرائنا فنحن بانتظار أن يشبعوا - لا أشبعهم الله عندها وبعد ذلك نطالب بحق البقية أن يفتنوا مثلهم. ولنا حديث في هذا الأمر عند مناقشة الموازنة ما يسد ما نقص من مواضيع، فما أمر يتقدم على أمر فلسطين، ولا قضية أولى من قضية القدس، ولا ظلم أولى بالحرب من ظلم أمتنا لنفسها بإبعاد دينها واستدبار قرآنها والتنكر لتاريخها. وما وراء ذلك حين يزول فكل مصيبة بعد مصيبة مؤقر السلام جليل.

أما سيادة رئيس الوزراء فإني عرفت مبكراً ومنذ فترة طويلة من الزمن عرفته أخصاً وقائداً عيباً الى القلب رقيق الحاشية دمت الاخلاق، يالف ويؤلف، ما علمته الا نصير كل

السيد محمد المعمر: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب
الزملاء النواب الكرام

قد جاءت الحكومة ببيانها الوزاري، في مرحلة خطيرة على مصير الأمة، والوطن، وفي ظروف داخلية عصيبة اقتصادياً واجتماعياً.

إن رياح الفرقة تعصف في هذه المنطقة الهامة من العالم، وقد نبت فيها ومدت جذورها كل قوى الشر والغدر من الاستعمار الغربي البغيض الى قوى الصهيونية العالمية الحاكمة، فالاستعمار احتضن الصهيونية منذ قرون، وزرع اسرائيل في أغل بقعة مقدسة في العالم الاسلامي والعربي، بعد أن جرد شعب فلسطين من السلاح والقوة واستعمر المناطق المحيطة بفلسطين مدة من الزمن، حتى هيا للصهيونية الهجرة الجماعية والفنك بشعب فلسطين، واحتلت الأرض والحضارة والمقدسات.

وقد بنى لنا الاستعمار جامعة الدول العربية، بيتاً للزيارة والتبرك وتفقد الأحوال. وانه على عظم الأحداث، التي تمر على هذه المنطقة، والتكالب الاستعماري المستمر، والتهديد الصهيوني والأمريكي لوجودنا وبقائنا.

فإن جامعة الدول العربية، والدول العربية كلها بالرغم من عظم الأحداث، لم تعمل لصالح شعوباً وحماية أرضها، فأين الاستراتيجية العسكرية مثل استراتيجية الأحلاف الاستعمارية، كحلف الأطلسي وأين القيادات المشتركة، وخطة وموازنة التسليح

مظلوم يهرع الى نجدة الملهوف فخدم البلد والقائد في مواقع عديدة كان من أهمها نجدة الهاشمية لمنع التداعي والسقوط الذي جاء بجدار بلدنا الصمودي على يدي حكومة التجاوز على كل الحدود، ومن أسف أن أحد أعمدة هذه الحكومة أيضاً هو أحد أعمدة هذه الحكومة. فأسند الجدار بحزمه وصدق عزيمته فأجرى الانتخابات الحرة التي جاءت بهذا المجلس الكريم. وما أرى أمراً يكره عليه نقي إلا هذا هو المؤتمر الذي ربط بجملة.

المر الذي ربط بالجميل، وما أن الجمل بدينار والهر بتاريخ وعقيدة وكرامة الأمة بكاملها، والبيع على الاثنين، فلسان حال الأمة يقول ما أحل الجمل لولا هو مؤتمر السلام. فلولا لكان مع هذه الحكومة ورئيسها كلام من أحل الكلام ولكن...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب السيد محمد المعمر.



عضر الجلسة الخامسة (اليوم الثاني) من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٦/١٢/١٩٩١ م. ٥٣

ودولة كبيرة.

٥. غياب المؤسسات البرلمانية والشورى وغياب الديمقراطية في الدول العربية.

إننا اليوم نعيش في مرحلة الهيمنة الأمريكية وحلفاءها، فقد تم حصار العراق، وتم تدمير قوته العسكرية والاقتصادية، والتدخل في سيادته ونظامه، قوة العراق القوة الوحيدة في الأمة العربية التي لا تبخل بقوتها وقدرتها لنصرة حق الأمة، وتلبية النداء، وإننا نطالب برفع الحصار عن العراق ونطالب بأن نصادي من يعادي العراق ونطالب بالوحدة السريعة مع العراق، وها هنا بعد مدة من الزمن بعد أن تم تجريد شعب فلسطين واحتلاله تم تجريد الأمة من قوتها، وقدرتها، وصار الموقف العربي ضعيفاً، والموقف الدولي متحيز وي، ولصالح الصهيونية والدولة التي ترعاها، وهي أمريكا وأوروبا. في حين حلفاءها في المنطقة الذين يسهلون لها مهمة السيطرة والهيمنة وهم حكام الدول العربية والاسلامية. هؤلاء الذين جعلونا مهزلة بين الأمم وجعلونا من الأمم الضعيفة المنهوبة لا شبيه لنا سوى دول أمريكا اللاتينية، وبقايا دول أوروبا الشرقية.

معالي الرئيس

أمام هذه الظروف جاء مؤتمر السلام في غياب قوتنا، وذهبتا لمؤتمر السلام وذهبت الدول العربية المعنية الى السلام، في حين لم تتوقف اسرائيل عن بناء المستعمرات، ولم تتوقف الهجرة الصهيونية الى فلسطين، على الأقل، أثناء المفاوضات.

والتسليح. وأين الاستراتيجية الاقتصادية وخطة الأمن القومي الغذائي، وأين التشريعات الموحدة، والمشاريع الموحدة، وأين رأس المال يتخطى الحدود ليبي مشاريع مشتركة، وصناعات مشتركة لنشعر أننا أمة واحدة في العمل لا في الكلام، لكي نستطيع حشد قوتنا الاقتصادية والعسكرية والبشرية لحماية أمننا القومي، وأمننا الغذائي حين تداخمت قوى الشر والتهب والهيمنة الاستعمارية.

إننا لا نستطيع بهذه الطريقة أن نقاوم المعتدي ونحمي الحمى. فالقطرية البغيضة ضعيفة وهي وليدة مخططات الاستعمار. والوحدة العربية هي السبيل الوحيد للقوة، وللوقوف أمام الصهيونية العالمية التي تهددنا.

ولكن الوحدة التي ننشدها، فبالرغم من الأحداث الجسام والتهديد الكبير الذي نعيشه في أوطاننا، فإننا نراها بعيدة المثال، لم تسر الدولة العربية خطوة واحدة واضحة في سبيل الوحدة ولا تزال العوائق المرة تسيطر عليها، وهي:

١. الاستعمار والصهيونية وهي مستمرة في التخطيط لتفريقنا وأسهمت في تأسيس الدول العربية القطرية.

٢. الحكام الذين يتمسكون بالقطرية ليحكموا أقطاراً ويودهم أن يجعلوا شعب القطر أمة منفصلة.

٣. الفئات المتفعمة والوصولية التي تحيط بالحكام وعمائد الرفاة والمناصب.

٤. التفاضل الاقتصادي والاجتماعي، بين دولة فقيرة ودولة غنية، بين دولة صغيرة

ان اعتماد المقارضات على قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ هي انسحاب من اراضي محتلّة، لا شأن لها بالحقوق أو المطالب الوطنية فإن هي حقوق شعب فلسطين وما هو مصير الأرض المحتلة عام ٤٨.

ان مؤتمر السلام لن يكون في صالحنا وصالح القضية، انها مضيعة للوقت من اسرائيل وحلفاءها حتى يتمكنوا من اقتباس العراق والقوة العربية ونهب ما أمكن من خيرات دول الخليج. ان الصهيونية واسرائيل خطر مستمر على وجودنا وبقائنا في هذه المنطقة، وخطر على اقتصادنا ومجتمعنا وأجبالنا.

معالي الرئيس

لقد تكلم البيان الوزاري عن مواضيع كثيرة لخدمة أبناء البلد وبناء اقتصاده ومعالجة مشاكله. وهي مسؤولية كبيرة وأتينا على أمل أن تنفذ هذه المواعد وهي تشمل الوطن بوضاً وتقديماً، اننا في ظل الحرية لا نستطيع الا أن نتكلم ونتابع ما تم انجازه وبناءه، لصالح مواطنينا في جميع مواقعهم علماً أننا جئنا الى هذا المكان لتراقب ونشرف لا أن نخالف القوانين والأنظمة والتشريعات.

لقد جئنا لنقول اننا في السنة الثالثة من عمر هذا المجلس، ولم تقدم بخطوات تساعد على حل مشاكل كثيرة يعاني منها مواطنينا :

١. شالطالة متوفرة، وخاصة بين خريجي المعاهد والجامعات في مناطقنا، ولم تلَب المطالب العادلة التي تعتمد على قرارات صادرة لحل هذه المشكلة، والمشاكل المشابهة لها.

٢. الاسعار والغلاء يتحدى مواطننا كل يوم وكل سنة في حين الدخل المائي لم يتغير ولم يتحسن.

٣. أما الزراعة فهي متخلفة خاصة فيما يخص زراعة الحبوب والغذاء وتربية الأغنام، اننا نطالب بمساعدة ودعم هذا القطاع الهام، ومساندة مؤسسات الاقراض وتخفيف نسبة الفائدة.

لقد مضى ثلاث سنوات من عمر مجلسنا الكريم ولم نحصل على خدمة فاعلة لمواطنينا فالتربية والتعليم متخلفة منشآت ومتخلفة اداء ورسالة وخاصة في البادية والارياف، هذا زيادة على الخدمات الأخرى، من كهرباء ومواصلات، فهي متخلفة كثيراً في البادية، وكانت قبل وصولنا الى مجلس الأمة عدة قرى في البادية الشمالية الشرقية مخدومة بوكالات للبريد وغيرها فلما وصلنا مجلس الأمة عادت هذه القرى لتفتقر الى هذه الخدمات.

وقد مللنا وصل المواطنون المراجعات والمواعد.

ان البيان تطرق للمحسوبة والبيروقراطية والعدالة إننا غائبين من أن مواطنينا الذين وقفوا معنا ينتظرون عدالة خدمتهم، يعاقبون من قبل الذين أوجدتهم الظروف، أن يكونوا أصحاب قرار، بأن يعاقبوا بعض التجمعات، بقصور الخدمات عنهم، بالانتقائية والمحسوبة والفتوة.

وهذا عيب علينا في ظل الديمقراطية والمراقبة البرلمانية أن نجاري ونسكت على هذه التصرفات والمواقف التي نسيء لنا وللبرلمان الذي نجلس تحت قبة.



سيادة رئيس الوزراء:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الأمين

معالي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

ان هذا الموقف الذي أقف اليوم هو مبعث سعادة خاصة لي شخصياً. فقد قبض الله لي أن أشارك بحلقة أخرى من حلقات البناء الديمقراطي في الأردن. فبعد أن أشرفت حكومي السابقة امتثالاً لتوجيهات صاحب الجلالة - حفظه الله - على اجراء الانتخابات النيابية التي أجمعتم - أيها الأخوة النواب - في كلماتكم وفي شق المناسبات على أنها كانت حرة ونزيهة ها أنذا أمثل مرة أخرى لأمر جلالة لأسهم في تعميق المسيرة الديمقراطية واستمرارها ونمائها.

والديمقراطية خيار القائد والشعب،

آملين تنفيذ برامج الخدمة والاصلاح في الاقتصاد والمجتمع في ظل العدالة والمساواة لتطوير وتحديث بلدنا ومجتمعنا في سبيل القوة والمنعة، ونجنيبه المزالق والكوارث.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، كانت كلمة الأستاذ محمد المرعر آخر كلمة مسجلة عندي بعد اعتذار بعض الأخوة الذين سجلوا وطلبوا كلمات، ويبقى من جدول الأعمال، الان ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة للغداء ونعود بعد ذلك للاستماع الى كلمة سيادة رئيس الوزراء للرد على كلمات الأخوة النواب ثم بعد ذلك التصويت على الثقة بالحكومة.

ترفع الجلسة لمدة نصف ساعة فقط.

«هنا رفعت الجلسة لتناول طعام الغداء».

وعاد بعدها المجلس للانعقاد.

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس: النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة.

السيد الأمين العام:

٤. جواب سيادة رئيس الوزراء على كلمات حضرات النواب المحترمين.

معالي رئيس المجلس: نستمع الآن الى جواب سيادة رئيس الوزراء على ما تفضل به النواب الكرام، سيادة الرئيس.

هكذا من الأهل

ارتضينا ونحرص على المحافظة عليه، لأنه كقيل بإطلاق طاقات الشعب، ومشاركته الفاعلة، والمسؤولة في اتخاذ القرارات التي تعلى البناء وترشد المسيرة، ونحول دون الثغرات التي ينقل منها الخوصوم. ونحن جميعاً مؤمنون على هذا الخيار، حريصون عليه، وسبيلنا إلى ذلك يكون بالعطاء المتواصل، وتحمل المسؤولية، وإدراك الحقائق، والتعالي على كل ما هو ثانوي أو هامشي.

ولا يوجد في الديمقراطية الدستورية قطبان، وليس فيها خصمان، ولا فيها طرفان متواجهان، لكن فيها فريقاً واحداً هو الشعب بأجمعه تتوزع المسؤولية بين مؤسساته الدستورية الثلاثة بحيث لا تغنى واحدة عن الأخرى، ولا تأخذ بيدها مسؤولية غيرها، وبذلك تتنامى المؤسسات الثلاثة بالتكامل لا بالتناقض، وبالتعاون لا بالتناحر، ذلك أن قضايا الوطن ومصالح المواطنين من الخطورة والفضامة بحيث تحتاج إلى كل الجهود الحثيرة.

ولما كان توزيع المسؤولية بين السلطات الثلاثة مقرراً بالدستور، فستلتزم حكومي باحترام ذلك، وتعلن التزامها بجميع أحكام الدستور نصاً وروحاً.

أيها الأخوة النواب،

ولا يغيب عن بالنا أن ما أنجزناه من خطوات في دروب الديمقراطية، أن هو، وعلى أهميته، وكما أشار جلالة الملك المعظم تذكراً، إلا بداية لمسيرة طويلة. فاكتمال المؤسسات الديمقراطية الأخرى كالتعددية السياسية، والحريات الاعلامية، والاتحادات والروابط

المهنية والنقابية، كل ذلك لا يقل أهمية عن الحياة البرلمانية لأنها من مكملاتها ودعماتها. ونحن عازمون على التعاون التام مع مجلسكم الكريم لاستكمال التشريعات اللازمة للمسيرة الديمقراطية والانتهاه مما بقي من فروعيات الأحكام العرفية.

حضرات النواب المحترمين،

لقد كانت قضية فلسطين منذ تأسيس الدولة وحتى اليوم همنا الرئيسي، ومحور حياتنا، وابتنت سياساتنا، ومواقفنا، من القضية الفلسطينية، فأسهمنا بمجهودات الحرب والبحث عن السلام بكل ما في وسعنا من طاقة لنصرة شعب فلسطين، وبكل ما استطعنا من إمكانات معنوية ومادية.

واستجبتنا دوماً لإرادة شعب فلسطين، فرفقنا إلى جانبه في كل الظروف، وسنظل نقف، لا نخذله ولا نسلمه، وانما نصنعه ونشد أزره. هكذا يقتضي اسلامنا، وعروبتنا ووطنيتنا، ومصالحنا. وهكذا سنظل: غضي أو نقضي.

ولقد كنا أول من انتقد الازدواجية في تطبيق الشرعية الدولية، وأول من عاب الانتقائية في سلوك الدول العظمى. ونجحنا في تسليط الضوء على معاناة الشعب الفلسطيني، وهدر حقوقه، وتجاهل إنسانيته وحقه في الحياة.

حتى إذا ما وجدنا من إخواننا الفلسطينيين خاصة السوريين واللبنانيين والعرب عامة، قناعة بأن من المصلحة نشدان السلام ضمن المجهودات المبذولة حالياً، اشتركتنا فيها ضمن

ثوابتنا الوطنية والقومية المبنية على الأسس التالية:

(١) حماية مصالح الأردن وكيانه وهويته أرضاً، وشعباً، وثروات، ومصادر.

(٢) توفير مظلة للأخوة الفلسطينيين ليتمكنوا من التوصل إلى تحقيق حقوقهم الوطنية المشروعة.

(٣) تأمين الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي الفلسطينية كافة وفي طليعتها القدس، وكذلك من الأراضي العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان، وذلك وفقاً للقرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥.

(٤) دعم حقوق الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره على تراب فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

(٥) وقف الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة.

(٦) حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

حضرات النواب المحترمين،

ان نظاماً جديداً أصبح يكتسب سمات ومعالم في هذه المعصرة، وان نظاماً جديداً يجري التخطيط له في هذه المنطقة من العالم. ونحن نرى للأسف أنه لم تؤخذ العبر والدروس مما حل بنظامنا العربي من مصائب. فبدلاً من تقصي الأسباب والثغرات التي أدت إلى تفاقم أزمة الخليج وما نتج عنها من تداعيات، ومن ثم بناء نظام لا يسمح بمثل هذا الحلل مجدداً، فإن العلاقة العربية العربية اليوم مبنية على تقسيم

الأمة الواحدة إلى غالب، ومغلوب، معاقب ومعاقب، متهم ومتهم.

فكيف سيكون عالم الغد إذا استمر الحال على هذا المنوال؟ وأي نظام عربي جديد تنشأ في ظل هذه السلوكية؟

حضرات النواب المحترمين،

لقد مددنا أيدينا لإخواننا من غير ضعف، لأننا أوفياء بمبادئنا وقيادتنا ونظامنا وبشعبنا الحر، الوائق بنفسه. ولربما يكون بعضهم أساء الفهم أو تسرع في الحكم.

ولسوف يظل الأردن شامخ الرأس مرفوع الجبين، ولن يخي هامة لحرب مادية، أو لضغوط اقتصادية، مهما كان أثرها على شعبنا. فالجوع مع الكرامة ولا التخمعة مع المذلة. ومع ذلك سنستظل صدورنا مفتوحة لكل العرب أن كانوا.

معالي الرئيس،
أيها الأخوة النواب،

ان الموضوع الاقتصادي الذي ركزتم عليه - ومعكم الحق - سيكون الشغل الشاغل لحكومتنا. واني لن أقلل من أهمية الموضوع أو من أثره إذا لحصت معاناة الناس بالقضايا التالية:

- * الفقر.
- * البطالة.
- * الغلاء.
- * المديونية.

وان اقتصاداً يعاني من واحدة من هذه القضايا يكون اقتصاداً مكثوداً، فكيف إذا تضافرت جميعها في آن واحد؟

كلنا من الأهل

ولقد أشار البيان الحكومي أن حكومي شرعت في وضع خطة طويلة المدى تستغرق سبع سنوات لاستيعاب هذه القضايا، وتطوير آثارها بصورة محكمة، وبدون الاكتفاء بالقرارات والاجراءات ذات الأثر الآني أو المحدود.

ولقد احتوى البيان أهدافاً رقمية للخطة الطويلة المدى، أمل أن تتمكنوا من مناقشة عناصرها، ومعالجتها في بحثكم للموازنة العامة للدولة، وخصوصاً بحث قطاعات بعضها: كالزراعة، والصناعة، والمياه، والتربية، والصحة، والشباب، والعدل، والخدمات، والبيئة، وأداء الجهاز الحكومي.

ولذلك فاني أجترى منها ما تهدف اليه سياسة هذه الحكومة بصورة فورية من تصويب وانعاش المسار الاقتصادي لتحقيق غوحي في الناتج المحلي الاجمالي خلال العام المقبل، وتوفير مزيد من فرص العمل وتحسين مستوى معيشة المواطنين بعامه، وذوي الدخل المحدود والمتدني بخاصة. وستسعى في سبيل تحقيق هذا الهدف، الى زيادة الاعتماد على الذات ومعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية في اقتصادنا الوطني، وانتهاج السياسات المالية والنقدية التي تعزز الثقة بالعملة الوطنية وتحافظ على استقرارها، وتشجع على اجتذاب رؤوس الاموال وزيادة الاستثمار في القطاعات الانتاجية واستغلال الطاقات المتاحة والمعطلة بما في ذلك التوسع في الاستغلال الاكثف للموارد الطبيعية والتوجه نحو خدمة مناطق المملكة كافة خاصة تلك التي لم تزل حطاً كائناً من مكاسب التنمية،

بحيث يتم استثمار أكبر المساحات الممكنة واستغلالها ليتوزع السكان بشكل يؤمن التوازن مع الموارد في مختلف المناطق ويخفف من الهجرات الداخلية.

ولسوف يكون موضوع الفقر والبطالة خصوصاً، شغلنا الشاغل، لأنه متعلق بانسانية الانسان، وكرامته، ولأنه من الحقوق الأساسية للانسان ويكاد يضارع حقه في الحياة ذاتها.

هذه نظرتنا للفقر والبطالة، وتعلمون أن معالجتها ستكون بطبيعتها وثيقة، ولكن يجب أن تكون ناجمة. ويرأينا أن الحل يكون بزيادة القاعدة الانتاجية وتشجيع الاستثمارات الجديدة والترويج لها، واستغلال الموارد الطبيعية، وزيادة كفاءة الصناعات القائمة، وتشجيع قيام الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة المكثفة العمالة، وتوجيه الانتاج للتصدير ومنح الحوافز المختلفة.

ان هذه معالجات بعيدة المدى طويلة النفس سترافقها معالجات أخرى سريعة مستقدم بها الحكومة فوراً تخفيفاً من معاناة الناس ومتاعبهم.

وستعمل حكومي بصورة حازمة على منع الاستغلال، وعلى استقرار الاسعار وتوفير الحيز للمواطنين. كما ستعمل على استمرار معالجة المديونية ضمن ظروفنا الاقتصادية الصعبة.

ونرى أن عملية التحديث والتطوير في أداء المؤسسات العامة لازمة لجزم التقدم، والازدهار ذاته.

كما نرى أنه لا طائل من التخطيط للاصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ان كان الجهاز الاداري المطالب بتنفيذه متخلفاً، أو مترهلاً، أو فاقد الحوافز. ولهذا نرى ضرورة وضع هذه المشكلة في مقدمة المشاكل التي ستستعري اهتمامنا.

واني اتخذ هذه المناسبة للتوجه الى كل عضو في الجهاز الاداري رئيساً كان أم مرؤوساً، أن يدرك طبيعة المرحلة، وجدية هذا التوجه، وعزمنا على السير بعملية الاصلاح الاداري الى مدها، وضمن خطة زمنية محددة الأهداف واضحة المعالم.

معالي الرئيس،
حضرات النواب المحترمين،

اننا نرى أن عملية التربية هي عملية صنع الانسان واستكشاف مواهبه وعبقريته وابداعه، ومخاطبة مشاكله ومعالجتها. ومن هنا خطورتها البالغة، ويرأينا أن التربية والاعلام والتوجيه الديني والثقافي عمليات متكاملة، ولا يمكن ولا يجوز أن تتناقض واحدهما مع الأخرى. فكلها تهدف لتحقيق رسالة بناء الانسان المتنامي، النافع لنفسه ولمجتمعه، السوي في فكره وسلوكه، الملتزم بخير وطنه وأمته، المتفهم لحقوقه، الملتزم بواجباته، وينفس الوقت المتفهم لحقوق مواطنيه.

ان انتباهنا للاسلام ديناً وحضارة وثقافة يعززه تاريخ طويل من التضحية والفداء، ويمبر عنه استلهم تشريعاتنا وتوافقها مع الشريعة السمحاء التي نزلت رحمة للعالمين.

معالي الرئيس،
أيها الأخوة النواب،

لقد أسعدني ما سمعت من اعتزاز الأخوة بجيشنا العربي الأردني، وأجهزتنا الأمنية، مبعث الفخر ومناطق الرجاء، التي نذخر لأيام الشدة والخطوب، ولسوف ندعمها ونوفر لها كل ما نستطيع، كما تأملون، من امكانيات ورعاية وفقاً لتوجيهات قائدها الأعلى وبانيها وراعيتها الحسين العظيم.

معالي الرئيس،
حضرات النواب المحترمين،

أحمد الله تعالى أن من علينا بالأمن وبنعمة الايمان والحرية والديمقراطية التي ارتضاها قائدنا لنا، وارتضيها لانفسنا. وأدعو الله أن يمنحنا من أمرنا رشداً، فنسير وسط المخاطر التي تحيط بنا بحكمة وبصيرة نافذة، وروية واضحة ساطعة، فنبي البلد الأعزج، والوطن المنيع، والمواطن الموفور الكرامة، فنكون لامتنا قدوة، ومثلاً يحتذى.

لقد استمعت وأعضاء حكومي لكلماتكم وآرائكم بكل تجلّة واحترام، ولقد تمنيت لو أجاز الدستور لي التقدم ببيان وزاري مستقل. وأؤكد لكم أننا سنجهتد لتحقيق تطلعات الشعب بما فيه خيره وسعادته.

ان لدى حكومي العزم الاكيد، على انجاح المسيرة وأيدينا محدودة بالتعاون معكم. والله يحفظ الوطن ويحفظ قائده الحسين الممدى. وان أريد الا الاصلاح ما استطعت، وما توفيقه الا بالله، عليه توكلت واليه أنيب، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس: شكراً سيادة الرئيس، على هذا البيان الواضح وانتقل الآن الى البند الخامس من جدول الأعمال وهو التصويت على الثقة، السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام: ٥ - التصويت على الثقة بالحكومة.

معالي رئيس المجلس: الحضور ٧٦ نائب، والغياب ٤، وكما هو معلوم التصويت بالمناداة وأرجو أن يكون الصوت واضح وتعطوا فرصة لضبط الصوت، مع رفع اليد حتى يسمع بوضوح، الأستاذ الأمين العام، المناداة على الأسماء واحداً واحداً، تفضل الأستاذ الأمين.



السيد الأمين العام: شكراً معالي الرئيس، سماحة الشيخ الدكتور علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد عبدالمعز جبر.

السيد عبدالمعز جبر: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: معالي الدكتور ماجد خليفة.

الدكتور ماجد خليفة: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: فضيلة الشيخ عبدالمعز أبو زنت.

السيد عبدالمعز أبو زنت: أحجب الثقة، حتى نحكم بالاسلام.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور علي الخوامدة.

الدكتور علي الخوامدة: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: فضيلة الشيخ يعقوب قرش.

السيد يعقوب قرش: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: دولة السيد طاهر المصري.

السيد طاهر المصري: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد منصور سيف الدين مراد.

السيد منصور سيف الدين مراد: حجب.

السيد الأمين العام: سعادة السيد فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد نايف الحديد.

السيد نايف الحديد: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد حمزة عباس منصور.

السيد حمزة عباس منصور: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور محمد أبو فارس.

الدكتور محمد أبو فارس: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد عطا الشهوان.

السيد عطا الشهوان: ثقة مطلقة لحكومة أبو شاكر.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور أحمد عويدي العبادي.

الدكتور أحمد عويدي العبادي: أنا وقاعدتي الشعبية نثق ثقة مطلقة بالشراف زيد.

السيد الأمين العام: سعادة السيد داود قوجق.

السيد داود قوجق: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد عبدالحفيظ علاري.

السيد عبدالحفيظ علاري: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور سعد حدادين.

الدكتور سعد حدادين: أمتنع الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور أحمد الكوفحي.

الدكتور أحمد الكوفحي: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد عبد الرحيم عكور.

السيد عبد الرحيم عكور: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد كامل العمري.

السيد كامل العمري: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور يوسف الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة: حجب.

السيد الأمين العام: معالي السيد محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي: أمتح الثقة.	علي دردور.
السيد الأمين العام: معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة.	السيد محمد علي دردور: أمتح الثقة.
السيد عبدالرؤوف الروابدة: ثقة ونصف.	السيد الأمين العام: معالي الدكتور قسيم عبيدات.
السيد الأمين العام: مساعدة الدكتور ذيب مرجي.	الدكتور قسيم عبيدات: ثقة.
الدكتور ذيب مرجي: أمتتح.	السيد الأمين العام: معالي السيد سليم الزعبي.
السيد الأمين العام: مساعدة السيد عيسى الرموني.	السيد سليم الزعبي: أحجب الثقة.
السيد عيسى الرموني: أمتح الثقة.	السيد الأمين العام: معالي السيد عبدالمجيد الشريدة.
السيد الأمين العام: مساعدة السيد حسين مجلي.	السيد عبدالمجيد الشريدة: ثقة.
السيد حسين مجلي: أحجب الثقة عن الحكومة.	السيد الأمين العام: مساعدة السيد نادر ظهيرات.
السيد الأمين العام: مساعدة الدكتور أحمد عناب.	السيد نادر ظهيرات: أمتح الثقة.
الدكتور أحمد عناب: ثقة.	السيد الأمين العام: معالي الدكتور عبدالله النصور.
السيد الأمين العام: معالي السيد عبدالسلام فرمجات.	الدكتور عبدالله النصور: ثقة.
السيد عبدالسلام فرمجات: ثقة.	السيد الأمين العام: مساعدة السيد ابراهيم محمد خريسات.
السيد الأمين العام: مساعدة السيد جمال حداد.	السيد ابراهيم محمد خريسات: أحجب الثقة.
السيد جمال حداد: ثقة لجلالة الحسين ورجال الأمناء، ثقة لحكومة الشريف زيد.	السيد الأمين العام: معالي الدكتور عوني البشير.
السيد الأمين العام: مساعدة السيد محمد	الدكتور عوني البشير: ثقة.
	السيد الأمين العام: معالي السيد مروان الحمود.

السيد مروان الحمود: ثقة.	فارس الطراونة.
السيد الأمين العام: معالي السيد سلطان ماجد العدوان.	السيد محمد فارس الطراونة: ثقة.
السيد سلطان العدوان: ثقة.	السيد الأمين العام: مساعدة السيد عيسى مدانات.
السيد الأمين العام: مساعدة الدكتور فوزي شاعر الطعيمة.	السيد عيسى مدانات: أمتتح.
الدكتور فوزي الطعيمة: ثقة.	السيد الأمين العام: مساعدة السيد عبدالله زريقات.
السيد الأمين العام: معالي السيد سمير قعوار.	السيد عبدالله زريقات: ثقة فوق العادة.
السيد سمير قعوار: ثقة.	السيد الأمين العام: معالي السيد يوسف العظم.
السيد الأمين العام: معالي السيد جمال الصرايرة.	السيد يوسف العظم: أحجب الثقة.
السيد جمال الصرايرة: ثقة.	السيد الأمين العام: معالي السيد سليمان عرار.
السيد الأمين العام: معالي السيد عاطف البطوش.	السيد سليمان عرار: أمتح الثقة.
السيد عاطف البطوش: ثقة.	السيد الأمين العام: مساعدة السيد زياد الشويخ.
السيد الأمين العام: مساعدة السيد عمود هويل.	السيد زياد الشويخ: ثقة.
السيد عمود هويل: ثقة.	السيد الأمين العام: معالي السيد هشام الشراري.
السيد الأمين العام: مساعدة السيد مطير أحمد البستنجي.	السيد هشام الشراري: ثقة.
السيد مطير البستنجي: ثقة.	السيد الأمين العام: معالي السيد عبدالكريم الكباريتي.
السيد الأمين العام: معالي السيد يوسف المبيضين.	السيد عبدالكريم الكباريتي: ثقة.
السيد يوسف المبيضين: ثقة.	السيد الأمين العام: مساعدة الدكتور محمد أحمد الحاج.
السيد الأمين العام: معالي السيد محمد	الدكتور محمد الحاج: أحجب الثقة.

كلنا من أهل

السيد الأمين العام: سعادة السيد سلامة الغوري.

السيد سلامة الغوري: أمتنع الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد زياد أبو محفوظ.

السيد زياد أبو محفوظ: أمتنع الثقة.

السيد الأمين العام: سماحة الشيخ عبد الباقي جو.

الشيخ عبد الباقي جو: أمتنع الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد عبد الكريم الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: أمتنع الثقة للحكومة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور محمد أبو عليم.

الدكتور محمد أبو عليم: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد نواف الخوالدة.

السيد نواف الخوالدة: الثقة المطلقة لحكومة الشريف زيد.

السيد الأمين العام: معالي الدكتور عبدالله المكايلة.

الدكتور عبدالله المكايلة: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد فؤاد الخلفات.

السيد فؤاد الخلفات: أحجب الثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد ابراهيم الغباشة.

السيد ابراهيم الغباشة: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد محمد بخيت المرعر.

السيد محمد المرعر: أمتنع الثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد سعد هائل السرور.

السيد سعد هائل السرور: أمتنع الثقة.

السيد الأمين العام: معالي السيد جمال الحريشا.

السيد جمال الحريشا: ثقة.

السيد الأمين العام: معالي الدكتور محمد عضوب الزين.

الدكتور محمد الزين: ثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الشيخ فيصل الجازي.

السيد فيصل الجازي: ثقة وكل الثقة.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور نايف أبوتايه.

الدكتور نايف أبوتايه: ثقة وكل الثقة.

السيد الأمين العام: معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات.

الدكتور عبد اللطيف عريبات: كرئيس مجلس أمتنع عن التصويت.

معالي رئيس المجلس: الذين منحوا الثقة ٤٦ نائب، الحجب ٢٧، امتناع ٣، وغياب ٤.

وأود أن أتقدم من سيادة الرئيس الشريف زيد بن شاكر وحكومته الموقرة بالتهنئة الخالصة بثقة مجلس الأمة.

وأود أن أهنيء قائد المسيرة على هذه الحياة الديمقراطية الصحيحة.

سيادة رئيس الوزراء: ليتفضل.

سيادة رئيس الوزراء: معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين، أرجو أن تسمحوا لي باسمي، ونيابة عن زملائي أعضاء الحكومة، أن أتوجه إليكم جميعاً بالشكر والتقدير.

سواء الذين منحوني الثقة، أو الذين امتنعوا، أو الذين لم يمنحوا، وأؤكد لكم أنني وزملائي، قد خرجنا بعد سماعنا لما دار خلال هذين اليومين تحت هذه القبة، أكثر تصميماً،

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم.

السيد الأمين العام: ٦ - ما يجد من أعمال لا شيء.

السيد الأمين العام: ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: ترفع الجلسة الى صباح يوم الأربعاء الساعة العاشرة.

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبد اللطيف عريبات

هكذا من أجل

«بسم الله الرحمن الرحيم»

بيان حول قرار مؤتمر قمة دكار بالغاء الجهاد ضد اسرائيل والحركة الصهيونية في فلسطين

حين تدلهم الخطوب، وتتكالب قوى الظلم على الأمة، تلتفت الأمة الى قادتها، ليأخذوا بيدها من كبوتها، ويخلصوها من الاحباط الذي تصاب به، وقد اتجهت الانتظار الى مؤتمر القمة في دكار لعله يحقق مصالحة عربية اسلامية، تتجاوز الواقع المأساوي، وتعالى على الجراح، لتبدأ بالمصالحة وتمر بالتنسيق وتنتهي بالوحدة، ألا اننا فوجئنا حيث جاءت قرارات المؤتمر خيبة للامال، بل جاءت ضربة لآمال الأمة، في تكريس الخلافات، وإبقاء الحصار على شعب العراق، وكانت قاصمة الظهر للغاء الجهاد - استجابة لمطالب شامير في مدريد - ضد اليهود المحتلين، علاوة على انه لا يحق لأحد ان يلقي فريضة من فرائض الاسلام، وذرة سنام الاسلام، ومخالفته لهدى الرسول ﷺ حيث يقول والجهاد ماض الى يوم القيامة

بالاضافة الى مخالفته هذا القرار الجائر لبيان عام ٨١ باعلان الجهاد من قبل الأمة العربية الاسلامية ضد اليهود المحتلين، في الوقت الذي نحن فيه بحاجة الى الاعداد الجهادي العسكري لمواجهة حلف الصهيونية العالمية واستكبار الامبريالية الامريكية.

ان مجلس النواب الاردني يستنكر - ويشدة - هذا القرار ويدينه اشد الابدان، ويؤكد ان هذا القرار يسيء الى مشاعر مليار من العرب والمسلمين، علاوة على اساءته لمشاعر المجاهدين واهل الانتفاضة في فلسطين، ويطالب جميع

الحكومات والبرلمانات والمنظمات العربية الاسلامية باستنكار هذا القرار، ويؤكد المجلس كذلك ان احدا لا يملك مثل القرار لان اعلان الجهاد ضد المحتلين قرار الهني وخيار الاجيال امام تحديات الحاضر والمستقبل واحترام تضحيات المجاهدين ودماء الصحابة في الاغوار وارض فلسطين.

وان هذا القرار يعتبر تدخلا في الشؤون الدينية للأمة، ان مجلس النواب الاردني ليعلم رفضه واستنكاره لهذا القرار ويدعو جميع الفعاليات الرسمية والشعبية العربية والاسلامية برفضه وادانته، كما اننا نطالب بابلاغ امانة المؤتمر وجميع الحكومات والبرلمانات العربية الاسلامية ورابطة العالم الاسلامي بقرار المجلس مؤكدين على دعمنا لجهاد اهل فلسطين وانتفاضتهم الباسلة.

- ١ - حمزة منصور.
- ٢ - د. علي الفقير.
- ٣ - عبد الحفيظ علاوي.
- ٤ - نادر الظهيرات.
- ٥ - نايف الحديد.
- ٦ - عبد الباقي جو.
- ٧ - عبد المنعم ابو زنت.
- ٨ - د. احمد الكوفحي.
- ٩ - د. علي الحوامدة.
- ١٠ - داود قوجق.
- ١١ - د. محمد عبد القادر أبو فارس.
- ١٢ - طاهر المصري.
- ١٣ - همام سعيد.
- ١٤ - كامل العمري.

بسم الله الرحمن الرحيم
نظرة تحليلية للنظام الدولي الجديد

يخفى من يظن ان النظام الدولي بشكله الجديد الذي تربع عليه الولايات المتحدة سيستمر عقدا او عقدين من الزمان على اقل تقدير فمع ان ظاهر الامر يدل على ان هذه القوة العسكرية العظمى المخيفة قد انفردت بشؤون العالم ولن تستطيع الا معجزة تغيير الامر الواقع فان حقيقة الامر تدل على ان المعجزة قد تكون اقرب بكثير مما يتوقع أحد. ففي ظل نظام قائم على المصالح، والمصالح فقط، دون اي اعتبار لاية اخلاقيات تذكر لا توجد صداقات مستمرة واحلاف باقية بل يتغير الامر بتغير المصالح . . .

ففي نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي كانت فرنسا وبريطانيا تسييران باتجاه صدام عسكري واضح فيما يخص مصالحهما في افريقيا وانقلب الحال الى تحالف بينهما في وجه المانيا.

اما الاتحاد السوفياتي فقد دخل حليفيا لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة مرتين (مرة كروسيا القيصرية ومرة كاتحاد سوفياتي شيوعي) لينقلب بعد الحرب العالمية الثانية الى العدو الرئيسي لهؤلاء، ويظهر قوة المانيا مرة اخرى وبإمبار الشيوعية بالاتحاد السوفياتي ففسر هذا الاخير الى حوض امريكا وبريطانيا تحسبا من القوة الصاعدة لالمانيا الموحدة.

وحق ندرس الحالة الجديدة للنظام العالمي لا بد لنا من استعراض سريع لحالة نفس النظام منذ نشأته حيث انه ليس نظاما جديدا بل انه نظام استعماري قديم تتجدد الزعامة فيه كلما

- ١٥ - عبد العزيز جبر.
 - ١٦ - عبد الله العكايلة.
 - ١٧ - فؤاد الخلفات.
 - ١٨ - د. محمد الحاج.
 - ١٩ - زياد ابو محفوظ.
 - ٢٠ - يوسف المعظم.
 - ٢١ - ابراهيم خريسات.
 - ٢٢ - فخري قعوار.
 - ٢٣ - د. ماجد خليفة.
 - ٢٤ - د. أحمد الكفاوين.
 - ٢٥ - حسين مجلي.
 - ٢٦ - ليث شبيلات.
 - ٢٧ - عبد الرحيم عكور.
 - ٢٨ - مروان الحمود.
 - ٢٩ - زياد الشويخ.
 - ٣٠ - سليمان عرار.
 - ٣١ - يعقوب جمعة.
 - ٣٢ - فارس النابلسي.
 - ٣٣ - منصور مراد.
 - ٣٤ - محمد فارس الطروانة.
 - ٣٥ - عيسى مدانات.
 - ٣٦ - محمد العلوانة.
 - ٣٧ - محمد دردور.
 - ٣٨ - سلامة الغوييري.
 - ٣٩ - محمود الهويل.
 - ٤٠ - د. عوني البشير.
 - ٤١ - عبد المجيد الشريده.
 - ٤٢ - مطير البستنجي.
- وهذا هو البحث الذي قدمه سعادة
النائب ليث شبيلات.

حسمت المعركة لصالح طرف من اطراف الصراع العالمي...

هذا النظام بدأ بمؤتمر فرساي بعد الحرب الكونية الاولى ووجد عصبة الامم كأداة لتطبيقه وفرض شروط المنتصرين على العالم واصابنا منه في حينه الانتداب واتفاقيات سايكس بيكو المستندة الى وعد بلفور. وهو نفسه النظام الاستعماري الذي اعاد ترتيبه المنتصرون في الحرب الكونية الثانية ووجدوا لتنفيذه منظمة الامم المتحدة، وقد اصابنا منه ما اصابنا ابتداء من اعلان دولة اسرائيل الى ما نراه اليوم من تصفية للقضية الفلسطينية...

بعد الحرب العالمية الثانية دخلت الولايات المتحدة الامريكية في سياق هائل للتسلح مع الاتحاد السوفياتي كان في لبه حربا اقتصادية حسمت، كما يبدو حتى الآن، لصالح الولايات المتحدة الامريكية حيث انهار النظام الشيوعي تحت وطأة الضغط الاقتصادي لسباق التسلح (اضافة الى ما كان يحمله من بذور الانهيار بسبب عقيدته اللا انسانية) وكانت ورقة حرب النجوم التي وضعها ريغان لغورباتشوف على مائدة قمة ريكانك هي الورقة التي قسمت ظهر البعير... ولكن هذا لا يعني ان الولايات المتحدة قد خرجت من هذه الحرب الباردة معافاة، بل ان كل الدلائل تشير الى ان وضعها الاقتصادي خرج مهزوزا كما لم يتر منذ ركود (١٩٢٩-١٩٣٦) اضافة الى ما تحمله ايضا حضارتها من بذور الانهيار الاجتماعي... فلئن كانت مديونية الاتحاد السوفياتي التي فصل الى ٦٠ مليار دولار احد اهم اسباب مدلتة اليوم

فان مديونية الولايات المتحدة بلغت ٣٠٥ ترليون دولار، منها ١٠٠٠ بليون ديون خارجية.

ولولا القوة العسكرية، وان البنوك الامريكية ومؤسسة النقد الدولي والبنك الدولي جميعها تحت سيطرة امريكا بحيث تضمن امريكا عدم مطالبة امريكا بمديونيتها لراينا الولايات المتحدة اليوم في وضع اذل من الاتحاد السوفياتي بمرات... وهذا يدخلنا في صلب تحليل النظام الدولي الجديد وسيدته الولايات المتحدة اليوم. حيث يؤكد عديد من الخبراء الاقتصاديين ان سياسات الرئيس ريغان وبوش تقودان امريكا الى انهيار اقتصادي مخيف، انهيار لن يؤثر على الولايات المتحدة فحسب بل وسيأخذ العالم يرمته معه نحو القوض والمجهول...

فمن الذي يسيطر على سياسة الولايات المتحدة؟ وما الذي جرى في العقود الماضية؟ وما الذي يجري اليوم؟

ان الباحث المدقق في تاريخ الولايات المتحدة يجد ان للجزيرة البريطانية الاثر الاكبر على سياساتها ذلك ان الانجلو ساكسون هم الطبقة الحاكمة المنفذة في الولايات المتحدة وهم المسيطرون على البنوك الامريكية (وليس اليهود كما يردد الكثيرون حيث ان اليهود يسيطرون على اسواق سمرة المال) ويذهب عدد من المفكرين في الغرب الى ان فكرة انشاء الصهيونية بدأت عند الانجلو ساكسون لاستغلالها من قبلهم في السيطرة على العالم باسلوين: الاول بانشاء دولة في قلب مفترق الطرق التجارية العالمية في فلسطين تتعاون مع دولة عنصرية اخرى انشأتها بريطانيا في جنوب افريقيا تؤمن ما تبقى من طرق

(...) واصبحتا دولتين ذاتي اقتصاد مادي حقيقي ثري وتنتج عن ذلك انتقال اعتماد الولايات المتحدة على اقتصاد مادي حقيقي الى الاعتماد على قوة الدولار: تلك القوة المتهورة في حقيقتها والتي تمزجها القوة العسكرية الامريكية فقط... ولقد كلفت الحرب الباردة امريكا ايضا ثمنا باهظا هي الاخرى... فبينما انهار الاتحاد السوفياتي لعدم قدرة اقتصاده على تأمين الثروة اللازمة لتحمل هذه الحرب الا ان اقتصاد الولايات المتحدة استطاع من خلال سيطرتها على ما يسمى بالعالم الحر استقطاب ثروات العالم (سلبا ونبا في كثير من الحالات وديونا في حالات اخرى) لانعاش الاقتصاد ولايقاه مستمرا على وتيراته اللازمة لارضاء الشعب الامريكي ومستوى معيشته حتى اصبحت الولايات المتحدة اليوم اكبر دولة مدينة في العالم حيث يبلغ مجموع دينها العام فقط ٣٠٥ ترليون دولار ومجموع مديونيتها الخارجية العامة والخاصة ١٠٠٠ بليون دولار اي خمسة عشر ضعف الدين الخارجي للاتحاد السوفياتي الذي يسعى صندوق النقد الدولي الى اذلاله والاجهاز عليه وجعله تابعا للسيادة الامريكية. ولقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية وما زالت ان تنجو من الضغط الذي يجب ان يمارس على من هو في وضعها المالي لكونها هي الخصم والحكم في نفس الوقت، وبما ان امريكا لن تضغط على امريكا لسداد دينها ولتعديل قيمة عملتها فان هذا الاقتصاد الكاذب لا بد وان ينهار يوما ما.

وكعادة الامبراطوريات فان بقاء الاقتصاد المحلي عائسا يتطلب سلب ونهب خيرات

المواصلات لفرض السيطرة البريطانية على افريقيا اضافة الى الهند والشرق الاوسط وقتل. والثاني يعتمد على كون الصهيونية اليهودية والسيطرة عليها من قبل الانجلو ساكسون هي الوسيلة الانجع لتمكين قبضة سيطرتهم على سياسات اكبر قوة عالمية: الولايات المتحدة حيث تشكل غالبية المواطنين في امريكا من مسيحيين صهيوني العقيدة يؤمنون بضرورة تحقيق نبوءة انشاء دولة اسرائيل... ويتحركون بمالهم واصواتهم لكل ما يخدم هذه النبوءة... والمتبع بدقة لاقتصاد امريكا يرى انها بعد عهد الرئيس كندي ابتعدت عن بناء اقتصاد حقيقي (Physical Economy) حيث كان لمشروع كندي غزو الفضاء الاثر الاكبر في تقوية الاقتصاد المادي الحقيقي للولايات المتحدة وجعلها تترى على عرش التقدم التكنولوجي...

فبعد كندي انزلت الولايات المتحدة بشكل كبير نحو ما يسمى بالمجتمع ما بعد الصناعي Post Industrial: مجتمع الاتصالات والمعلومات والنظم وما نتج عن ذلك من خلخلة قاعدتها الاقتصادية المادية (Hard Ware) فمالت اكثر نحو اقتصاد اقرب الى اقتصاد خدمات منه الى اقتصاد انتاج بالمقارنة مع منافستها الرئيسيتين ألمانيا واليابان اللتين وان كانتا متقدمتين نفس تقدم الولايات المتحدة، ان لم يكن اكثر، في نظم الاتصالات والمعلومات والتحكم الا انها ابتقتا على بنية تحتية قوية متنامية من الاقتصاد المادي الحقيقي (الصناعي) بحيث اصبحتا متفوقتين بشكل واضح في جميع الصناعات المادية (سيارات، طائرات، مصانع، مولدات الخ

كلنا من المجهول

كلنا من المأهول

الشعوب الأخرى ويحتاج إلى حروب، وكان هذا أحد أهم أسباب حرب الخليج إضافة إلى ما تسببه الحروب وانتصاراتها من الهاء للشعب الأمريكي عن شكايه الداخلية الاقتصادية وحشد التأييد وراء الرئيس الذي تنهأى شعبه بسبب سوء إدارته الداخلية . . .

وقد شنت الإدارة الأمريكية هذه عدة عمليات عسكرية في جرنادا وبنما وعلى ليبيا قبل حرب الخليج ويتوقع أن تشن عمليات عسكرية قادمة ضد ليبيا وضد البرازيل بقرار من مجلس الأمن لحماية بيئة الأمازون ووضع تحت الوصاية الدولية (أي السيطرة الأمريكية على أحد أكبر مصادر الثروة في العالم) . . .

ولما كانت بريطانيا وأمريكا قد خرجتا بعد الحرب العالمية الثانية بالسيطرة على صندوق النقد الدولي حيث لا يتخذ قرار اليوم في هذا الصندوق دون موافقة واشنطن عليه، فقد اقتنعت البنوك الأمريكية الكبرى المهسدة بالافلاس (والتي يعيش كثير منها حالة افلاس حقيقية لولا الدعم السياسي لها) الرئيس ريفان باستعمال صندوق النقد الدولي كبوليس اقتصادي لتحصيل ديونها في أمريكا اللاتينية . . . وفيه العالم فانقلب صندوق النقد هذا إلى آلة هي أشد تدميراً لسيادة الدول واقتصادها من دبابات الجيش الأحمر . . .

وعلى سبيل المثال فلقد نهبت الولايات المتحدة من جنوب أمريكا في عقد الثمانينات ما يزيد على ٥٠٠ بليون دولار نهباً متمثلاً بفائض التجارة إضافة لحرب رأس المال. إضافة إلى نهب الربا الفاحش الذي يظهر في التقارير التي تؤكد

أن مديونية أمريكا اللاتينية كانت ٢٤٢ بليون دولار في عام ١٩٨٠ وقد دفعت حتى عام ١٩٩٠ أكثر من ٣٠٠ بليون دولار فوائد في الوقت الذي زادت فيه قيمة الدين إلى أكثر من أربعمئة بليون دولار والامر متشابه فيما يخص بقية اقطار العالم. قلنا ان اقتصاد أمريكا في العقدين الماضيين قد انتقل أكثر إلى الاعتماد على قوة الدولار منه على القوة الحقيقية للاقتصاد . . .

وإذا أدركنا أن قوة الدولار أصلاً كانت مرتبطة بالذهب حسب اتفاقيات بريتون وودز التي أبرمت بعد الحرب العالمية الثانية . . .

وأن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت في النصف الثاني من الستينات طلب ديغول منها (استناداً إلى تلك الاتفاقية) تخفيض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب حسب ظروف الاقتصاد الأمريكي الحقيقية . . . وأن ديغول أمام ذلك الموقف أعلن عدم ثقته بالدولار وطلب من الولايات المتحدة ذهباً مقابل الدولارات التي تملكها فرنسا وقام باستلام ما يزيد على خمسة بليون دولار من الذهب من فورتن نوكس، ونجح في مشروع إعادة بناء الفرنك الفرنسي كعملة قوية . . . وأن أمريكا بعد ذلك قامت في عام ١٩٧١ بفك ارتباط الدولار بالذهب جاعلة من قوة الاقتصاد الأمريكي فقط سنداً لقوته (وهو إجراء ساهم بشدة في مخططات أمريكا لنهب ثروات العالم بالتلاعب بقيمة العملة دون أن يكون للعملة قيمة حقيقية مماثل للقيمة المعلن عنها) . . . إذا أدركنا كل ذلك وأدركنا أن الانقضاء الأمريكي الذي استندت الولايات المتحدة قوة دولارها إليه لم يعد قوياً وأن ذلك

للمجلة لوك في ١٦ يناير ١٩٦٢ بعد أن ذكر سلسلة من توقعاته حول تفكك الاتحاد السوفياتي وظهور تحالف عالمي يمارس دور الشرطي الدولي حيث قال: «وستبني الأمم المتحدة هيكلها في القدس حيث يحكم بالعدل بين اقطار الأرض حسب نبوءة اشعيا . . .»

هذا هو وضع العالم اليوم تنهب أمريكا العالم الثالث وتنهب حتى حلفاءها وهؤلاء الحلفاء يجارونها على حلز مضطرين بسبب قوتها العسكرية. وفي نفس الوقت يحضر الاقتصادان العملاقان الألماني والياباني نفسيهما لورثة مسؤوليات قيادة العالم ونهبه أيضاً حال سقوط أمريكا المتوقع في أية لحظة . . .

ومن الأسباب المعجلة لانحيار الاقتصاد والمجتمع الأمريكيين التطرف في تطبيق الليبرالية في السنوات العشر الماضية حيث طبقت سياسة ملتون فريدمان الليبرالية الراديكالية الرافضة لأي تدخل حكومي في وضع أية معايير للسوق وإية ضوابط للشركات (Deregulation) وكان من جرائها افلاس النظام البنكي الأمريكي الذي دمره الانفلات الكامل في ظل سياسة كاملة من عدم التدخل الحكومي للضغط ولتصحيح المعايير، فعدا عن عشرات بل مئات البنوك الصغيرة التي افلست فإن حالة أكبر سبعة أو ثمانية بنوك أمريكية مزرية . . . فأكبر بنك (ستي كورب) يعتبر مفلساً من الناحية الفنية (خسارة ٢٧٠ مليار = ٤ مرات مديونية الاتحاد السوفياتي) ولا يبقى قائماً اليوم إلا بسبب الدعم السياسي كما أن البنوك الأخرى اندمج معظمها ببعض اثنين اثنين في محاولة لمعالجة أوضاعها

الاقتصاد بات دوره مستندا إلى سمعة الدولار (أصبح الفرع أصلاً وغاب الأصل في واقع الأمر) علمنا الكذب الكبرى التي تغطي انكشاف أمريكا ذلك الانكشاف الذي لا يؤخره ولا يؤجل ظهوره إلا المغامرات العسكرية المتجددة للإدارة الأمريكية . . . وأدركنا لماذا لا تستطيع الولايات المتحدة البقاء متربعة على عرش العالم إلا بالامبريالية الكولونيالية المباشرة حيث تحتاج إلى وضع يدها على أراضي وثروات دول بالكامل لتستند اقتصادها من الانهيار . . . فاحتلال الخليج اليوم يجعل من ثرواته وأرصده مرسوة لصالح المحتل الأمريكي على ورقة الميزان الاقتصادي والمالي كما أن مخططات الولايات المتحدة لاحتلال الأمازون وخيراته تقع ضمن نفس الأهداف وذلك من خلال قرار من الأمم المتحدة شبيه بقرارات العراق تحت حجة حماية البيئة وهو امر وارد في العام القادم الذي تقهر فيه البرازيل بمقدمة ECO92 التي تبحث في تدويل مشاكل البيئة وضروة تنقيص السيادة الوطنية لبلدان العالم Soft Sovereignty أمام المشاكل الدولية بحيث يحق لجيوش الأمم المتحدة التدخل في سيادة كل دولة بحجة البيئة / الأقليات /، أية أمور مشتركة أخرى تهم ما عس الأسرة العالمية. لقد انتهى عصر السيادة الوطنية (١٩٤٥-١٩٩٠) وستصبح الحكومة العالمية التي ذكرها يهود في بروتوكولاتهم وعلى لسان قادتهم امر واقعاً. حكومة عالمية عنصرية تميز بين الشمال الأبيض والجنوب العبد الفقير المتخلف . . . ونذكر في هذا المجال بمقولة بن غريون عام ١٩٤٨ أن «الأمم المتحدة مثال يهودي (مثل أعلى)» وتنبؤاته لنهاية القرن الحالي

... والبنوك الأمريكية جميعها تعتمد اعتمادا كبيرا على تنظيف مال المخدرات والذي تبلغ قيمة تجارته السنوية ٦٠٠ مليار دولار (٥٠٪) أكثر من قيمة مجموع إنتاج البترول العالمي) ولذلك فإن كثيرا من السياسيين الذين يمثلون مصالح البنوك والصناعات الكبرى مثل جورج شولتز أصبحوا يطالبون بمعالجة مشكلة المخدرات بالسماح بتداوله والغاء القوانين التي تحرمه، كما أن البنوك الآن تحاول تغطية خسائرها بنهب المواطنين الأمريكي المستهلك حيث بلغت نسبة الفائدة على التسديد المتأخر لحملة بطاقات التسليف حوالي الـ ٢٠٪ مما اضطر الكونغرس الى التهديد بفرض قانون يمنع هذه الارتفاعات التي سماها رابوية فاحشة إن لم تعتمد البنوك الى تخفيض معدلات فائدتها...

ومحصلة الامر ان الادارة الأمريكية تصر على ان الاقتصاد الأمريكي في بداية انتعاش بينما يصير اقتصاديون آخرون (منهم من تنبأ في عام ١٩٨٣ بانتهاء انحيار الاقتصاد السوفياتي خلال خمس سنوات) على ان اقتصاد الولايات المتحدة يمر في مرحلة أسوأ بكثير من ركود ١٩٢٩-١٩٣٦ وان الادارة الأمريكية تسير بالشعب الأمريكي وبالعالم اجمع الى انحيار لا يعلم عواقبه الا الله... ونحن نرى ان الرأي التالي هو الاصح...

اما عن عقيدة المتحكمين في مصير العالم فانهم مرابون برايرة لا يؤمنون في الحقيقة بأي دين سماوي بل انهم وثنيون يؤمنون بالطبيعة او بالارض كالمدة مقدمة على الانسان وان المحافظة على الطبيعة اهم من المحافظة على الانسان... بل ان الانسان يجب ان يجد من تكاثره ولو

من خلال الابادة الجماعية (من اشد المؤسسات نفوذا في هذا المجال مؤسسة GAIA Foundation التي يرأسها الامير فيليب البريطاني والتي تدعو الى حماية الطبيعة، والهدف الحقيقي للكثير من هذه المؤسسات انها تريد حماية الثروات من الاستعمال من قبل اصحابها ووضع يد المستعمرين وشركاتهم المتعددة الجنسية عليها) وقد صدرت دراسة من كيسنجر وسكروكوفت عام ١٩٧٤ تحت اسم National Security Study Memo 200 اقترت وصدرت كأمر رئاسي من اوامر الامن القومي تحت اسم ورقم National Security Decision Mem 314 حددت ان الدول النامية خطر على الامن القومي الأمريكي بسبب تكاثرها السكاني لان هذا التكاثر يضغط باتجاه مطالبها بضرورة تقديمها التكنولوجي فتصبح قوى مهددة للولايات المتحدة... كما انفجار السكان يسبب قلاقل للانظمة العميلة خصوصا عندما يكتشف الناس ان خياراتهم تنهبها امريكا بواسطة هذه الحكومات العميلة...

وقد اصبح سلاح الغذاء سلاحا رسميا منذ ذلك الوقت لدى الولايات المتحدة كما ان تخفيض الزيادة السكانية العالمية اصبح ايضا سلاحا رسميا للدولة الأمريكية وهذه السياسة المalthusian نسبة الى Malthus والتي يؤمن بها القانون على سياسة امريكا وما يسمى بنادي روما وامثال مؤسسة جايبا، والتي كان برتراند راسل من اكبر المؤمنين بها، هي سياسة (دعهم يموتوا) Laissez Mourir تحمل الولايات المتحدة الأمريكية تبنى سياسات اقتصادية ومالية وصحية وعسكرية لتحقيق الابادة

اروپا الشرقية: «ومن الملاحظ ان احد اهم الظواهر غير الطبيعية للابحاث الاقتصادية في دول ستريت في فترة الاسابيع الاخيرة هذه، الرضى عن النفس فيما يخص آثار التطورات الاقتصادية المتوقعة في أوروبا الشرقية على التوازن المالي في العالم، ذلك التوازن الذي سمح لأمريكا استئانة ما يزيد عن ١٠٠٠ بليون دولار من الخارج منذ عام ١٩٨٠... عندما سيكتب التاريخ المالي لعقد التسعينات، قد ينظر المحللون الى سقوط جدار برلين كهزة مالية عمالة للزلزال الارضي المخيف الذي يتوقعه الجيولوجيون لطوكيو: انقلاب قد يسبب تحويل مئات البلايين من الرساميل نحو منطقة لم تساهم الا بالقليل في اسواق الائتمان المالي العالمي في العقود الستة الماضية...

هذا باختصار حال النظام العالمي الجديد اليوم: بريطانيا ملتصقة بأمريكا بحركة سياساتها للوقوف في وجه أوروبا القوية بقيادة ألمانيا، والاثنتان يدركان ان الامر لا يمكن ان يستقر لها الا بتعزيز اقتصادهما المتداعي وثروتهما المضمحلة ونتاجهما المختلف باستخدام آخر اوراق السطوة التي تملكها امريكا... القوة العسكرية في وجه العالم الثالث لنهبه تحببا لصدام الشمال مع الشمال...

المنطلق يجب ان ننظر الى قضايانا النضالية كشعوب مستضعفة.

الجماعية في مناطق مختلفة من العالم، فالسياسة المطبقة على العراق هي سياسة ابادية جماعية والسياسات المطبقة على افريقيا سياسات ابادية جماعية تعود بها القهقهرة وتسبب المجاعات تلو المجاعات في الوقت الذي يوجد فيه فائض مستمر من الغذاء يتلف عمدا في الولايات المتحدة، والسياسات المطبقة على امريكا الجنوبية تلحقها بافريقيا وهكذا في بقية مناطق العالم الثالث (الجنوب)...

كما ان السياسة المطبقة من الولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا الشرقية المنحرة من الاتحاد السوفياتي وعلى الاتحاد السوفياتي نفسه اليوم ليست سياسات صديقة بل انها تطبق عليهم اولوية المطالبة بالدين وضرورة تطبيق اقتصاد السوق الحرة الذي لم يطبق في بلد الا ودمره والحقة بالعبودية فهي تنهرب من اعطاء قروض لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي لاسباب متعددة من اهمها الخوف من تنامي أوروبا قوية من ضمنها الاتحاد السوفياتي بقيادة ألمانيا. كما أن تنمية أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي تحتاج الى رساميل معظمها موجود في الولايات المتحدة المقلسة التي استهلكت القروض الكبيرة التي اقترضتها وليس لديها القدرة على سددها... وفي هذا المجال وفي يناير ١٩٩٠، قال احد الاقتصاديين المتنفذين في شارع وول ستريت ديفيد هيل محلرا اصدقاؤه في واشنطن من اخطار توحيد ألمانيا والتغيرات في